

جامعة ملحد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
العلوم السياسية



مذكرة ماستر

علوم سياسية
تخصص: علاقات دولية
رقم: 16/ع س/2019

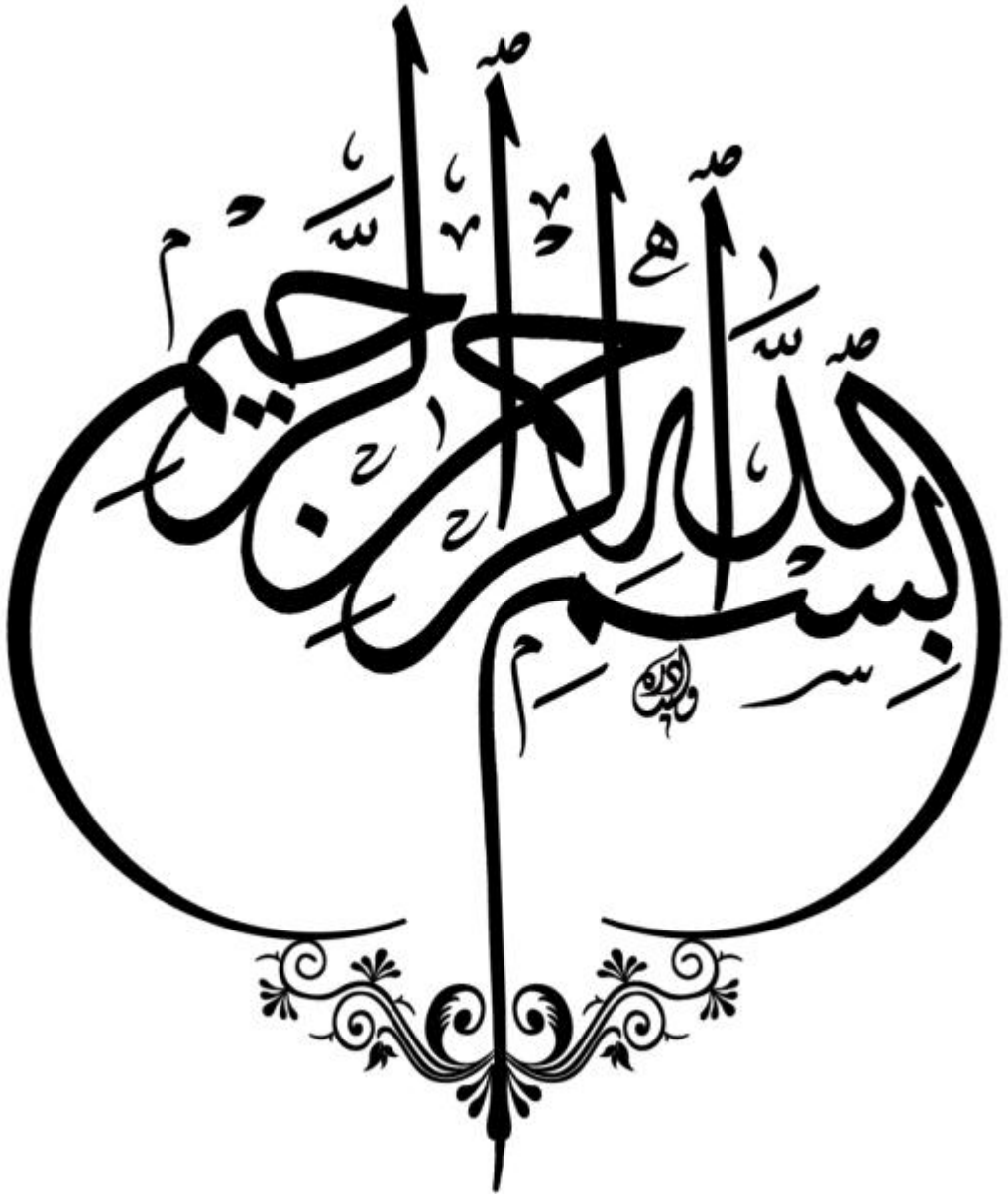
إعداد الطالب:
حوحو أمينة
يوم: 2019/07/03

أمن الطاقة في السياسة الخارجية للدول
(دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)

لجنة المناقشة:

رئيسا	الجامعة: جامعة مُجد خيضر بسكرة	الرتبة: أستاذ تعليم عالي	باهي سمير
مشرفا و مقررا	الجامعة: جامعة مُجد خيضر بسكرة	الرتبة: أستاذة تعليم عالي	طويل نسمة
مناقشا	الجامعة: جامعة مُجد خيضر بسكرة	الرتبة: أستاذة تعليم عالي	ميهوبي فخر الدين

السنة الجامعية : 2018 - 2019



شكر و عرفان

الشكر لله أولا و أخيرا فهو الموفق و هو المعين " و ما توفيقني إلا
بالله"

الشكر لوالدي و لأفراد عائلتي على دعمهم المستمر و الدائم
شكرا لأستاذتي

المشرفة "طويل نسيمه" لحرصها الكبير على إخراج العمل في
أحسن

صورة ممكنة و نصائحها القيمة و خصوصا تشجيعها و دعمها
المعنوي و ثقتها بي

الشكر لكل من شجعني و تمنى لي الخير من قريب أو بعيد

إهداء

إلى والدي الكريمين و كل أفراد عائلتي

إلى أستاذتي المشرفة "طويل نسيمه"

إلى كل من يقدر قيمة العلم و المعرفة أهدي هذا العمل



مقدمة

مقدمة

الطاقة عنصر حيوي لجميع المجتمعات و الدول و الاقتصاديات، سواء كانت الدول المصنعة و المتقدمة منها التي تبحث عن ضمان تدفق مستمر للموارد الطاقوية من أجل الحفاظ على مكانتها الريادية سياسيا و اقتصاديا على المستوى العالمي، أو الدول التي قطعت شوطا كبيرا في طريق الارتقاء باقتصادياتها لمنافسة الاقتصاديات الأقوى في العالم و هي ما تعرف بالقوى الصاعدة، و حتى بالنسبة للدول التي توصف بالمتخلفة و ذات الاقتصاديات الضعيفة في سياق جهودها للخروج من دائرة الفقر و التخلف.

كثيرا ما كان اكتشاف مصادر جديدة للطاقة يقف وراء مراحل التطور الكبرى التي عرفتها البشرية، فالحم كان أساس قيام الثورة الصناعية في أوروبا مع النصف الثاني للقرن 18م، و اكتشاف البترول و الغاز و الطاقة النووية غير وجه العالم نهائيا، و منذ أن قررت البحرية البريطانية غداة الحرب العالمية الأولى استبدال الفحم بالنفط كوقود في تشغيل قطعها البحرية العسكرية بدأ الربط التقليدي بين البترول و الأمن، و منذ ذلك الحين أخذ مفهوم "أمن الطاقة"، أبعادا جديدة لم تعد مرتبطة بالنفط بالضرورة بل تعدته إلى كل موارد و مصادر الطاقة الأخرى و هياكل إنتاجها و منشآتها القاعدية التي تؤثر على نمو و تطور الاقتصاد العالمي وما.

أصبح مفهوم "أمن الطاقة" أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل و تأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات و المفاهيم التي تلت الحرب الباردة، فالأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية و الإستراتيجية التقليدية فقط ، بل تعدى ليصبح متغير مهم يوظف في السياسة الخارجية للدول من خلال تعدد أبعاده ليشمل القضايا البيئية و الإنسانية و الثقافية وغيرها، و من بينها قضايا الطاقة، فمسألة أمن الطاقة ضمن أجندة السياسة الخارجية لمختلف القوى الفاعلة في المحيط العالمي أصبحت تتنافس الاعتبارات و الأولويات الأمنية التقليدية بل أن تلك المسائل الأمنية التقليدية أصبحت تبدو تابعة لأمن الطاقة، لأن هذا الأخير يؤثر على صلب مفهوم المصلحة الوطنية نظرا لارتباط المحددات الرئيسية لقوة الدولة بتحقيقها لأمنها الطاقوي.

لذلك ليس من المفاجئ أو المستغرب أن تكون مصادر الطاقة اليوم مصدر للتنافس من أجل الهيمنة على مقدرات العالم و ثرواته الأمر الذي يمكنها من السيطرة على الاقتصاد العالمي الذي بدوره ينعكس على نشاط سياستها الخارجية ، خاصة أن سوق المحروقات أخذ مكانة معتبرة في الخيارات الإستراتيجية للفاعول الرئيسية في العلاقات الدولية، و منه سعت القوى الفاعلة في النظام الدولي الاستحواذ على النفط و التحكم بهذا المتغير المهم و الضروري لحاجتها المتزايدة و المتنامية للنفط ، و ذلك لما يشكله من عصب حيوي لصناعتها و استهلاكه العام، بالإضافة إلى ما يحتويه من تأثير على السياسة الخارجية ، خاصة في ظل وجود مؤشرات تؤكد بأنه يقترب شيئا فشيئا من مرحلة النضوب.

ربطت الولايات المتحدة أمنها القومي بأمن الطاقة إذ ترتبط صناعة النفط بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ما ترتبط أية صناعة أخرى بدولة معينة في القرن الحادي والعشرين، لذا أصبح للنفط أهمية خاصة في مدرك السياسة الخارجية الأمريكية ، إذ عد من المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، و ان الحاجة المتزايدة من النفط زادت من أهمية هذه السلعة الإستراتيجية و هذه الأهمية والحاجة تبدو أوضح لدى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ضخامة مؤسساتها الصناعية و ترسانتها العسكرية و بسبب اعتمادها على إمدادات الخارج لسد النقص في متطلباتها الصناعية و التكنولوجية، و مما ذكر وجهت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية إلى كل منطقة وكل إقليم وكل دولة تحتوي إمدادات نفطية ..



أهمية الموضوع:

- 1- توضيح أهمية موارد الطاقة و خاصة النفط الذي يعد السلعة الأكثر أهمية، بين مصادر الطاقة المختلفة والتي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى بشكل شبه كامل ، مما يشكل عصب الحياة لهذه الدول بشكل عام و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.
- 2- تصمم تلك الدول سياسات لها الخارجية بما يضمن تدفق مستمر لموارد الطاقة عامة و النفط خاصة إليها لإدامة الرفاهية فيها.
- 3- رصد وتحليل مظاهر التطور والتغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية للدول عامة و الأمريكية خاصة وإظهار المتغيرات التي حددت هذا التغيير بالتركيز على المتغير النفطي.

أسباب اختيار الموضوع :

لا يأتي اختيار أي موضوع من فراغ بل تقف وراءه مجموعة من الأسباب، تكون من القوة بحيث تجعل الطالب يقتنع بأهميته و بضرورة دراسته دراسة معمقة، و بالحاجة للتوسع فيه و الإحاطة بمختلف أبعاده و جزئياته، و الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

1- الأسباب الموضوعية:

- دراسة مفهوم "أمن الطاقة" الذي أصبح يعكس التحولات الجديدة في مفهوم الأمن و دخوله كعامل محدد و مؤثر في عملية تحديد أهداف السياسات الخارجية للدول، و تعيين الدول و المناطق التي تحظى بأكبر الاهتمام عند صانعي القرار.
- تسليط الضوء على اهتمام دوائر صنع القرار للدول بتأمين مصادر الطاقة و منافسة القوى الكبرى.
- دراسة السياسة الخارجية الأمريكية حيال الأقاليم التي تعد من أكبر مصادر الطاقة النفطية الرئيسية في العالم.

2- الأسباب الذاتية :

- وجود ميل شخصي لدراسة قضية أمن الطاقة الذي أصبح قضية محورية في سياسة الخارجية للدول، والذي أصبح يرتب ضمن أولويات سياستها الخارجية و ذلك لدوره في رسم وتوجيه هذه السياسات.



Energy security has become one of the manifestations of foreign policy that began to take shape and take its scientific and practical place in many of the post-Cold War changes. Energy security has become like many of the determinants of national security. Energy occupies a prominent place in International relations as the main engine of the economy , especially because of the increasing need for it, can no longer be dispensed with because it is the main engine of global economies.

The energy resources as a strategic resource influence the adoption of an active foreign policy or the status of the state and its position in the international system. The industrialized countries pay great attention to the issue of securing their requirements so as not to be affected by their industry and internal growth, while exporting countries are working on how to exploit this feature Foreign policy.

Energy sources Oil and natural gas are of great importance in international competition, so that it has become a prominent place in foreign policy priorities and its impact on international relations, as well as the importance of oil and natural gas in maintaining the position of countries in hegemony and the global economy as well as the level of economic development , Calls on major economic powers to pay attention to this type of energy and try to get.

The issue of securing energy resources is a central issue in American foreign policy, so securing the needs of the domestic energy source has become a national security issue for it. The issue of securing the entry of energy resource especially oil, has been one of the pillars of American national security by adopting a set of principles Diversity that defines American energy policy.

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات السياسة الخارجية التي بدأت تتشكل و تأخذ مكانتها العلمية و العملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن الوطني، حيث تحتل الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية ، كونها المحرك الأساسي للاقتصاد ، خاصة بسبب ازدياد الحاجة الشديدة لها ، فلم يعد من الممكن الاستغناء عنها لأنها المحرك الأساسي للاقتصادات العالمية .

تؤثر مصادر الطاقة كمورد إستراتيجي على إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمها و على مكانة الدولة و موقعها في النظام الدولي ، فالدول المتطورة صناعيا تولي اهتماما بالغا بقضية تأمين متطلباتها حتى لا تتأثر صناعتها و نموها الداخلي، في حين تعمل الدول المصدرة على كيفية استغلال تلك الميزة في سياساتها الخارجية .

تأتي مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي على أهمية كبرى في التنافس الدولي ، بحيث أصبح يحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية وتأثيره في العلاقات الدولية ، كما من أهمية النفط والغاز الطبيعي في الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد العالمي وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية ، وهو الأمر الذي يدعو القوى الكبرى الاقتصادية إلى الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة ومحاولة الحصول.

تمثل قضية تأمين مصادر الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث أصبح تأمين احتياجات الداخل من مصادر الطاقة قضية أمن قومي بالنسبة لها، و منه شكلت قضية تأمين دخول مصادر الطاقة و خاصة النفط، أحد ركائز الأمن القومي الأمريكي و ذلك باعتمادها على مجموعة من المبادئ المتنوعة التي تحدد السياسة الطاقوية الأمريكية.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

- 1- دراسة مكانة أمن الطاقة في السياسة الخارجية للدول عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.
- 2- دراسة التوجهات السياسية للقوى الفاعلة في النظام الدولي تجاه متغير مصادر الطاقة بوصفها بؤرة للتنافس بين هذه القوى، لما يتسم به من أهمية لجميع دول العالم، ومدى تأثير توفر مصادر الطاقة على التنافس الدولي.
- 3- دراسة مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين الطاقة ، ومدى تأثير محدودية هته المصادر على سياستها الخارجية.
- 4- دراسة دوائر تحرك السياسة الخارجية الأمريكية حيال الأقاليم التي تعد من أكبر مصادر الطاقة الرئيسية في العالم ، و الوسائل المستخدمة لذلك بالتركيز على أنموذجي العراق و بحر قزوين.

الإشكالية:

أصبح أمن الطاقة رهان إستراتيجي و أحد العوامل المحددة في سياسة الخارجية للدول عامة و الأمريكية خاصة، و ما تعلق بسياستها تجاه الدول التي تحتوي على مصادر الطاقة، الاحتمالات القائمة بشأن إمكانية تأثير تلك السياسات على الاستقرار في هذه المناطق، ومنه تحاول الدراسة دراسة تأثير أمن الطاقة على السياسة الخارجية للدول من خلال الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى انعكس الإدراك الاستراتيجي للدول لأمن الطاقة في سياستها الخارجية ؟

و هي الإشكالية التي تتفرع عنها الأسئلة التالية:

- 1- ماهو الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة ؟
- 2- ما مدى تأثير الطاقة في السياسة الخارجية للدول ؟
- 3- هل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أمن الطاقة من خلال بدائل النفط ؟

الفرضيات :

تتطلق المذكرة في تحليل الإشكالية من الفرضيات التالية:

- 4- زيادة التنافس الدولي على تأمين مصادر الطاقة ناتج عن ارتباطه بالأمن القومي.
- 5- كلما امتلكت الدولة مصادر الطاقة ، كلما عززت مكانتها الإقليمية و الدولية .
- 6- زيادة التنافس الدولي على تأمين مصادر الطاقة ناتج عن تخوف الدول من نقص هذه المصادر .
- 7- تزايد الاهتمام بمتغير الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أدى إلى التأثير في اتجاهات سياستها الخارجية تجاه المناطق الغنية بمصادر الطاقة .

حظي موضوع أمن الطاقة عموماً باهتمام أكاديمي كبير في الأوساط العلمية ، و من أبرز من كتبوا في هذا المجال :

1- خديجة عرفة محمد و المختصة في الدراسات الأمنية من خلال الكتاب المعنون "بأمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية" الذي قام بدراسة تأثير توفر و عدم توفر مصادر الطاقة كأحد أشكال القدرات القومية الشاملة للدول على سياستها الخارجية .

و بقدر ما تلقتي الدراسة مع كتاب الباحثة في الجوانب أعلاه ، إلا أنها تختلف مع الدراسة من حيث أنها تركز على تأثير النفط في صياغة و تنفيذ السياسة للدول تجاه الأقاليم التي تملك مصادر الطاقة، بالإضافة إلى مدى تأثيرها على التنافس الدولي من أجل تأمينها هته المصادر .

2- عمر عبد العاطي ،من خلال كتابه "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية" ،الذي يدرس أهمية النفط كمصدر للطاقة،وأهمية النفط كمؤثر في الإستراتيجية الأمريكية ، فضلاً عن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال منطقة بحر قزوين .

وتدور نقطة الاختلاف بين كتاب الباحث و موضوع الدراسة من كون الباحث يركز على مكانة النفط في الإستراتيجية الأمريكية ، و ركز على بحر قزوين ، بينما تركز الدراسة على السياسة الخارجية الأمريكية حيال الأقاليم المنتجة للطاقة النفطية و أدواتها حيال كل من العراق و بحر قزوين .

المقاربات المنهجية:

منهج دراسة الحالة (Case study) على اعتبار أن هذه الدراسة أمام دراسة السياسة الخارجية في مجال أمن الطاقة الأمريكي ، و يفيد هذا المنهج في استنباط خصوصيات الحالة الأمريكية من بين الدول و نوعية الفرص و التحديات المنبثقة من أمنها الطاقوي ، مما يساعد على معرفة قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تكيف سياستها الخارجية بما يضمن أمنها الطاقوي .

لقد تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الأدوات التي ساعدت في إثراء الدراسة و هي الإحصاء و الذي كان من خلال الاعتماد على البيانات و الأرقام وتحليلها من أجل إعطاء صورة أوضح للدراسة ،ولقد تم استخدامه بشكل كبير في كل من الفصل الأول و الثاني .

أما الأداة الأخرى المستخدمة و هي المقارنة في الفصل الثاني من خلال مقارنة السياسة الخارجية للدول في مجال أمن الطاقة ،بالإضافة إلى المقارنة بين الوسائل التي استخدمتها الدول من أجل تأمين مصادر الطاقة .

1- الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية للدراسة بأنها تدرس متغير الطاقة في السياسة الخارجية للدول عامة و الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا.

2- الحدود المكانية :تتمثل الحدود المكانية للدراسة بدراسة ما يتعلق بالأقاليم الغنية بمصادر الطاقة وتأثيرها في السياسة الخارجية للدول عامة والأمريكية خاصة ، مع التركيز على أنموذجين العراق و بحر قزوين.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيث تم التطرق في الفصل الأول مفهوم الطاقة بتبيان أشكالها و مصادرها ، بالإضافة إلى توضيح الخلفية المفاهيمية لأمن الطاقة ،و ذلك بتوضيح الإطار الأشمل للتصورات ، لتعرج بعدها إلى التعريف السياسة الخارجية و محدداتها .

بينما قام الفصل الثاني على إعطاء خلفية حول الوضعية الطاقوية للدول ، ودراسة مدى تأثير مصادر الطاقة في سياستها الخارجية ، ليصل إلى دراسة الطاقة كعامل من عوامل التنافس في النظام الدولي خاصة بين الدول الصناعية الكبرى.

أما الفصل الثالث فتطرق للسياسة الطاقوية الأمريكية التي تعد الدولة الأكثر استهلاكاً للطاقة عالمياً، و توضيح مدى الأهمية الإستراتيجية للثروات الطاقوية ومدى انعكاسها على سياستها الخارجية،بالإضافة إلى التطرق إلى بدائل الطاقة المتجددة في الأمن الطاقوي الأمريكي .



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري ل: "الطاقة - أمن الطاقة -
السياسة الخارجية"

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

يهدف هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم و المقاربات النظرية التي تقوم عليها هذه الدراسة، فأمن الطاقة ليس بالقضية أو المفهوم الذي يمكن دراسته كمحدد قائم بحد ذاته و مستقل عن أية تأثيرات و عوامل محيطة به، بل هو عنصر يتفاعل ضمن بيئة ذات طبيعة معقدة وما يقود الى ذلك اختلاف التصورات حسب موقع الدول من سلسلة الإنتاج.

كما يتناول هذا الفصل موضوعا محوريا في العلاقات الدولية وهو السياسة الخارجية ،فهي لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة المدى و ذلك بناء على ما تملكه من محددات .

ومنه يقوم هذا الفصل على توضيح ما تم ذكره من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الطاقة.

المبحث الثاني: مفهوم أمن الطاقة.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم الطاقة:

الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، و تحتاج إليها في كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية في مختلف مجالات الحياة ، بحيث أن كل حركة يقوم بها الإنسان تحتاج إلى نوع من الحركة.

وانطلاقاً مما سبق ،أصبح للطاقة دوراً محورياً في المجال الاقتصادي ، بحيث اهتم بها الباحثون الاقتصاديون بصفة كبيرة و أولاهها الاهتمام الذي يليق بهت كعصب الاقتصاد ،ثم طور هذا الاهتمام إلى مجال دراسات العلاقات الدولية و أصبح من القضايا و المواضيع التي تلعب دوراً مهماً في تحديد منحى مسار العلاقات بين الدول ،زمنه ومن المهم يجب وضع تعريف لمصطلح الطاقة و تبيان أشكالها ومصادرها.

المطلب الأول:تعريف الطاقة:

1-الطاقة لغة:

الطاقة من أصل لاتيني ENRGIE و يوناني ENERGIA و هي قوى فيزيائية تسمح بالحركة.

2-الطاقة اصطلاحاً :

توجد مجموعة من التعاريف و هي كالاتي:

- " و هي مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي " ماكس بلانك.

- "هي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو حركة ميكانيكية أو طاقة ربط في أنوية البروتون أو النيوترون"¹.

- كما تعرف ب : "الطاقة هي التي تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية،و لكي تقوم بعمل شلق في مكاننا من اجل الحصول على الراحة اللازمة :كالتدفئة،الإنارة،التبريد.....".

- أيضا هي : "الطاقة مصطلح علمي يعني ترشيد و تنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة، و لا نستطيع

ملاحظتها أو قياسها مباشرة ،إنما ندرس تأثيرها على المواد"².

¹ عبد المطلب النقرش ،الطاقة-أنواعها-مصادرها.(الأردن:وزارة الطاقة و الثروة المعدنية،2005)،صص.5-6.
² احمد بخوش و زاره بطاش ، الطاقة المتجددة كبديل للنفط . مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013.صص 3-4.

3-التعريف الإجرائي للطاقة:

"الطاقة هي القدرة الكامنة في المواد ، و التي عن طريق استغلالها و تحويلها تصبح قابلة للاستعمال في التحريك أو القيام بمختلف الأعمال التي تتطلب مجهودا ما ."

المطلب الثاني : أشكال الطاقة:

1- الطاقة الكهربائية: إن قوى الجاذبية هي أكثر القوى وضوحا عندنا، فهي تؤثر في الأجسام بشكل ملموس ، و لكنها ليست الوحيدة بهذا الوضوح ، فالطاقة الكهربائية **electrical energy** ، هي قوة واضحة جدا ، و هي أكثر من الجاذبية تأثيرا بحوالي مئات المرات ، فالقوى الكهربائية هي التي تربط الذرات و الجزيئات للمواد ، و لكن لا يمكن إدراكها بالعين المجردة ، فكل ذرة تتكون من أجزاء مشحونة كهربائيا ، فالإلكترونات تدور حول مركز النواة تتجمع الذرات لتكوين جزيئات أو كواد صلبة فان توزيع الإلكترونات يتغير .

ولهذا فان الطاقة الكيميائية المنوطة على مستوى الذرات فهي شكل من أشكال الطاقة الكهربائية، مثلا فعندما يحترق وقود الطائرة فان الطاقة الكيميائية التي تحتويها تتحول إلى طاقة حرارية، و من البيديهي أن الطاقة التي تتحرر نتيجة الاحتراق تبدل مواضع الكترونات الذرة فتتحول إلى طاقة حركية قي جزيئات المنتج المحترق .

و الشكل المألوف من الطاقة الكهربائية هي القوة الكهربائية التي نستخدمها في حياتنا اليومية، فالتيار الكهربائي هو عبارة عن تيار منظم من الإلكترونات في المادة ، في معظم الأحيان تكون هته المادة معدن (**métal**) و المعادن هي مواد يتم فيها تحرر الإلكترونات واحد أو اثنين من ذراتها، و بوجود هذه الإلكترونات المتحررة يمكن لهذه المعادن حمل التيار الكهربائي بصورة دائمة ، فانه يجب توفر طاقة مستمرة لان الإلكترونات ستفقد طاقة عند اصطدامها .

ومنه زيادة الطاقة الحركية في المعادن يرفع درجة الحرارة في الأسلاك التي تحمل التيار الكهربائي ، و البطارية نحمل الطاقة الكيميائية المخزنة لتوفير الطاقة إلى الدوائر الكهربائية من الأجهزة.

وهناك شكل اخر من الطاقة الكهربائية يكون على شكل إلكترومغناطيسي (كهرومغناطيسي)، أو ما يسمى بالطاقة الكهرومغناطيسية وهي على شكل إشعاع شمسي يصل إلى سطح الأرض ، و تشع الطاقة الكهرومغناطيسية من كل جسم متوهج كالشمس بكمية قليلة أو كبيرة ، و تنتقل على شكل موجات تحمل طاقة خلال الفراغ و طول الموجة يوضح مقدار طاقتها و نوعها هذه الموجات الحاملة للطاقة تتضمن التالي :

الأشعة السينية (x-rays) - الأشعة فوق بنفسجية (ultraviolet)- الأشعة تحت حمراء (infrared radiation) - الأمواج المايكرووية (micro waves) - الأمواج الراديوية (radio waves) ، بالإضافة إلى

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

الحزم القليلة التي لا تستطيع العين المجردة إبصارها و التي تسمى بالأشعة مرئية (visible waves).¹

2- **الطاقة الميكانيكية:** وهي الطاقة الناتجة من حركة الأجسام من مكان إلى آخر ،حيث أنها قادرة نتيجة لهته الحركة على بذل شغل قادر على تحويل طاقة الوضع (potential energy) إلى طاقة الحركة (kinetic energy) ، والأمثلة الطبيعية لهته الحركة كثيرة منها :طاقة الرياح، طاقة المد والجزر،ويمكن أن تنشأ طاقة ميكانيكية بتحويل نوع آخر من الطاقة إلى آخر مثل "المروحة الكهربائية " (تحويل الطاقة الكهربائية إلى طاقة ميكانيكية)، ووحدة قياس الطاقة الميكانيكية هي "الجول".²

إن الأكثر الطاقات ظهور أو استخداما في حياتنا هي الطاقة الميكانيكية و هي المسؤولة عن كل أنواع الطاقة التي نراها. و تنقسم الطاقة الميكانيكية إلى قسمين:

أ- **الطاقة الحركية :** و هي نوع من الطاقة التي يملكها الجسم بسبب حركتها و هي تساوي الشغل اللازم لتسريع جسم ما من حالة السكون إلى سرعة معينة سواءا أكانت سرعة مستقيمة أو زاوية ، وبعد اقتناء هذه الطاقة اثر تسارعه ، لا تتغير حركية الجسم و يضل محتفظا بها طالما لا يوجد احتكاك يوقفه طبقا لقانون انخفاض الطاقة، ولتوقيف جسم متحرك و توصيله إلى حالة السكون من جديد يتطلب بذل شغل من جديد يساوي الأول "الكبح".

ب- **طاقة الوضع :** وتسمى أيضا طاقة الارتفاع و هي إحدى صور الطاقة في الفيزياء ، و هي الطاقة الكامنة التي يكتسبها الجسم بسبب وقوعه تحت تأثير الجاذبية الأرضية أو تأثير مجال كهربائي ولذلك تسمى تلك الطاقة بطاقة الوضع. وعادة يستخدم الرمز "V" أو الرمز "epot" لتعريف طاقة الوضع ، وتسمى بالانجليزية " potentiel energy".³

3- **الطاقة الحرارية:** توجد من حولنا العديد من أشكال الطاقة المختلفة التي نتعامل معها في حياتنا اليومية ، فالطاقة الحرارية هي احد أشكال الطاقة المعهودة و التي عرفها الإنسان منذ القدم ، فتعامل الإنسان مع الطاقة الحرارية في بداية الأمر مع النار فعرفها من الشمس ، بحيث استغل الطاقة الحرارية في العديد من الأمور كالتبخير و تشكيل المعادن.

تطورت استعمالات الطاقة الحرارية حتى أصبحت جميع التطبيقات في حياتنا اليومية تعتمد على الطاقة

¹ بن حامد سمير ، محاضرات في اقتصاديات الطاقة ، سنة أولى ماستر للعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، السنة الجامعية 2017 ، نقلا عن :

www.google.dz/search?q=cteleh-economie-de-lenergie80q=chrome+691570j&sourced=chrom&je=ETF-8.pdf

بتاريخ: 2018/12/01 على الساعة: 07:10.

² نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات ،(الكويت:المعهد العربي للتخطيط، 2001).ص.12.

³ بن حامد سمير، مرجع سابق.

الحرارية، و حتى توليد الكهرباء و الذي يتم بالأساس عن طريق حرق المشتقات النفطية .¹

يتم في العادة تخزين الطاقة الحرارية في الأجسام المختلفة ونقلها بعدة طرق، وتكون الطاقة الحرارية في الأجسام على شكل اهتزازات بين جزيئات المادة، أي أنها تخزن في الأجسام على صورة طاقة حركية في هذه الجزيئات، فكلما زادت حرارة الجسم زادت عشوائية و حركة هذه الجزيئات بشكل اكبر و العكس صحيح. فعند تسخين الجليد على سبيل المثال فإنه يتحول إلى سائل و هو الماء و عند تسخينه بشكل اكبر فإنه يتحول إلى بخار و الذي يعتبر الشكل الغازي .

و تنتقل الطاقة الحرارية بثلاث طرق وهي:

أ- **التوصيل**: فهو انتقال الطاقة الحرارية عبر الأجسام الصلبة علة وجه التحديد، بحيث تنتقل الطاقة الحرارية خلالها من نقطة إلى أخرى، وتختلف المواد في قابليتها للتوصيل الحراري كما تختلف في قابليتها للتوصيل الكهربائي.

ب- **الحمل**: فهي الطريقة التي تنتقل فيها الحرارة خلال الموائع (السوائل و الغازات) وهي الطريقة التي يسخن فيها الهواء الموجود في الغلاف الجوي، فعندما يسخن سطح الأرض على سبيل المثال بفعل أشعة الشمس فإن الهواء الموجود فوقه يسخن بالحمل، فيرتفع هذا الهواء إلى الأعلى نتيجة لنقصان كثافته مع زيادة حرارته و يحل مكانه ويحل مكانه هواء جديد ليسخن، و هكذا تعتبر هذه الطريقة لتوصيل الحرارة لتوصيل الحرارة هي المسؤولة عن العديد من المظاهر كتيارات الحمل الموجودة في المحيطات و حرارة الهواء على سطح الأرض.

ت- **الإشعاع**: وهو آخر الطرق لانتقال الحرارة والتي تحتاج إلى وسط ناقل لإيصال الحرارة، فجميع الأجسام التي تمتلك طاقة حرارية تشع جزءا منها إلى الخارج.²

4- الطاقة النووية: و تسمى أيضا الطاقة الذرية وهي الطاقة المنبعثة بنسب كبير من العمليات المؤثرة على أنوية الذرات، وبشكل عام فإن الطاقة النووية تختلف عن الطاقة الناتجة من المظاهر الذرية المختلفة. ويتم توليد الطاقة النووية بعدة طرق و منها الانشطار النووي الذي يحدث في المفاعلات النووية .

تعتبر الذرات جسيمات صغيرة في الجزيئات التي تكوّن الغازات المختلفة والسوائل والمواد الصلبة، تتكون الذرات من ثلاث جسيمات و هي: (البروتونات - الإلكترونات - النيوترونات) ، حيث تحتوي نواة الذرة على النيوترونات و البروتونات و تحيط بها الإلكترونات ، وتتميز الروابط التي تربط النواة بطاقتها الهائلة ، حيث يتم إطلاق الطاقة النووية بمجرد تكسير الروابط من خلال عملية الانشطار النووي.

من الجدير بالذكر انه خلال عملية الانشطار النووي يتم فصل الذرات عن بعضها البعض، حيث يصطدم النيوترون بذرة اليورانيوم (وهو وقود الطاقة النووية)، وهذا ما يؤدي إلى تقسيم ذرة اليورانيوم مما يؤدي إلى إطلاق

¹ محمد صلاح، "الطاقة الحرارية"، نقلا عن :

www.alfreed-ph.com/2017/10/Geothermal-energy-pdf.html

بتاريخ: 2018/12/06 على الساعة: 22:23.

² بن حامد سمير، مرجع السابق .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

كمية كبيرة من الطاقة على شكل إشعاعات و حرارة ، كما يتم إنتاج أعداد كبيرة من النيوترونات و تستمر هذه النيوترونات في التصادم مع ذرات يورانيوم أخرى، و بتكرار هذه العملية تنتج سلسلة التفاعل النووي.

ويعتبر عنصر اليورانيوم الوقود أكثر استخداما لإنتاج الطاقة الذرية لان ذراته تنقسم بسهولة و هو من العناصر الشائعة جدا ، حيث يوجد في الصخور في مختلف أنحاء العالم ، وعل الرغم من شيوعه إلا أن النوع المستخدم في إنتاج الطاقة النووية هو (U-235) نادر الوجود ، حيث يشكل هذا النوع حوالي 1 % فقط من اليورانيوم الموجود في الطبيعة .

تستخدم الطاقة النووية في اختراع و ابتكار الأسلحة والمفاعلات النووية ، ولهذا لا يسمح باستيراد اليورانيوم أو البلوتونيوم إلا للدول المشاركة في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة (non-proliferation treaty nuclear)

حيث تشجع هذه المعاهدة على الاستخدام السلمي و الأمن للوقود النووي ، كما أنها تحذر من انتشار الأسلحة النووية المختلفة¹.

من السلبيات التي تمتلكها الطاقة النووية :

- التكاليف العالية لبناء المفاعلات .
- المخاوف العامة المتعلقة بالسلامة .
- صعوبة التخلص الآمن من المخلفات عالية الإشعاع .
- عند وقوع تسربات في الجو لإشعاعات نشطة تعرض الناس في الناطق المجاورة للخطر.

و على من كل ذلك إلا انه لا يعني لا يوجد ايجابيات للطاقة النووية والتي تتمثل فيما يلي :

- تنتج محطات الطاقة النووية جيدة التشغيل اقل كمية من النفايات بالمقارنة مع أي طريقة أخرى لتوليد الطاقة، فهي لا تطلق غازات ضارة في الهواء مثل غاز ثاني أكسيد الكربون أو أكسيد النتروجين أو ثاني أكسيد الكبريت، التي تسبب الاحتباس الحراري و المطر الحمضي أو الضباب الدخاني .
- إن مصادر استخراج اليورانيوم متوفر و سهل الاستخراج والنقل ، ويمكن أن تستمر المحطات النووية لإنتاج الطاقة بتزويدنا بها لفترة طويلة بعد قصور مصادر الفحم والبتترول عن تلبية احتياجات المجتمع.
- تشغل المحطات النووية لتوليد الطاقة مساحات صغيرة نسبيا من الأرض بالمقارنة مع محطات التوليد التي تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.
- تستعمل المحطات النووية وفود اقل بكثير مما تستهلكه محطة الوقود الأحفوري.²

¹ —,The editors of encyclopaedia,britanica,nuclear energy ,edited from :www.britanica.com.reterved.9.1 2018.

² —, "الطاقة النووية ايجابيات و سلبيات" ، نقلا عن :

المطلب الثاني: مصادر الطاقة :

يمكن تقسيم الطاقة إلى مصدرين رئيسيين هما: مصادر غير متجددة ، و مصادر متجددة .

1. مصادر الطاقة غير متجددة: و هي عبارة عن المصادر الناضبة، أي التي ستنتهي مع الزمن لكثرة

الاستخدام وهي موجودة في الطبيعة بكميات غير محدودة و غير متجددة ، وهي بالإضافة إلى ذلك ملوثة للبيئة ، و تشكل **86%** من حاجة العالم بشكل عام من الطاقة ، أما النسبة الباقية فتأتي من خلال المفاعلات النووية و تقدر بنسبة **7,6%** ، و المشاريع الكهرومائية بنسبة **6,7%** ، ولا تساهم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة إلا بنسبة **0,8%** من طاقة العالم .

تتكون مصادر الطاقة غير متجددة من الوقود الأحفوري و الذي يشمل الغاز الطبيعي و النفط و الفحم ، ويشمل أيضا الطاقة النووية التي تستخدم في عملية توليد الكهرباء عن طريق استخدام الحرارة الناتجة عن عملية الانشطار النووي في المفاعلات .

الوقود الأحفوري هو عبارة عن مركبات عضوية ناتجة عن عمليات البناء الضوئي حيث ان المواد العضوية للنبات و الحيوانات لم تتحلل كاملا بل طمرت تحت طبقات التربة الرملية و الطينية و الجيرية ، مما نتج عنها تكون هذا الوقود الذي يحتوي على طاقة كيميائية كامنة و التي نشأت من الطاقة الشمسية التي قامت عليها عملية التمثيل الضوئي منذ آلاف السنين ¹.

1- **الفحم:** وقد كان الفحم من أهم مصادر الطاقة الطبيعية خلال القرن الماضي ومازال يستعمل حتى يومنا

هذا، ويساهم حاليا بحوالي **24%** من الاستهلاك العالمي للطاقة.

يقدر الاحتياطي الموجود داخل باطن الأرض بمئات الملايين من الأطنان ، إلا أن استخداماته تؤدي إلى عدة مشاكل التي تؤثر على البيئة و الإنسان كونه المصدر الرئيسي لتلوث الهواء ، حيث أن احتراقه يؤدي إلى تجمع غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يؤدي إلى رفع حرارة الجو، وتعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه سكان العالم وهذا ما يعرف بمشكلة الاحتباس الحراري.

يعتبر الفحم من اقل مصادر الطاقة استخداما في الدول العربية على الرغم من وجوده في بعض منها مثل :

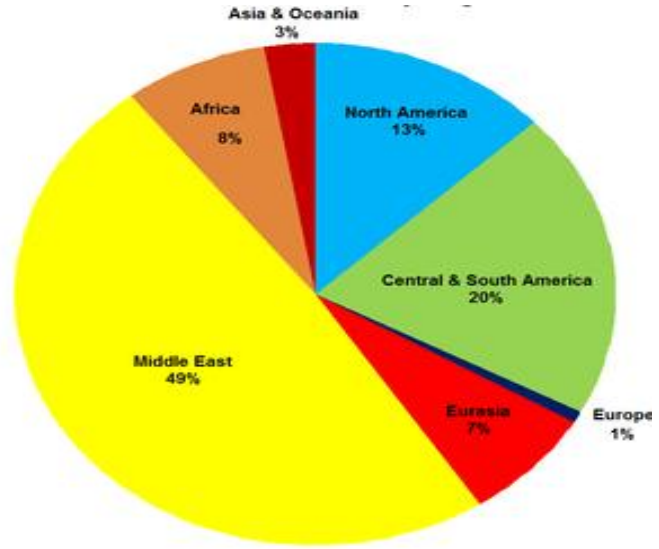
(مصر- الجزائر - المغرب)، وتقدر الكميات الموجودة في هذه الدول بحوالي **500 مليون طن** من الفحم.²

¹ عبد المطلب النقرش ، مرجع سابق. ص ص 8-10.

² المرجع السابق. ص 11.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

2- النفط :يعتبر من من أهم مصادر الطاقة و أكثرها استخداما ، وهو عبارة عن صلصال اسود سريع الاشتعال و يكون خليط من المركبات العضوية و التي شكل رقم (1): احتياطي النفط في مناطق العالم



المصدر: <http://cutt.us/Dk5ky>

و يعود انتشار النفط كمصدر للطاقة إلى عدة أسباب منها :

- سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات نفطية تتفاوت في الخصائص و الاستخدام.
- كثرة تواجده في دول لا تستهلك إلا القليل منه نظرا لمحدودية التنمية الصناعية لديها مما يسهل تصديره إلى الدول الصناعية التي تحتاج إلى كميات كبيرة منه .

و على الرغم من التطور الهائل في الأبحاث التي تسعى لتقليل الاعتماد على النفط و إيجاد بدائل أخرى ، فان النفط سيبقى مصدر رئيسي للطاقة في الكثير من الاستخدامات و خصوصا في قطاع النقل و المواصلات ، و الصناعات البتروكيمياوية و غيرها ¹.

3- الغاز الطبيعي : فيعتبر من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة و يحتوي على وحدات حرارية عالية ، و يوجد في باطن الأرض منفرد أو مختلط مع النفط ، ويتكون من خليط من المركبات الغازية أهمها : (غاز الميثان- الإيثان - البروبان - البوتان) ، وتعتبر المعالجات الأزمة لإعداده كوقود نظيف اقل بكثير مما يحتاجه الفحم او النفط ، و كل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب مثل الهيدروجين و أكسيد الكربون .

و يدخل الغاز الطبيعي في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة كصناعة الاسمنت و إنتاج الكهرباء و صناعة الحديد والصلب و غيرها ².

¹ المرجع السابق .صص12-14.

² _____ ، "الطاقة وأنواعها"، نقلا عن :

• أهمية النفط من بين مصادر الطاقة :

إن النفط تزداد أهميته يوما بعد يوم ، فالنفط تحول إلى قوة مادية ومعنوية بارزة على الساحة الدولية ،فهو أكثر من مجرد مادة أولية أو أكثر بكثير من كونه موردا من الموارد الطبيعية بل هو أكثر أهمية من كونه مصدرا من مصادر الطاقة ، لما يمثله لمن يمتلكه كقوة سياسية ضخمة ومؤثرة في القرارات المحلية والإقليمية والعالمية.

إن النفط عموما يحتوي على سمات مميزة وخاصة ونادرة تجعله مختلف عن السلع الأخرى المتداولة تجاريا في الأسواق العالمية ، لقد اتضح إن النفط هو محور كل الإنتاج الصناعي العالمي وهو عنصر من عناصر الحياة المعاصرة ، لذلك فقد استحوذ على اهتمام اقتصادي وسياسي عالمي غير معهود ، لم تستحوذ مادة أخرى على القدر نفسه من المحورية والأهمية كالتي استحوذ عليها النفط .

لقد تحول النفط وبفضل عمق تغلغه في اقتصاديات الدول إلى سلعة سياسية وإستراتيجية أكثر منه سلعة تجارية واقتصادية تقليدية ، فالاعتبارات السياسية كانت ومازالت أكثر تحكما في النفط سعرا وإنتاجا وتصديرا وشحنا وتسويقا واستهلاكا من الاعتبارات التجارية الضيقة والمحدودة.¹

عادة ما تنظر الحكومات الوطنية إلى النفط بوصفه سلعة إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني والقوة العسكرية ، وليس فقط سلعة قابلة للتداول ، والسبب في ذلك هو أن النفط مادة تدخل في كل مفاصل الرفاهية الاقتصادية و الصناعة ، و هو مادة لا يمكن تجديدها ، وهي في الوقت نفسه مادة أساسية وحيوية بالنسبة للنقل البحري والبري والجوي مما يحافظ على إدارة عمل الاقتصاد الوطني ، كما يعد النفط حيويا بالنسبة إلى عمل القوة العسكرية والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط كوقود في الصناعات و العمليات العسكرية ، كما يدخل في صناعة المواد المختلفة .

وفي ظل الزيادة المستمرة في إستهلاك النفط وكونه من مصادر الطاقة غير المتجددة ، دفع ذلك إلى البحث عنه في التكوينات الأكثر عمقا والبيئات الأصعب استكشافا لتعويض المفقود من إنتاج الحقول التقليدية ، وبذلك ستزداد تكلفة وصعوبة العمليات الاستكشافية والإنتاجية من الحقول الجديدة ، ويعول المنتجون والمستهلكون على التقدم التقني في مجال الصناعة النفطية لتذليل هذه الصعوبات وتلبية الطلب المتزايد على النفط .²

¹ محمد جودت عامر، متغير الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2000(النفط أنموذجا)، شهادة ماجستير في العلوم السياسية و السياسة الدولية ،قسم السياسة الدولية،كلية العلوم سياسية،جامعة النهدين،2015،صص 19- 25.

² المرجع السابق.ص.26.

II. مصادر الطاقة المتجددة :

هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة و متوفرة في الطبيعة و متجددة باستمرار مادامت الحيات قائمة، باستغلال مصادر الطاقة المتجددة يمكننا الاستفادة من الطاقة غير المتجددة في الصناعات البيتروكيمياوية الهامة بدلا من حرقها كوقود وهدرها ، إذ بات النفط و مشتقاتها تدخل في تصنيع الملابس ، الأدوية و الأجهزة و في خدمة البشرية ، و تتميز الطاقة المتجددة بعدة مميزات منها :

- تعتبر الطاقة محلية و طبيعية متيسرة لكافة الأفراد و الشعوب و الدول بشكل و فير، وبخاصة في المناطق الأقل حظا من ناحية التطور الحضاري.
- تعتبر سليمة من الناحية البيئية ولا تتسبب في إصدار الغازات تضر بطبقة الأوزون ، أو تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض كغاز ثاني أكسيد الكربون (CO2).
- تناسب الإمكانيات البشرية والتكنولوجية و الاقتصادية لدى الدول النامية .
- لا مركزية و بالتالي تمنح لمستخدميها استقلالية خاصة عن الشبكة المركزية لتوزيع الطاقة.¹

من أهم مصادر الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية،طاقة الرياح،طاقة المد والجزر،طاقة الحرارة الجوفية،طاقة المساقط المائية،طاقة الكتلة الحيوية.

1- الطاقة الشمسية : و تعتبر الشمس مصدر الطاقة اللازم للحياة على الأرض و تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة بمختلف أنواعها سواء كانت أحفورية أو جديدة أو متجددة ، و هي أهم مصدر من مصادر الطاقة الجديدة حيث تبذل الدول جهودا كبيرا عن طريق البحوث العلمية لتطوير الطرق الخاصة لاستغلالها كطاقة بديلة للنفط والغاز .

و يمكن استغلال الإشعاع الشمسي في المجالات التالية:

- أ- **التحويل الحراري:** ويعتمد على مبدأ امتصاص الأجسام الداكنة للإشعاع و تحويله إلى حرارة و التي بدورها تقوم برفع حرارة الجسم الداكن و تستخدم هذه الحرارة الممتصة في العديد من الاستخدامات المنزلية و الصناعية كتسخين المياه و التدفئة ، و تعتبر تسخين المياه للاستخدام المنزلي من أكثر تطبيقات التحويل الحراري انتشارا .
- ب- **التحويل الكهروضوئي :** و يعتمد على مبدأ تحويل الإشعاع الشمسي مباشرة إلى تيار كهربائي و ذلك باستخدام ظاهرة التحويل الضوئي، و تعتبر ظاهرة التحويل الضوئي الصورة الأساسية لما يسمى بالخلايا الشمسية و التي تستخدم في الكثير من التطبيقات العملية كساعة اليد و الآلات الحاسبة ، وفي تشغيل أبراج الإرسال و الاتصالات الهاتفية ، ومحطات الإذاعة و التلفزيون أنها تستخدم حاليا في إنارة الطرق و القرى.²

¹ Robert Ebel, Geopolitics of Energy into the 21 century, August, 2002. p13

² Ibid.p.15.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

2- **طاقة الرياح**: حيث يتم تحويل الرياح إلى طاقة كهربائية بواسطة تربينات عملاقة ، وتعتبر طاقة الرياح الطاقة الأكثر نمواً والأسرع انتشاراً على مستوى العالم في الطاقات الجديدة ، و تحتل ألمانيا مركز الصدارة في مجال استغلال طاقة الرياح ، و يبلغ الإنتاج العالمي من الطاقة المولدة بطاقة الرياح حوالي **400000 ميغاواط** و يبلغ نصيب أوروبا منها حوالي **75%** .

على الرغم من انتشار المزارع الرياح بشكل واسع إلا أنها تعاني من بعض المشاكل البيئية المتمثلة في المساحات الكبيرة التي تحتاجها ، و كذلك الضجيج الناشئ من دوران المراوح ، بالإضافة إلى التلوث البصري الذي يعاني منه القاطنون من القرب من هذه المزارع.¹

3- **طاقة الكتلة الحيوية** : وهي كل أنواع المواد المشتقة من النبات التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة مثل : الخشب والنباتات العشبية ، المحاصيل الزراعية ، و مخلفات الغابات. ومصادر هته الطاقة يتم إنتاجها خلال عملية التمثيل الضوئي (photosynthesis) ، وهي قيام خلايا النباتات بإنتاج كربوهيدرات باستخدام الماء و ثاني أكسيد الكربون و ضوء الشمس ، وهذه الكربوهيدرات هي مصادر الطاقة.

و تقدر كمية الكهرباء المنتجة حالياً في العالم من الكتلة الحيوية بحوالي **10 ميغاواط** ، و يعتبر سوق تقنيات الكتلة الحيوية حالياً صغير نسبياً نظراً لتوفر النفط و الفحم و الغاز بأسعار معقولة ، وهذا باستثناء المناطق التي تتوفر فيها مصادر الكتلة الحية بشكل كبير .

4- **الطاقة الهيدروجينية أو طاقة الماء**: وهي استخدام الماء الجاري و مساقط المياه لإنتاج الطاقة ، و تعتبر من أنظف الطاقات المتجددة وأكثر كفاءة لإنتاج الكهرباء . ولقد لعب هذا النوع من الطاقة دوراً هاماً و رئيسياً في تنمية المجتمعات البشرية في كافة أنحاء العالم ، و حالياً فان حوالي **19%** من إنتاج الكهرباء يأتي من استغلال طاقة المياه.

على الرغم من التوسع في استخدامها إلا انه قد يترك أثراً سلبياً مثل استغلال الأراضي الجيدة و التي تكون قريبة من مساقط المياه ، و كذلك التبخير و التأثيرات المناخية و الترسبات و غيرها ، إلا انه استبقى احد الحلول لإنتاج طاقة كهربائية في المستقبل .

تتوفر مصادر الطاقة هذه في مناطق كثيرة في العالم، خصوصاً المناطق ذات النمو السكاني العالي كاسيا و أمريكا اللاتينية، والتي يكون فيها الطلب على الطاقة في تزايد مستمر.²

¹ محمد مصطفى الخياط، الطاقات البديلة تحديات وأمال، مجلة السياسة الدولية، ع 164، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص.103.

² المرجع السابق، ص.110-111.

5- طاقة المحيطات : وتظهر من خلال أربعة أنواع من الطاقة وهي :

أ- **طاقة المد والجزر** : حيث أن ارتفاع منسوب مياه البحر و انخفاضه يمكن استغلاله كمصدر هام من مصادر الطاقة المتجددة ، وقد استخدم المد و الجزر لتوليد الطاقة في التاريخ القديم في بريطانيا و فرنسا ، حيث كانت تتوفر طواحين لطحن الحبوب تعمل بتدفق المياه البحر أثناء المد و الجزر ، أما الآن فإنها تستخدم في توليد الكهرباء باستخدام تربينات تديرها مياه تصب من أعالي السدود .

ب- **طاقة الأمواج** : وهي عبارة عن نوعين :

- **الأول** : هي طاقة حركة الأمواج عند تحركها أماما .

- **الثاني** : هي طاقة الوضع لهذه الأمواج في إزاحتها رأسيا كلما مرت الموجة على نقطة معينة ، ويكون أعلى تركيز لطاقة الأمواج بين خط عرض **40 درجة** إلى خط عرض **60 درجة** في كل من نصف الكرة الأرضية الشمالي و الجنوبي ، وكذلك الساحل الغربي من أوروبا وأمريكا .

ث- **طاقة الحرارة من المحيطات**: و تكمن الفكرة في استغلال الفارق في الحرارة بين سطح المحيط في المناطق الاستوائية و التي تقدر ب **25 درجة مئوية** و تلك التي على عمق **1 كم**، وتكون درجة الحرارة فيها **5 درجات مئوية**. وتقدر مساحة المحيطات التي يمكن استغلال طاقة الحرارة بين سطحها و عمقها **60 مليون كم مربع**، أي أن الجهد المتوفر من هته الطاقة يساوي ضعفي المتوفر من طاقة المد والجزر ، وطاقة الأمواج أو طاقة الرياح.

ج- **طاقة الاختلاف في الملوحة**: لم يتم الاهتمام بها نظرا للكلفة العالية للتقنية المستخدمة فيها .

6- **طاقة حرارة الجوف (geothermal energy)**: هي الحرارة الهائلة الكامنة تحت قشرة الأرض و التي تقدر ب **200- 1000 درجة مئوية** ، وتعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة المتجددة ، وتبرز نفسها من خلال الانفجارات البركانية والينابيع وبعض الظواهر الجيولوجية .وتقوم هذه الطاقة على مبدأ حفر آبار عميقة لإطلاق الحرارة العالية التي يمكن استغلالها لتدوير تربينات تعمل على البخار ، وحاليا فان مساهمة هذا النوع من الطاقة لتوليد الكهرباء لا يتعدى **0,3 %**، وهذه الطاقة غير واعدة عالميا ¹.

7- **الطاقة النووية** : الطاقة النووية أو الطاقة الذرية هي الطاقة التي تتحرر عندما تتحول ذرات عنصر كيميائي إلى ذرات عنصر آخر ، (الذرات هي اصغر الجسيمات التي يمكن ان يتفتت إليها أي شيء كان) .

عندما تنفلق ذرات عنصر ثقيل إلى ذرات عنصرين اخف، فان التحول يسمى "انشطارا نوويا " ويمكن أن يكون التحول " اندماجا نوويا " عندما تتحد أجزاء ذرتين .

يعول على الطاقة النووية أن تصبح أعظم مصادر الطاقة في العالم بالنسبة للإضاءة والتسخين وتشغيل المصانع وتسيير السفن وغير ذلك من الاستخدامات التي لا حصر لها. من ناحية أخرى، يخاف بعض الناس الطاقة

¹ _____، "الطاقة الجوفية"، نقلا عن :

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

النوية لأنها تستخدم أيضا في صنع أعظم القنابل والأسلحة فضاة وتدميرا في تاريخ العالم. كما أن بعض نواتج عملية الانشطار تكون سامه للغاية.

أ- **الانشطار النووي:** عندما يتصادم نيوترون سائب مع ذرة يورانيوم أو بلوتونيوم فان نواة الذرة " تأسر " النيوترون ،عندئذ تنفلق النواة إلى جزأين، مطلقه كميه هائلة من الطاقة كما أنها تحرر نيوترونين أو ثلاثة تتصادم هذه النيوترونات مع ذرات أخرى ويحدث نفس الانشطار في كل مره، وهو ما يسمى بالتفاعل المتسلسل.

ملايين الملايين من الانشطارات يمكن أن تحدث في جزء من المليون من الثانية. وهذا هو ما يحدث عندما تنفجر قنبلة ذرية وعندما تنتج الطاقة النووية للأغراض السلمية العادية فانه يلزم إبطاء التفاعل المتسلسل. وإنتاج الطاقة للأغراض العادية تحدث الانشطارات في اله تسمى المفاعل النووي أو الفرن الذري. يتم التحكم في سرعة الانشطارات بطرق مختلفة في إحدى الطرق تستخدم قضبان التحكم التي تقصى بعض النيوترونات بعيدا عن التفاعل.¹

ب- محطات الطاقة النووية:

تعتبر محطات التوليد النووية نوعا من محطات التوليد الحرارية البخارية، حيث تقوم بتوليد البخار بالحرارة التي تتولد في فرن المفاعل، و الفرق في محطات الطاقة النووية أنه بدل الفرن الذي يحترق فيه الوقود يوجد الفرن الذري الذي يحتاج إلى جدار عازل وواق من الإشعاع الذي وهو يتكون من طبقة من الأجر الناري وطبقة من المياه وطبقة من الحديد الصلب ثم طبقة من الأسمنت تصل إلى سمك مترين وذلك لحماية العاملين في المحطة والبيئة المحيطة من التلوث بالإشعاعات الذرية.²

يمكن القول مما تقدم أن الطاقة أدت دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية العالمية منذ أقدم العصور ، وذلك حسب منطق إستهلاكها والحاجة إليها في كل مرحلة من مراحل هذه الحياة ، فتتوعد مصادر الطاقة سواء كان(تقليدية) غير متجددة (أم غير تقليدية) متجددة ، ويعد النفط من اهم هذه المصادر نظرا لاهميتها بالنسبة للدول بشكل عام وللدول الصناعية الكبرى بشكل خاص ، لانها بحاجة دائما إلى هذا المصدر لكي تواصل تطورها والحفاظ على قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، و أصبحت مسالة الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص هي المحرك الأساسي لسياسات الدول الصناعية .

¹—Nuclear Power in the World Today ,from: <http://www.world-nuclear.org/information-library/current-and-future-generation/nuclear-power-in-the-world-today.aspx>

² Ibid .

المبحث الثاني : مفهوم أمن الطاقة :

يحظى موضوع امن الطاقة بأهمية متزايدة في دراسات العلاقات الدولية ، حيث أصبح هذا المفهوم احد الهواجس و القضايا الموجهة في المأمورية السياسية ، وبل أصبح للطاقة دور مهم في تحديد منحنى مسار العلاقات بين الدول.

على الرغم من استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع ، إلا أن وضع تعريفا واضحا و محددا لا يزال غير موجود ، فهذا المصطلح المستخدم من قبل الباحثين لأغراض متباينة و في سياقات مختلفة ، يجعل من تعريفا واحدا أكثر صعوبة بسبب ديناميكيته و ارتباطاته المتعددة سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا و بيئيا .

المطلب الأول: تعريف امن الطاقة :

1- التعريف التقليدي لأمن الطاقة :

ويعرف امن الطاقة وفقا للتعريف التقليدي على انه :

- "تأمين إمدادات الطاقة بشكل كافي و بأسعار معقولة ومستقرة،من اجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي و النمو،و انعدام امن الطاقة هو بمثابة التعرض لاضطرابات في الإمدادات لفترة طويلة مع ارتفاع الأسعار".¹

الملاحظ من خلال هذا التعريف أن امن الطاقة مرتبط بنقطتين رئيسيتين هما :

• توفر الإمدادات بشكل مستمر .

• الحصول على الطاقة بأسعار منخفضة .

- كما يعرف أيضا بأنه : "امن الطلب ، بمعنى ضمان إنتاج كافي من مصادر الطاقة ، مع ضمان الطلب المستمر عليها ، و بأسعار تنافسية".

يقوم هذا التعريف لأمن الطاقة على الطلب المتزايد و المستمر من اجل توفير مصادر الأموال من خلال الأسعار التنافسية من قبل المنتجين.

- من جهة أخرى يعرف امن الطاقة ب : "ضمان إمدادات الطاقة كافية ، مع ضمان الوصول الأمن لهذه الإمدادات من دون حظر إعاقته و بأسعار معقولة ،من اجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي و معدلات النمو، وبتكلفة اجتماعية اقل".²

¹ صبرينا مزياني ، أمن الطاقة و التحديات التي تواجهه، رسالة دكتوراه ،تخصص دراسات إستراتيجية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،2013.ص 3.

² محفوظ رسول ، "أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية(قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل) "، نقلا عن :

rasoul.moustataiibal.arab.464.final.pdf.www.mahfoud

بتاريخ:2018/11/08،على الساعة:19:58.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

ما يشار إليه من خلال هذا التعريف هو الحرص على وصول إمدادات الطاقة و حمايتها من أي تهديد ، وخاصة أن المناطق المنتجة للطاقة تعاني من عدم الاستقرار ،بالإضافة عدم التهديد بقطع الإمدادات .

ما يمكن استخلاصه من الاقتراب التقليدي أنه تعامل مع امن الطاقة بمعنى امن العرض (security of supply) ، أي التركيز على توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة و بأسعار في متناول الجميع تجنب أزمات الطاقة ،وهنا يكون جوهر الأمن الطاقوي مرتبط بتأمين دخول النفط .

2- التعريف الحديث لأمن الطاقة :

نظرا للتغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، والتي أثرت على مفهوم امن الطاقة عالميا من تحولات كبيرة ، فضلا عن توسيع مفهوم الأمن ليشمل قضايا مهمة منها في مجال البيئة والمجتمع ، والاقتصاد والطاقة.وهنا ظهرت ضرورة ملحة لإعادة النظر في مفهوم امن الطاقة بسبب جملة التحولات التي ترتبط بوطنية الطاقة كالنزاعات المسلحة ،الإرهاب، و الكوارث الطبيعية.

ووفقا لهذه المتغيرات يتجاوز أمن الطاقة أمن العرض فقط ،ليشمل تأمين سلسلة عرض الطاقة ثلاث مستويات: التنقيب ،الإنتاج ،العوامل الخارجية المؤثرة على أمن الطاقة كالعوامل المناخية مثلا .

كما يشير المفهوم إلى أنظمة مرنة للطاقة ، وهذا النظام المرن سوف يكون قادرا على تحمل التهديدات عبر مجموعة من التدابير الأمنية المباشرة مثل المراقبة و الحراسة ، وغير مباشرة مثل تنويع مصادر الطاقة و الاعتماد على بنية تحتية أكثر أمنا و اقل تعرضا للمخاطر .

و من خلال ما سبق يمكن طرح مجموعة من التعاريف الحديثة منها :

- منتدى سلامة الطاقة الذي أطلق سنة 2003 من قبل اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا (UNECE)، قد اقر بان مفهوم امن الطاقة هو مفهوم متعدد الأوجه و تحده أربعة أبعاد ذات صلة :

- اختلاف الإمدادات أو العرض بسبب انهيار البنية التحتية،الكوارث الطبيعية،الاضطرابات الأمنية،العمل السياسي أو الإرهاب .
- توفر الإمدادات أو عرض الطاقة في الأجل الطويل لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل .
- الآثار الضارة للنشاطات الاقتصادية و الإنسان ،تسبب العجز في الطاقة و تذبذب الأسعار أو ضمان الأسعار.¹
- الأضرار الجانبية من أعمال الإرهاب ،و بالتالي الخسائر البشرية و العواقب الصحية و الإضرار بالمتلكات .

- أما الوكالة الدولية للطاقة فتعرفه ب : "التوافر المادي بدون انقطاع لمصادر الطاقة ، و بأسعار معقولة ،مع

¹صبرينا مزياني ،مرجع سابق.ص ص.8-11.

مراعاة العوامل البيئية¹.

وينطوي هذا التعريف على عدة جوانب :

- يرتبط الأمن الطاقوي على المدى البعيد وبشكل رئيسي مع الاستثمارات لتوفير الطاقة تماشياً مع التطورات الاقتصادية و الاحتياجات البيئية.
- على المدى القصير هو قدرة النظام الطاقوي على الاستجابة و بسرعة للتغيرات المفاجئة للعرض و الطلب.

- و هناك آراء أخرى ترى بان الأمن الطاقوي يدرس مختلف مصادر الطاقة (الفحم ،النفط ، الغاز، و الطاقات المتجددة) ،بالإضافة إلى الوسائل الوسيطة (الكهرباء و المصافي)، ووسائل النقل (شبكات الأنابيب ، الموانئ و السفن)، وهي كلها تمثل أخطار انقطاع أو فشل الإمدادات، و كتعريف شامل و بسيط لما سبق : "امن إمدادات الطاقة بدون انقطاع أو عوائق أو عراقيل "².

3- تعريف إجرائي :

أمن الطاقة" هو توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة و بأسعار في متناول الجميع ،مع الاعتماد على بنية تحتية أكثر امن و اقل تعرضاً للمخاطر عبر مجموعة من التدابير الأمنية المباشرة و غير مباشرة"

المطلب الثاني: تصورات أمن الطاقة بالنسبة للدول المنتجة و المستوردة:

أدى التطور في مفهومي الأمن والطاقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تصورات عديدة لأمن الطاقة، وتختلف بشكل جذري عن التصورات التقليدية و التي بدورها تختلف بين الدول المنتجة والدول المستوردة من جهة ، و داخل الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى ومن جهة أخرى ، و ذلك تبعاً لاختلاف سياساتها لتأمين احتياجاتها من الطاقة .

تختلف تصورات امن الطاقة بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة أو مستوردة.

1- **الدول المنتجة** : فبالنسبة لهذه الدول يقوم الجزء الأهم من التصور على امن الطلب و على مصادر الطاقة لديها ، أو بعبارة أخرى يركز على امن العائدات من السوق ، وغالباً ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات و فائض مالي شرطاً أساسياً للأمن الاقتصادي للدول المنتجة ، وبالتالي امن الطاقة لديها.

قد قادت هذه النظرة الدول المنتجة (المصدرة) إلى التركيز في مبدأ وطنية الطاقة (energy nationalism) ،حيث بدأت الدول المنتجة تتبنى هذا التصور من خلال التركيز على امن للاحتياجات لاعتباره جزءاً أساسياً في

¹ بن محاييد سمير ،مرجع سابق.

² صبرينا مزياني مرجع سابق.ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

أمنها القومي ، واحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، ما يدفعها إلى التحكم الكامل في سلسلة الطاقة (energy chain) ، حيث تشمل الإنتاج ،النقل ،و التوزيع.¹

2- **الدول المستوردة** :على النقيض من ذلك تولي الدول المستوردة (المستهلكة) التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجاتها من الطاقة أهمية إلى خطر تعرقل الإمدادات ، وبناءا على ذلك يتمحور الجدل الذي يقوم في الدول المستوردة للطاقة حول تنويع وصادر العرض، و الوصول الآمن لمصادر الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستوردة للطاقة ، واستقرار أسعار الطاقة في السوق العالمية ، و هامش الأمن في حالات الطوارئ أو طرح مصادر بديلة للطاقة .

على الرغم من اعتراض الدول المستوردة لتبني الدول المنتجة لمبدأ وطنية الطاقة وما تشكله من تهديد لأمن الطاقة عالميا ،و الذي يؤدي بدوره إلى صراعات مستقبلية تصل في أحيانا كثيرة إلى صراعات وحروب عسكرية.²

تركز الدول المستوردة هي الأخرى لأمن الطاقة على مبدأ وطنية الطاقة و إن كان بشكل مختلف، حيث يتمحور في مفهومين أساسيين :

- **الأول** :يقوم على الاقتصاد في استخدام الطاقة .
- **الثاني** :بكفاية الطاقة يتحقق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء المخازين الإستراتيجية لمواجهة التقلبات في الإمدادات ،ويضاف إلى ذلك التركيز على الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على استيراد النفط و الغاز الطبيعي من الخارج.

فالصين مثلا تعتبر من اكبر الدول المستوردة للنفط ، ومن خلال تبنيها هذا التصور ، فهي تقوم على تأمين الحاجات الصينية بالتحرك على المسارين الداخلي و الخارجي لتنويع الإمدادات و استقرارها .فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين التركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى **500 مليون برميل سنة 2020**، بعد انتهاء المراحل الثلاث لبناء المخزون الاستراتيجي النفطي ، وبذلك تصبح الصين ثاني اكبر دولة ذات مخزون استراتيجي احتياطي من النفط بهد الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها مخزون استراتيجي يقدر ب **700 مليون برميل** .

على الصعيد الخارجي بدأت الصين تتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة ، وتعتمد على أكثر من منطقة مثل دول الشرق الأوسط ، دول آسيا الوسطى ،و بعض الدول الإفريقية ،إضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية .و عملت الصين على تعزيز تعاونها مع الدول المنتجة للكشف عن حقول جديدة و إدارة الحقول القديمة فيها وتطويرها ،إلى جانب توجيهها لاستثماراتها الخارجية نحو مجال الطاقة .³

¹ عمرو عبد العاطي ،أمن الطاقة غي السياسة الخارجية الأمريكية ،(بيروت :المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية،2014). ص ص 48-50.

² المرجع السابق .ص 51.

³ المرجع السابق.ص ص 54-55.

خلاصة لما سبق ، يمكن القول انه نتيجة اختلاف الأهداف بين المنتجين والمستوردين ، واختلاف تصوراتهما لأمن الطاقة و إمداداتها :

- تركز الدول المستوردة للنفط والغاز الطبيعي ، وبشكل خاص الدول الصناعية الكبرى في المرحلة الحالية و القادمة على تطوير قطاع الطاقة المتجددة لديها ، و العمل على ترشيد استهلاكها للطاقة كلما أمكن .
- فيما تركز الدول المنتجة على تدعيم قدراتها الإنتاجية و التكريرية ن ودعم خطط تطوير الإنتاج و تشجيع المزيد من الاستثمارات إلى قطاع الطاقة التقليدية، مع الإبقاء على طموحها في امتلاك و تطوير مصادر الطاقة المتجددة بالتوازي مع تطوير استخداماتها و تنوعها.

المطلب الثالث :أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية:

1- النظرية الواقعية:تتبع النظرية الواقعية لأمن الطاقة من خلال اعتقادهم بأنه جزء من الأمن القومي و لا يمكن لاح دان يفصل بين الاثنين ،بحيث أن الطاقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلطة ،و بدون امن الطاقة سيضل الأمن القومي بعيد المنال

بالرغم من أن الكثير من الواقعيين لم يركزوا على امن الطاقة في كتاباتهم ،و ركزوا في الغالب عن القوة في تحقيق الأمن ،هذا لان القوة هي المفهوم الرئيسي في مفهومهم للسياسة الدولية ،لذلك فإنهم يؤكدون على أهمية القوة (عسكرية - مادية) لتحقيق امن الطاقة في أوقات الصراع أو حتى الحرب ، ولذلك يجب على الدول العمل من خلال جميع الوسائل لتعزيز الإمدادات الكافية للطاقة لتدعم موقفها في أي صراع.¹

بالنسبة للواقعيين يمكن للدول أن تضمن امن الطاقة من خلال التفكير الاستراتيجي العميق ،وبناء قواعد عسكرية موزعة في أماكن موارد الطاقة في العالم لحماية واردات الطاقة ،إضافة إلى الوقوف في وجه أي دولة منافسة تتعارض و هذه الغاية.

عندما يتحدث الواقعيون عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق امن الطاقة ، فهم لا يهتمون أهمية القوة الاقتصادية كجزء من القوة العسكرية ، بحيث ربطوا القوة العسكرية و الاقتصادية في السعي لبناء دولة أقوى.

يرى الواقعيون أن التعاون صعب في مجال تأمين الطاقة ، لكن بالرغم من ذلك فهم يتفقون على أن التعاون الثنائي بين الدول مهم لضمان حقوق و متطلبات كل طرف.العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية اكبر مثال على ذلك ،بحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن امن و استقرار المملكة العربية السعودية من خلال قواعدها المنتشرة في منطقة الخليج لحماية آبار النفط ، في المقابل تضمن الولايات المتحدة الأمريكية توفير النفط و بأسعار تحددها هي ، و هكذا فان كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية على حد سواء تحققان امن الطاقة من خلال الاستيراد والتصدير، وبأسعار مقبولة لكلا الطرفين.²

¹ Andrei v.belyi, energy security in international relations theories, higher school of economics, cathedra of political issues of internatonal energy.p 16.

² Ibid.p17.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

يطرح الواقعيون تعريفهم لأمن الطاقة من خلال "الحصول على الإمدادات الكافية لمصادر الطاقة"، ويرون أن مصادر الطاقة في العالم محدودة و غير آمنة ، لذلك فإن الهدف الرئيسي للواقعيين ليس الحصول على أكبر قدر ممكن من النفط ، وإنما وجود إمدادات كافية في جميع الأوقات ، إضافة إلى أن هته الإمدادات تكون من مصادر متنوعة و عدم الاعتماد على مصدر واحد فقط.

لأن هته المصادر الطاقوية الموجودة في العالم هي محدودة وهي تتواجد في مناطق جغرافية مثل الشرق الأوسط ، روسيا ، شمال إفريقيا ، وهته المواقع الجغرافية تواجه عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، ويكون الاعتماد على مصدر واحد محفوف بالمخاطر و لذلك ركز المنظور الواقعي من خلال ما سبق على مجموعة من الافتراضات :

- إن موارد الطاقة الموجودة في العالم موجودة في معالم محدودة، و بالتالي إن هته الموارد أصبحت أكثر ندرة و انعداماً للأمن.

- إن امن الطاقة أصبح جزءاً من الأمن القومي ، ولذلك إن مصادر الطاقة يجب أن تكون محمية بكل الوسائل المتاحة خاصة من خلال القوة العسكرية ، و بناء قواعد عسكرية في مناطق موارد الطاقة و التمرکز فيها لضمان العرض المستمر.

- بسبب الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية ، وبسبب الصراع و التنافس على موارد الطاقة ، يجب على الدولة العمل على تحقيق المصلحة الذاتية من خلال العمل بشكل مستقل أو من خلال العلاقات الثنائية لتحقيق امن الطاقة ، لذا ستتنافس الدول بشكل متزايد للوصول و التحكم في هته الموارد .¹

لقد تم انتقاد الواقعية من قبل العديد من الأكاديميين ، و قد جاءت بعض هته الانتقادات من داخل النهج الواقعي، حيث يوجد واقعيون جدد مثل روبرت غيلبن جادل بان الواقعيون التقليديون يركزون بشكل مفرط على أهمية القوة العسكرية و السلطة الفسيولوجية لضمان امن الطاقة ، ويرى غيلبن بان القوة الاقتصادية هي أيضاً محدد في حماية الأمن القومي للدولة .

أما النقد الآخر الموجه للمدرسة الواقعية ، أن الواقعيون التقليديون وجهوا تركيزهم على دور الدولة المركزية في العلاقات الدولية ، باعتبارها الفاعل الوحيد في النظام الدولي ، وقد أهملت الفواعل الأخرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات ، و الشركات الوطنية و الدولية و المؤسسات التي تؤثر على العلاقات الدولية ، و هته الفواعل يجب اعتبارها اللاعب الرئيسي في نظام الطاقة الدولية.²

2- النظرية الليبرالية: يركز الليبراليون في تفسيرهم لأمن الطاقة أكثر على الجانب الاقتصادي عكس الواقعيون ، ويشير امن الطاقة عند الليبراليين إلى الحصول على موارد الطاقة بأسعار ثابتة ومعقولة ، فالنسبة لهم أن السعر هو الاعتبار مهم في تعاملهم مع امن الطاقة .

¹ —,Energy Security concept in international relation, from : www-11-chapter3.pdf.pp65-68. Date of view 15/12/2018 .

² Andrei v.belyi,op cit.p69.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لـ "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

يتفق الليبراليون مع الواقعيون على أن موارد الطاقة هي محدودة ، وفي أوقات الندرة و الهبوط يمكن تأمين أمن الطاقة من قبل التعاون الدولي و الإقليمي ، وذلك من خلال المؤسسات الدولية و الإقليمية مثل وكالة الطاقة الدولية، أو منظمة الأوبك التي تعمل من خلال الطاقة ، بحيث توفر الآليات الجماعية الدولية والإقليمية الوسائل المناسبة للتعاون و التنسيق ، و تبادل المعلومات و الخيرات في النظام الدولي لتحقيق امن الطاقة .

الليبراليون يعتقدون أيضا أن الحرب هي ذريعة تسعى إليها الدول للسيطرة على موارد الطاقة ، وهذه الحرب يمكن تجنبها من خلال التعاون السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، و الذي يوفر قاعدة المصالح المشتركة لمنع الحرب في المستقبل ، ويرى أيضا الليبراليون انه يمكن للمؤسسات الدولية مساعدة الحكومات في الحرب ، أو أي انتهاك آخر لشروط الاتفاقية .¹

فمن المهم ملاحظة أن معظم الليبراليين سيوافقون على تأثير الأنظمة و المؤسسات سيكون اكبر عندما يتعلق الأمر بالتعاون الاقتصادي ، وانه سيزيد من الاعتماد المتبادل ، وبالتالي حظر النزاعات الدولية ، ومنه يرى الليبراليون أن بإمكان الدول تحقيق التقدم و الازدهار عندما يتم التخلص من المخاوف الأمنية و الانخراط في الحلول السلمية .

يؤكدون أيضا على أهمية الشفافية و الرقابة في تعزيز الأمن الطاقة و التحرك بعيدا عن الصفقات السرية ، وسيكون هذا ممكنا عندما يكون هناك وسائل حيوية و مفاهيم الديمقراطية و العلاقات الطوعية لاقتصاد السوق واسعة الانتشار ، ونتيجة لذلك سيكون الأفراد قادرين علة متابعة حياتهم بعيدا عن التدخلات التعسفية للدول .

يختلف الليبراليون مع الواقعيون في مجال امن الطاقة حول قضية المكاسب ، بحيث يعتقد الواقعيون أن موارد الطاقة محدودة ، فان التنافس الدولي على هذه الموارد هو صفر ، لذلك هم يركزون على المكاسب النسبية ، وفي الوقت الذي يشعر فيه الليبراليون بالقلق من المكاسب المطلقة ، فإنهم يرون انه يمكن تحقيق مكاسب مطلقة من خلال التعاون المؤسسي الذي يوفر الثقة و السلامة بين المصدرين و المستوردين ، بحيث يمكن للمصدرين زيادة القدرة طالما انه لا يزال من الممكن زيادة الإنتاج من حقول النفط المعروفة .

إضافة إلى ذلك فهم يرون انه يمكن تحقيق امن الطاقة من خلال قوى الطلب و العرض في السوق ، بحيث أن معظم اقتصاديات الدول المنتجة تعتمد بشكل رئيسي على هته الموارد .²

قد وجهت بعض الانتقادات إلى الطرح الليبرالي من خلال أنها ركز كثيرا على الوكالات و القوى السوق و الأطر التنظيمية و القانونية و المؤسسات الإقليمية و الدولية ، وليس على المواقع الجغرافية للموارد و التي يمكن العثور فيها على الصراع في الظروف المحلية ، وبدلا من ذلك أهملت المستويات العالمية و الإقليمية للصراع بين الدول .

¹Ibid.p 75.

² —,Energy Security concept in international relation,op cit.

حينما يرى الليبراليون أن الاعتماد على قوى السوق سيساعد على تحقيق امن الطاقة ، ومع ذلك لا يمكن أن يكون مقبول كحقيقة ، لان الكثير من البلدان تستخدم موارد الطاقة كأسلحة سياسية ،على سبيل المثال ما حدث خلال أزمة النفط سنة 1973 عندما استخدم العرب النفط لتحقيق مكاسب سياسية في الصراع العربي الإسرائيلي.

إضافة إلى انه في اعتقاد الليبراليين أن للمؤسسات الدولية و الإقليمية والشركات متعددة الجنسيات دور في توطيد التعاون من اجل تحقيق امن الطاقة ،إلا أن العديد من الأكاديميين يرون أن هته الشركات و المنظمات هي كعوامل للدول الرأسمالية للسيطرة على موارد الطاقة في العالم.¹

3- النظرية النقدية : تعتبر أن البعد الاقتصادي للأمن مرتبط بالبنية الاقتصادية ، وأن الأمن الاقتصادي هو ضمان رخاء الفرد و تحريره من الحرمان و ضمان الرفاهية و الازدهار له ، و ذلك يكون من خلال توفير الحاجيات الأساسية التي تأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية بغرض تحقيق التقدم والازدهار في المجالات الأخرى.

كما أن النقديون ربطوا الأمن بعناصر أخرى متعددة لتوسيع مفهومه ،نجد بين هته العناصر مسالة زيادة الاعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي سيجعل هته المسارات كما هو الحال بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير في إنتاجها على التزود بمصادر الطاقة التي تقوم باستيرادها .

يذهب في هذا الاتجاه النظري لدراسات بحوث السلام الذين اهتموا بالبعد الاقتصادي للأمن نجد **باري بوزان** إلى انه يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات من بينها :

- اشتدادا حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول و الضغوط الذي يخلقها الاختلاف في الثروة و التطلعات بين الدول.
- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة و الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية الذي يمثل النفط أهم عناصرها .

من هنا يبرز **باري بوزان** قطاع فرعي ضمن قطاع الأمن الاقتصادي ، وهو الأمن الطاقوي الذي يشمل خاصة الغاز والنفط ، وهذا الأخير الذي يغطي نسبة **40%** من العرض العالمي للطاقة الدولية ، و المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى **30%** مع حلول سنة **2030**.

على أساس نظرية المركب الأمني الإقليمي ل**باري بوزان** التي تعتبر مجموعة من الوحدات التي تتربط عملياتها الخاصة بالأمن ، ولا يكون من المعقول تحليل مشاكلها الأمنية العديدة ، وانطلاقا من نظرية الأمن الإقليمي ل**بوزان** ينظر **باو نكوربيالي** قضية امن الطاقة كمسالة ذات أبعاد متصلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المتعددة ، ويكون الأمن الطاقوي جزء جد بارز في مركب الأمن لمجال إقليمي معين و يسمى (مركبات امن الطاقة) التي تنتج عن تفاعلات طاقوية مترابطة بين أكثر من دولة في نفس الإقليم الجغرافي تربط بينها علاقة تبعية طاقوية ، ويكون إدراك تلك التبعية بين تلك الدول على انه تهديد .

¹Ibid.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

يضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل الإنتاج : بالنسبة للدول المصدرة ،الشراء: بالنسبة للدول المستوردة ،
وعبور الطاقة : بالنسبة للدول التي تمر بها الطاقة.¹

مما سبق يمكن القول إن بروز عامل الأمن الطاقوي كأحد محددات السياسة الخارجية قد شكل مسألة حساسة تصنف ضمن أولويات الدول ، و لكنه مفهوم معقد يصعب تحديده بدقة ، نتيجة تباين مدلول المفهوم بين الدول المستوردة و الدول المصدرة للطاقة ، إضافة إلى تباين ذلك المفهوم بين دولة و أخرى داخل كل مجموع.

أصبحت الدول تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر في تحقيق سياستها الخارجية، ما جعل الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة الحاصلة تتزايد بشكل كبير، ومنه نجد أن نظريات العلاقات الدولية في جل محاولاتها للتركيز على الأمن الاقتصادي كانت تشير في الغالب إلى الأمن الطاقوي خاصة و أن الأمن الطاقوي : على خلاف بقية السلع الاقتصادية له أهمية بالغة لأن الطاقة تعتبر مصدرا اقتصاديا حيويا ، فأهمية القطاع الطاقوي كقطاع فرعي للأمن تكمن في كونه أحد أهم مسائل الأمن الوطني ، حيث أن العلاقات التي تنتج بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة لمصادر الطاقة تخلق حالة من عدم الاستقرار خاصة إذا كان هناك عجز في تامين الدول المستهلكة من قبل الدول المنتجة ، ما يجعل الدول المنتجة في حالة تأهب لاستعمال القوة العسكرية ، أو يجعل الدول المنتجة تستخدم مصادرها الطاقوية .

¹الوليد أبو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهميته في السياسة الخارجية:دراسة في المفهوم و الإبعاد" ،المركز الديمقراطي العربي،نقلا عن :

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الخارجية:

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية لأنه من خلالها تتبلور العلاقة بين الدول ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي مما أكسب دراستها أهمية بالغة

تتجلى دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها و تفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في الشق الدولي كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من فهم و كشف الاستراتيجيات القومية للدول اتجاه بيئتها الخارجية سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية:

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه،ويمكن عرض بعض التعريفات في ثلاث اتجاهات :

- الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من البرامج:

من أهم رواد هذا الاتجاه الدكتور محمد السيد السليم إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" .

كما يعقب على هذا التعريف انه تعريف دقيق ينطوي على الأبعاد التالية: الوحدية ، الرسمية ، العلنية، الاختيارية، الهادفية، الخارجية والبرنامجية، وهذه الخصائص تميز السياسة الخارجية ، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر و محدد الأهداف عزلها عن تأثير البيئة الداخلية و الخارجية ، و هو ما قد يشيب الفعل الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة ، و إنما هي مزيج من سلوكيات عديدة كصانع القرار في الدولة و تفاعلها مع البيئتين الداخلية و الخارجية .

كما يؤخذ على هذا التعريف عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول، منظمات دولية... الخ.¹

¹ سعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005.ص.14.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار:

من أهم رواد هذا الاتجاه تشارلز ميرمان الذي عرف السياسة الخارجية بقوله " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلوهم أو التي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية "

كما يعرف مازن الرمضاني السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار"

يؤيدهما في هذا الطرح المفكر ريتشارد سنايدر باهتمامه في دراسته للسياسية الخارجية للبعد الإدراكي لصانع القرار فيرى " أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك اللذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة ".¹

قد انطلقت هته التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية و سلوكيات صانع القرار و سلوكه ، وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجة و عملية صنع القرار، فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار وأشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار ، إلا أن صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية لكن السياسة الخارجية من نشاط موجه للبيئة الخارجية وبهذا تتميز عن سلوك صانع القرار .

إذا يمكن القول إن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية، وان النشاط وتحقيق الأهداف هو جوهر السياسة الخارجية.

- الاتجاه الثالث: ويعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط:

يرى هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانع القرار في الدولة، و إنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

في هذا الإطار قدم حامد ربيع تعريف السياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي و حتى ولو أم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ، أي نشاط الجماعة كوجود حضري ، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية "

يعرف كذلك مارسيل ميرل بأنها : "ذلك النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية المشاكل التي تطرح ما وراء الحدود ."

¹المرجع السابق.ص ص.14-17

عرف مودلسكي السياسة الخارجية انها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى طبقا للبيئة الدولية، و في هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات"¹

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما ، بحيث تهدف هذه الأنشطة التغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها ، إلا أن هذه الأنشطة الخارجة للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن .

كما أن السياسة الخارجية للدول ليست موجهة للدول فقط ، وإنما هي موجهة لجميع الفواعل الدولية الأخرى ، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط ، فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود أو الانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة ن وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دوما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة .

- التعريف الإجرائي :

من خلال التدقيق في التعريفات السابقة و المختلفة للسياسة الخارجية يمكن تقديم تعريفا شاملا لها على أنها : "مجموع نشاطات الدولة و الاتصالات الرسمية مع مختلف الفواعل الدولية وفقا لبرنامج محدد الأهداف و محكم التخطيط ،والذي من خلاله تسعى إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع القائم ، وذلك من خلال التأثير و التأثر بالبيئتين الداخلية و الخارجية " .

المطلب الثاني:محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه و تبلور السياسة الخارجية لأي دولة ،كما تعنى بدراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تعرضها معطيات البيئتين الداخلية و الخارجية ،و تعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية.

1- **المحددات الداخلية:**وهي المحددات التي تقع داخل إطار الدولة ، وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي و البنوي لها،و التي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم و تحدد أهداف و توجهات سياستها الخارجية.
أ- **المحددات الجغرافية:** وتشمل الموقع الجغرافي ، المساحة ،التضاريس ،المناخ ، وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافية السياسية للدولة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركة سياستها الخارجية ، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي .

¹ ،"تحليل السياسة الخارجية "، نقلا عن :

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية و مدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه و بلورة السياسة الخارجية ، فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية ، والذي يمكنها من لعب دور إقليمي أو دولي ، كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة .

الموقع الجغرافي لتركيا مثلا جعلها دولة ذات أهمية بالغة ، ويسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط ، القوقاز،الاتحاد الأوروبيالخ.و في المقابل نجد الدول المغلقة جغرافيا موقعها لا يسمح لها من تقلد دور فاعل في السياسة الخارجية.

يحتل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة ، والتي بدورها تحدد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، بحيث يجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف وحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية دون توافر المحددات الأخرى.¹

ب- الموارد الطبيعية:توفر الدولة على الموارد الطبيعية كالمواد الغذائية (قمح-ذرة)، معادن(حديد-نحاس-ذهب)، و مصادر الطاقة خاصة (بترو- غاز) و لو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية.

نجد أن المصادر الطاقوية (بترو-غاز) تمكن الدولة من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي و الدولي كقوة اقتصادية و حتى السياسية ، بحيث تتمكن من التأثير في السياسة الخارجية للدول الأخرى ،كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها ،وابر مثال على ذلك الذي حدث في عام 1973 عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترو من الأوبك بإعلان حظر نفطي ليدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 ، و أوبك أعلنت أنها ستتوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة و البلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع (مصر - سوريا - العراق)، وفي الوقت نفسه انفق أعضاء المنظمة على استخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من اجل ربع أسعار النفط . وبما أن معظم الاقتصاديات الصناعية تعتمد على النفط الخام فقد كانت الأوبك موردها الأساسي للنفط ، ومنه استجابت البلدان المستهدفة بمبادرات واسعة ، وبالتالي استطاعت الدول العربية التأثير في سياسة الدول المساندة لإسرائيل ، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا لعب المورد الطاقوي دورا مهما في السياسة الخارجية.²

ت-المحددات الشخصية : من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول ، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية ،لان غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعو القرار على السياسة الخارجية ، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي .

قبل التطرق إلى عامل شخصية صانع القرار كأحد العوامل المؤثرة في صناعة القرار الخارجي لا بد من الحديث عن هذا المصطلح الذي يجد جذوره في مجال علم النفس و علم النفس الاجتماعي على الخصوص،و الشخصية في هذا الإطار مفهوم يشمل كافة الصفات و الخصائص الجسمية و العقلية و الوجدانية المتفاعلة مع بعضها البعض داخل الفرد ،ولهذا تعددت التعاريف حول هذا المصطلح ،ومن ابرز هته التعاريف نجد **جوردين آلبرت** الذي يرى

¹ محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،(مصر:مكتب النهضة،1998)،ص 149.

² المرجع السابق،ص ص 372-380.

فيه: "إن الشخصية هي التنظيم الديناميكي لدى الفرد و الذي يشكل النظم النفسية التي تحدد الخصائص السلوكية و الفكرية "، كما تعرف أيضا بأنها: "نظام متكامل من مجموع الخصائص الجسدية و الوجدانية و الروحية و الإدراكية التي تعين هوية الفرد و تميزه عن غيره من الأفراد تمييزا بينا "

بناء على ما سبق ،فان شخصية الإنسان عبارة عن تركيبة من الصفات النفسية و الجسمية التي تميزه عن غيره و نحدد كيفية تعامله مع بيئته.وتتحدد شخصية الإنسان بمجموعة من المحددات و المؤثرات إلي قد تتعلق بالفرد أو ببيئته و تساهم في تكوينه الشخصي وفق منحى معين ، وهي تختلف بين محددات بيولوجية و وراثية و أخرى ثقافية ...الخ.

قد توصل علماء النفس إلى وجود مجموعة من الحاجات و الدوافع التي لها تأثير مباشرة على سلوك الفرد ،و بالتالي نمط شخصيته مثل(الدافع نحو القوة ،الحاجة إلى الانتماء،الحاجة إلى الانجاز،احترام الذات،النزعة نحو السيطرة أو الخضوع).

يعد **هارولد لاسويل** من بين أهم الباحثين حول تأثير الدافع نحو القوة على السلوك السياسي للفرد (power seeker)،حيث يرى أن الشخص الذي يتوفر لديه قدر عال من الحاجة إلى القوة عادة ما يرى القوة كتعويض (compensation) عن الإحساس المنخفض باحترام الذات (low self-esteem) ، اللاهمية (unimportance) ، الانعدام الخلقي (moral inferiority) ، الضعف (weakness) ، النقص أو العجز الفكري (intellectual inferiority)¹.

ث- **المحددات السياسية**: و تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة ،و الذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية ، فالأنظمة الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية ، وهي نظم تتسم بالتعددية و ارتفاع نسب المشاركة السياسية ، أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية ، لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة و تتنافس على مجالات حيوية للنفوذ ،و تعتمد في ذلك على القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و الأقليات ،وابرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق .

يلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة ، حيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياستها الخارجية بما يحقق أهدافها ، كما أن هذا الاستقرار يعطي الدولة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها مما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها ،و اصدق مثال على ذلك الجزائر في فترة التسعينات ، فعدم الاستقرار في تلك الفترة حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات ،و التي لا تزال آثارها باقية إلى حد الآن.

ج- **المحددات العسكرية**: يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة و الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية ، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة و عالية في القيادات العسكرية متطورة يمكنها من الحصول

¹المرجع السابق، ص ص 395-414.

على مختلف الأسلحة الذكية و المدمرة مع توفر عقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطيها وزن دولي يساعدها على تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ، سواء عن طريق التهريب أو شن الحروب .¹

II. المحددات الخارجية : يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم المحددات السياسة الخارجية للدول ، فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة ، فإذا كان النظام الدولي على أساس تكتلات و محاور السياسية و عسكرية ، فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى للدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي ، وبغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة ، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول كما أن هته التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياستها الخارجية وفرضها على الأمر الواقع وإرغام الدول الأخرى على تقبلها. ويشمل النظام الدولي عدة أبعاد سياسية وهي:

أ- **الوحدات :** إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في السياسة الخارجية لهذه الوحدات ، فحسب **دوتش وسنجر** فان تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى بينما يرى **والتر** أنه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل وقوع الحرب وزيادة درجة استقرار النسق الدولي ، يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى عدم توازن واستقرار النسق الدولي وذلك بسبب تشابك وتداخل المصالح الدولية إلى درجة التعقيد، وعدم قدرة الدولة على الاحتلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية،و ذلك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية ،حيث أن تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

أما الاختلاف الجوهري فيمل سبق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام و تزايد الفواعل الحقيقية المؤثرة في النسق الدولي ، إذ إن تزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي ، لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر و التي لها تأثير واضح في النسق الدولي ، خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

ب- **المؤسسات الدولية :** وتؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير ، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها ، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول .

لا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط ، وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي ، إلا أن المؤسسات الدولية تتسم بازدواجية المعايير ، بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى و إن عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.

¹المرجع السابق.ص ص 415-423.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

ت- **العمليات السياسية:** وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي و الناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل و المعاملة بالمثل،و الذي ينتج عنه طابع تعاوني أو صراعي بين الدول ، وذلك حسب الموقع الذي تصنعه للمصلحة للدولة في الموقف المتخذ اثر الفعل ورد الفعل ، ووفقا لموقع الدولة من توازنات القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث .

تعكس العمليات السياسية تأثير السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجة لها ،فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية ، إلا أن لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية خارج التوازنات الإقليمية والدولية ، وذلك لتعدد وتشابك المصالح في النسق الدولي.¹

ث- **البنيان الدولي:** ويقصد به ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها و دورها الإقليمي والدولي، ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول ،أما قابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان ،حيث أنه كلما كان بنيان الدول متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية القومية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى احد الأقطاب، مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.²

في الأخير يمكن القول أنه رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدول أو أنشطتها الخارجية التي تسعى لتحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهداف قريبة أو بعيدة المدى ،وتتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي والواحد الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة ، كما أنها تتميز بالطابع الخارجي و الذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية ، والتي تكون دوما خارج حدود الدولة وتتوسع هته الجهات وفقا لتتوسع الفواعل في العلاقات الدولية.

إلا أن توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات داخلية و أخرى خارجية ، فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة وتتوسع هته المحددات بدءا من الجغرافيا و دور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة إلى تنوع الموارد الطبيعية ووفرته التي تعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد يعطيها قوة ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال ضعفها .

كما تلعب المحددات الشخصية و السياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية و اديولوجية أما المحددات الخارجية فهي تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية ، و الذي من شأنه أن يربط هذه الوحدات ببعض البعض أكثر كلما زاد عدد هته الوحدات ، كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية .

¹عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية:دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات"،نقلا عن :

[www.democraticac.de. ?p=4171 ?htm](http://www.democraticac.de/?p=4171?htm)

بتاريخ:2018/12/18 على الساعة :10:23.

² المرجع السابق.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل:"الطاقة- أمن الطاقة- السياسة الخارجية"

من خلال ما سبق تم التوصل في هذا الفصل إلى أن التغيرات الهيكلية التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أدت إلى ظهور قضايا جديدة في السياسة الخارجية للدول من بينها قضية أمن الطاقة ، والتي أصبحت تحتل قائمة أولويات سياستها الخارجية ،ومنه سعت الدول إلى توظيف ماتملكه من قدرات من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة وخاصة النفط.

يعد النفط السلعة الأكثر أهمية، بين مصادر الطاقة المختلفة والتي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى بشكل شبه كامل ، مما يشكل عصب الحياة لهذه الدول و لهذا تصمم تلك الدول سياساتها بما يضمن تدفق مستمر لموارد الطاقة عامة و النفط خاصة إليها إدامة الرفاهية فيها.

الفصل الثاني:

أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

تؤثر مصادر الطاقة بكونها مورد استراتيجي مهم و أحد محددات السياسة الخارجية على السياسة الخارجية للدول المنتجة والمستوردة لها .

ينطلق هذا الفصل من خلال مدى تأثير ما تملكه الدولة من مصادر الطاقة على سياستها الخارجية، ومدى قدرتها على تحديد وضعها ومكانتها في النظام الدولي ، ومدى قدرة الدولة في إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه.

كما يهدف الفصل إلى مدى انعكاس توفر مصادر الطاقة من عدمه على التنافس الدولي و الوسائل المستخدمة لذلك.ومن خلاله قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:مكانة الطاقة في السياسة الخارجية للدول.

المبحث الثاني:تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول.

المبحث الثالث:التنافس الدولي لتأمين مصادر الطاقة.

المبحث الأول: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية للدول :

أصبح الأمن الطاقوي يحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية للدول ،خاصة للدول المستوردة للطاقة،حيث جاء في تصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في مارس 2001 : "إن الأمن الطاقوي ينبغي أن يشكل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية " ، وقد تبنى كبار المسؤولين في دول صناعية مثل (أوروبا -روسيا- الصين) نفس الرأي ، مركزين بذلك على أهمية قضايا الطاقة و مدى تأثير توفر مصادرها على السياسة الخارجية للدول.

فان تامين مصادر الطاقة من النفط و الغاز الطبيعي يشكل حيزا مهما في السياسة الخارجية للدول المستوردة للطاقة، غير أن هناك تفاوت واضحا بين الدول فيما يخص الأدوات المستخدمة لذلك، وطبيعة الاهتمام و محددات السياسة الخارجية لكل منها.

المطلب الأول: البعد الطاقوي كأحد محددات السياسة الخارجية للدول :

تصوغ أي دولة سياستها الخارجية انطلاقا من جملة من المحددات، والتي هي عبارة عن مجموعة من العوامل المتنوعة التي تساعد الدولة على رسم و تحديد سياستها الخارجية، وتختلف هذه الأخيرة حسب إمكانيات كل دولة.

من ابرز العوامل التي تساعد الدول على تحديد توجهاتها الخارجية هي العوامل الاقتصادية ،خاصة إذا تعلق الأمر بالمصادر الطاقوية بالنسبة للدول التي تعتمد عليها بشكل مباشر ،حيث أن للمصادر الطاقوية تأثير كبير على مكانة الدولة ، ومدى فعالة نشاط سياستها الخارجية ،وذلك من خلال ما تطرحه من بدائل و مجالات تسمح لصانع القرار بالتحرك.

قد أضحى مفهوم امن الطاقة احد ابرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل عقب الفترة التي تلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة،شملنه شان العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تساهم في تشكيل السياسة الخارجية للدول.

إذ أن الدول المصدرة للموارد الطاقوية تصوغ سياستها الخارجية انطلاقا من هته المحددات الاقتصادية،خاصة تلك الدول التي تعتمد على مصادر الطاقة بشكل أساسي لبلوغ غايتها المنشودة و تحقيق أهدافها الداخلية كمواجهة مختلف المشكلات التي تعترضها بفعالية، وكذا رسم سياستها على المستوى الخارجي مثل سعيها في أن تكون لها سياسة خارجية نشطة. رغم كل ذلك هناك فروقات في تصور كل دولة لذلك التوظيف ،أيضا هذا الأخير مرهون بدور كل دولة في النظام الدولي. إن توفر مصادر الطاقة يعتبر عاملا أساسيا في رسم سياسة أي دولة لما له تأثير كبير على تحديدي توجهات السياسة الخارجية للدول ، وذلك من خلال توظيف تلك الموارد إما بشكل مباشر أو غير مباشر .¹

¹ الوليد أبو الحنيفة، مرجع سابق.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

يعد التأثير الناتج عن توفر مصادر الطاقة عن إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه أمر مختلف من دولة إلى أخرى ،و محكوم بحسب وضعية كل دولة ،وان توفر تلك المصادر له جوانب ايجابية مثل :

- توفيرها للدول مصادر مالية ضخمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ،مما يساعدها في خلق مكانة معتبرة في النظام الدولي .
- تسمح لها بالتحرك و القيام بنشاط دبلوماسي ، والمشاركة بفعالية في المنظمات الولية و الإقليمية .
- يسمح لها المساهمة في تقديم المساعدات في كل الأزمات و الكوارث التي تشهدها دول العالم .

قد يكون لها تأثير سلبي من خلال الاستخدام المكثف للطاقة كوسيلة ضغط في السياسة الخارجية ، رغم توفر مصادر الطاقة بشكل كبير عند بعض الدول لم يساعدها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية و لا في تحسين مكانتها الدولية ، وغالبا ما ترجع الأسباب في ذلك إلى : "قيود ومشاكل نابعة من الدولة في حد ذاتها كسوء التسيير، الفساد السياسي ..."، و العديد من العوامل الأخرى التي من قدرات الدولة وتحسين وضعها .

كما قد تكون مصادرا لطاقة سبب يجعل الدولة تواجه المشكلات والاضطرابات و انعدام الأمن ، فالعامل الأمني يبرز من خلال إرهاب النفط الذي يواجهه الدول المنتجة للنفط من خلال استهداف البنى التحتية للنفط خاصة الأنابيب النفطية و محطات الضخ، أو مهاجمة شركات النفط والعاملين بها مثال على ذلك : (منطقة تيغانتورين بالجزائر) .

بالرغم من ذلك فان توفر المصادر الطاقوية بمفرده ليس كافيا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وإنما لابد من توفر مجموعة من المقومات الداخلية الأخرى بما يساعد في تحقيق هذا الهدف ، لان الدول التي تعتمد فقط على مصادر الطاقة دون تنويع في اقتصادها تكون وضعيتها التنموية غير مستقرة ، لان الريع النفطي لا يؤثر على القطاع الاقتصادي فقط ، بل يتعداه إلى الشؤون السياسية ، بالرغم ما يمنحه النفط و الغاز من أفضلية للدول المنتجة إلا أن التجارب بينت بأنه لا يمثل محددًا حتميًا للتنمية الاقتصادية.¹

المطلب الثاني:توظيف الطاقة في السياسة الخارجية للدول:

قد بدأ استعمال الطاقة كأداة في السياسة الخارجية منذ فترة ، ويعد أول مثال على ذلك قرار عصبة الأمم خلال الحرب العالمية الثانية بحظر البترول على ايطاليا بعد عدوانها على الحبشة (إثيوبيا حاليا) ، أما المثال الثاني فتمثل في قرار رئيس الوزراء إيران الدكتور مصدق عام 1951 أثناء إعلانه عن تأمين صناعة البترول، تلك السياسة كانت بمثابة انتقال ثوري في منطلق العلاقات بين الدول المنتجة والمستوردة.

إضافة إلى قرار جمال عبد الناصر لتأميم قناة السويس لمدو عام من 1956-1957 ،والذي من خلاله لجأت الدول إلى استعمال الرجاء الصالح لكن ذلك الأمر خلف لها العديد من المتاعب المالية و الاقتصادية ، وقد جعلت هذه الأزمة الدول الأوروبية تتخذ قرارات جديدة ، وتفرض قيود على توزيع البترول لأغراض إنتاجية

¹ سعد حقي ،"التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة ،في "مجلة العلوم سياسية،ع43. ص ص 7-9.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

واستهلاكية، وبهذا الشكل برزت أهمية الأمن الطاقوي في السياسة الخارجية للدول بشكل بارز، مما جعل الدول تعيد ترتيب أولوياتها بحكم حاجتها الطاقوية وأساليب ضمانها.

إذا اتبعنا التسلسل التاريخي لاستعمال أداة النفط في السياسة الخارجية أيضا ، نجد كذلك كوبا عتم الذي تعرضت فيه للحصار الاقتصادي في 1960 ، غير أن الاتحاد السوفياتي سابقا وقف معها بتقديمه بترولها بسعر منخفض مقابل مقايضته لها بسلع أخرى ، وتعهده بشراء خمس ملايين من أطنان السكر الكوبي .

كما أن إعلان مجموعة من الدول العربية إيقاف ضخ بترولها لكل من الولايات المتحدة الأمريكية -بريطانيا- ألمانيا الغربية وفق إستراتيجية الحظر التي كانت في شهر جوان 1967 ، وما ترتب عنه من توصيات أهمها:حث الدول العربية على التنسيق في سياستها البترولية لتهديد المصالح الأمريكية و الأوروبية بغرض توظيف قدراتها البترولية في الحرب على إسرائيل.

أما أزمة نفط 1973 بدأت عندما قامت مجموعة من الدول المصدرة للبترول بإعلان حظر النفط بغرض دفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1967 ،وفي الوقت نفسه اتفق أعضاء الأوبك (إيران-السعودية-العراق- الكويت-فنزويلا) على استخدام نفوذهم كألية لضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من اجل رفع الأسعار بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط الكبرى.

لكن قضية تأمين مصادر الطاقة تحتل أهمية كبيرة في السياسة الخارجية للدول المستوردة لها، بحيث إن تلك الدول دائمة السعي نحو مصادر طاقوية عالية الجودة و بأسعار منخفضة ، لذا تبني الدول الصناعية المستهلكة للطاقة سياستها الخارجية انطلاقا من أربع مبادئ وهي : "تنوع موارد الطاقة ،تنوع إيرادات الطاقة ،تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ،و البحث عن أسعار خيالية"، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تقوم سياستها الخارجية للحفاظ على امن الطاقة بالاعتماد على إفريقيا من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، بسعيها لتطبيق مبدأ تنوع مصادر الطاقة.وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ببناء قواعد عسكرية فيها و مد خطوط أنابيب نقل النفط.

كذلك الحال مع الصين ،حيث لم يؤثر دورها الدولي سلبا في سياستها الخارجية بسبب محدودية مواردها الطاقوية ،وقد قامت السياسة الخارجة الصينية لتأمين مصادر الطاقة من خلال المزج بين الاستثمار و تقديم المساعدات والقروض،و إلغاء بعض الديون للدول المصدرة لضمان إمداداتها ، ولم نلجأ لسياسات الاستفزازية و التوسعية ، و لم تقرض مجالات التعاون و الاستثمار على تلك الدول من خلال احترام خصوصية كل دولة في ظل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالصين ركزت في اغلب الأحيان على تدعيم الروابط الدبلوماسية و الزيارات المتبادلة للتمهيد لشركاتها الوطنية للدخول في استثمارات مع الدول المنتجة للنفط.¹

¹Anthony H .cordesman and arleigh A .Burke chaire,"rethinking globrl energy security :geostatigic and economic risks",the center of sratigic and international studies,washington,dc,november 9,2006,p.42.

المبحث الثاني: تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول :

إن للمحددات تأثيرها على السياسة الخارجية للدول المختلفة ، بحيث يؤثر توفر محددات السياسة الخارجية من عدمه على مكانة الدولة في النظام الدولي ، ومدى إتباعها لسياسة خارجية نشطة و تحديد البدائل و مجالات التحرك أمام صانع القرار في السياسة الخارجية.

قد اتضح أن توفر و عدم توفر مصادر الطاقة تأثيره على السياسة الخارجية للدول المنتجة و المستوردة معا، يختلف هذا التأثير ما بين هتين الأخيرتين.

المطلب الأول: تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المنتجة:

تسعى الدول المنتجة إلى توظيف مصادر الطاقة لتحقيق أهدافها في مجال سياستها الخارجية ، لكن شكل ودرجة هذا التوظيف وقدرته على تحقيق أهداف السياسة الخارجية لا يأخذ شكلا واحدا في كافة الأوقات وتجاه كافة الدول ، وإنما يختلف وفقا لوضع الدولة ذاتها في النظام الدولي و مكانة الدول الأخرى التي تتعامل معها ، بالإضافة إلى بنية النظام الدولي الذي قد يسهل هذا التوظيف أو قد يقيده.

1- التوظيف المباشر لتوفر مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المنتجة:

يقصد به استخدام مصادر الطاقة كسلاح استراتيجي من خلال وقف الإمدادات أو التهديد بوقفها ، من أمثلة ذلك قد وظفت مصادر الطاقة كسلاح في السياسة الخارجية في أزمة 1973 ، والتي نتجت عن التوقف المفاجئ في إمدادات النفط من الشرق الأوسط ، وذلك بعد اجتماع وزراء النفط العرب في 17 أكتوبر 1973 حيث تم الاتفاق على تخفيض الإنتاج الكلي للنفط العربي بنسبة 5% مع زيادة التخفيض بالنسبة ذاتها لكل شهر و ذلك حتى تتسحب إسرائيل ، كما قررت بعض الدول العربية الأخرى حظر تصدير النفط كلية لاي دولة تثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما نجد أن روسيا قد استخدمت مصادر الطاقة في سياستها الخارجية ، فقد بلغ عدد المرات التي وظفت فيها روسيا سلاح الطاقة طوال عشرين عاما الماضية نحو ستين مرة مستهدفة بذلك دولا كانت في السابق أعضاء في الاتحاد الأوروبي و ذلك لتحقيق أهداف في غالبيتها تكتيكية .¹

كرجوع لازمة 1973 و أهميتها كنموذج لتوظيف مصادر الطاقة في العلاقات الدولية ليس كونها جاءت بالأساس لدول ليست غربية أو حتى في دورها لرفع أسعار النفط ، أو حتى إجبار الدول الغربية المستوردة للنفط العربي على دعم القضية الفلسطينية ، وإنما ما ترتب عليها من إصرار الدول الغربية المستوردة للنفط العربي على البحث في الآليات الكفيلة لضمان عدم تكرار الأزمة مستقبلا ، فالولايات المتحدة سعت إلى إنقاذ النظام البترولي القديم من خلال تنظيم الدول الغربية في جبهة موحدة ضد الأوبك و ذلك من خلال إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، و التي هدفت إلى تخفيض اعتماد الدول الغربية على نفط شرق الأوسط ، وتوزيع مصادر الطاقة ، وترشيد

¹ Ibid.p 46.

الاستهلاك و تجنب أزمات النفط، وكل ذلك من أجل عدم أي استخدام مستقبلي للنفط كسلاح استراتيجي للدول المنتجة.¹

2- التوظيف غير المباشر لتوفر مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المنتجة:

أخذ التأثير غير مباشر لتوفر مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المنتجة أشكالاً متعددة منها توفر موارد مالية ضخمة تستخدم من قبل تلك الدول في مجال سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها و مسؤولياتها الوطنية و القومية و الإنسانية ،

3- تأثير توفر مصادر الطاقة على التعاون والصراع الدولي :

أ- تأثير توفر مصادر الطاقة على التعاون الدولي :

قد سعت الدول النفطية العربية فيما بينها لتحقيق التعاون في المجال النفطي ، فقد كان النفط من العوامل المساعدة على تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وكانت أول محاوله لربط النفط العربي بالعمل الاقتصادي المشترك قد بدأت في الكويت بإنشاء أول جهاز مؤسسي بمرور نفطية لدعم التعاون الاقتصادي العربي ، وهو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تم تأسيسه في 1961/12/31م ؛ بهدف مساعدة الدول العربية في تنمية اقتصادها ، وبوجه خاص مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية فيها، ثم جاء تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ؛ وذلك بغرض تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

هذا بالإضافة إلى أن العوائد النفطية المرتفعة تُستخدم لتقديم القروض لبعض الدول العربية ، وتحقق التعاون بين الدول العربية المتمثل في مجموعه من الصناديق القطرية والإقليمية ، مثل صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي ، الصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية

أيضا نجد أن مجلس التعاون الخليجي كمنظمه يهدف لتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، وعلى أمان الإمدادات عن طريق عدد من اللجان، التي تضم لجنة الطاقة، ولجنة التكرير والتسويق².

ب- تأثير توفر مصادر الطاقة على الصراع الدولي :

ما يلاحظ أن الصراع لم يكن مرتبطاً بادرار كل دولة أنها يمكنها الفوز بل هناك أسباب متعددة للصراع، فمثلاً الخلاف بين روسيا و المملكة العربية السعودية يرجع إلى رفض روسيا قرارات الأوبك لخفض الإنتاج النفط بهدف زيادة الأسعار واستفادتها بشكل كبير من هذا الوضع دون تحمل أي تكلفة ،ومنه إحساس روسيا أن المملكة السعودية و ليست روسيا هي التي لها اليد الطولى و السيطرة على تحديد أسعار النفط.

¹ Ibid.p47.

² خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 م حتى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة الخرطوم، (د.س.ن)، ص 57.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

في أحيان أخرى يرجع الصراع إلى وجود منطقة حدودية غنية بمصادر الطاقة، لذا يحدث الصراع نتيجة لرغبة كل دولة في السيطرة عليها، أو يحدث الصراع عندما تحتل دولة لدولة أخرى غنية بمصادر الطاقة.

الصراع ليس بالضرورة يكون صراعا دوليا ، بل قد يحدث داخل حدود الدولة ذاتها بين أطراف عدة من الداخل بهدف السيطرة على مصادر الطاقة ، ومثال على ذلك منطقة*كركوك بالعراق الغنية بالنفط.¹

المطلب الثاني:تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المستوردة:

تعتمد غالبية الدول الكبرى في النظام الدولي على الخارج في الحصول على موارد الطاقة التقليدية ، وهذا الاعتماد جعل تلك الدول تتعامل مع قضية الطاقة كقضية امن قومي و سياسة عليا (high politic)،فهي لا تتعامل مع هذا الأمر كمنقصة في مورد محلي يتم استيراده من الخارج بل كأمر قد يؤثر على مكانتها في النظام الدولي مما انعكس على مجالات التحرك لديها،والأدوات التي توظفها تلك الدول في سياستها الخارجية، إضافة إلى سعيها المستمر إلى جعل الدول الكبرى المصدرة لمصادر الطاقة تابعة لها وتحت سيطرتها،و عدم السماح لأي منها لاستغلال هذا المورد الاستراتيجي بما يساعدها إلى أن تتحول إلى قوة مؤثرة في العلاقات الدولية،وهذا الأمر كان واضحا من خلال سياسات القوى الكبرى حيث أن تأثير عدم توفر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية في حالة القوى الكبرى لم ينعكس سلبا على دورها الدولي ولم يؤثر على نشاط السياسة الخارجية،فعدم توفر مصادر الطاقة جعل السياسة الخارجية لتلك الدول أكثر نشاطا.

إن إدراك القوى الكبرى للأهمية الإستراتيجية لمصادر الطاقة التقليدية شكل الدافع الأساسي لسعيها المبكر لتأمين الدخول للمناطق الغنية بمصادر الطاقة،وهو ما خلق حالة من التنافس بين تلك الدول ،بحيث ترجع أسباب التنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على مصادر الطاقة إلى فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث كان لبريطانيا السبق في وضع مفهوم أمن الطاقة عندما أطلق ونستون تشرشل قرار تاريخيا بتحويل السفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط ، وبذلك تحولت قضية الطاقة لتصبح قضية أمن قومي للإمبراطورية العظمى.

نظرت القوى الكبرى إلى أن السيطرة على مصادر الطاقة كرمز للهيمنة ،بحيث أن أي تحرك من قبل قوى إقليمية لغرض سيطرتها على مصادرها من الطاقة كان ينظر إليه على انه يشكل تحديا للمصالح الإستراتيجية، ومنه تنوعت الاستجابة عدة وسائل منها:

¹ خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية،(المملكة العربية السعودية :جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية ، 2014). ص ص261-263.

* مدينة كركوك هي مركز محافظة كركوك وخامس أكبر مدن العراق وتعتبر إحدى أهم المدن النفطية في القطر،عرفت تدفق تلقائي عظيم للنفط في منطقة بابا كركر بالقرب من مدينة كركوك مما أدى بشركة النفط العراقية لاستخراج النفط بصورة منظمة من حقل بابا كركر في سنة1934 ، إضافة إلى حقل بابا كركر العملاق تشتهر المدينة بحقول أخرى مثل حقل جمبور وحقل باي حسن الجنوبية و حقل باي حسن الشمالية وحقل أفانا وحقل نانة وحقل كيوي بور ، تتميز حقول كركوك النفطية بغزارة إنتاجها وجودة نبتها فهو يعتبر من النفوط الخفيفة القياسية.

1- الوسيلة العسكرية: وذلك من خلال دعم الانقلابات العسكرية مثل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الانقلابات العسكري المدني ضد الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز .

إن استخدام القوة العسكرية لضمان تدفق النفط هي سياسة متبعة من قبل القوى العظمى المهيمنة فقط في النظام الدولي ، لكن شكل هذا الاستخدام اختلف من مرحلة إلى أخرى ، فسابقا كان التركيز على الاحتلال و التدخل العسكري المباشر من قبل الدول الاستعمارية مثل ما حدث في العراق 2003 ، بحيث كانت ابرز المصالح في احتلال العراق هي النفط، وهو ما عبر عن هـ مستشار جورج بوش الاقتصادي لورانس ليندساي بقوله: "إن النفط هو الهدف الرئيس للمساعي الأميركية لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق" ¹.

2- التنوع (diversity): بعد انتهاء الاستعمار التقليدي طورت القوى العظمى العديد من الاستراتيجيات لضمان الوصول الدائم لمصادر الطاقة ، وكانت الإستراتيجية الأكثر استخداما هي التنوع ، وهذا التنوع له أبعاد عدة وهي :تنوع مصادر الحصول على الطاقة،تنوع الأدوات المستخدمة لضمان تدفق مصادر الطاقة،وتنوع بدائل الطاقة التقليدية.

ومازال التنوع هو المبدأ المحرك للقوى الكبرى المستوردة للنفط وهو ما يتضح في حالة الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ،ففي هذه الأخيرة تنتهج إستراتيجية تنوع الموردين وهي إستراتيجية متبعة منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون ، بهدف عدم تعرض أمن الطاقة الأمريكي لأزمة على غرار الأزمة النفطية لعام 1973 ، و هو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على التواجد في مناطق مثل آسيا الوسطى و إفريقيا،وما صاحبه من تغير في الأهمية النسبية للشرق الأوسط.

الملاحظ أن إستراتيجية تنوع الموردين الأمريكية لم تشمل روسيا رغم ما تحتويه من نفط وغاز طبيعي ، وإنما اقتصر على آسيا الوسطى لأن مصلحة الولايا المتحدة إن تظل روسيا ضعيفة و معزولة عن جوارها الجغرافي ، و الحرص على عدم سيطرتها على دول آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى لا تستعيد مكانتها السابقة .

أما في حالة الصين فمنذ بدأ اعتمادها على الخارج لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة، فقد تبنت إستراتيجية تنوع الموردين مستفيدة بذلك من تجارب الدول الأخرى. ²

3- الوسيلة الاقتصادية: استخدمت الصين هذه الوسيلة في إفريقيا و دول آسيا الوسطى و تمثلت السياسة الصينية تجاه دول منطقة آسيا الوسطى من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية محددة كمؤشر للصدقة ، وتعطي الصين الأولوية في التعامل الاقتصادي و التجاري مع دول المنطقة ، حيث تعتبر اقتصاديات الطرفين مكملة لبعضها البعض و ليست منافسة ،ومنه الصين استطاعت أن تحافظ على مصالحها في المنطقة من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية .

¹سعد حقي توفيق، مرجع سابق.ص ص 1-3.

²المرجع السابق، ص 4.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

أما في حالة إفريقيا أخذ شكل الاستثمار في البنى التحتية لتسهيل التصدير بالإضافة إلى منح القروض ، وتوقيع اتفاقيات خاصة بالاستكشاف والتنقيب.

4- **الوسيلة المؤسسية:** فكانت الصين من المباديين في استخدام هذه الوسيلة وذلك من خلال إنشاء منظمة إقليمية وهي منظمة شنغهاي للتعاون، والتي يشمل التعاون في مجال الطاقة أحد مجالات عدة لاهتمامات المنظمة التي أنشأت لأسباب أمنية في الأساس .

أما الدور الأمريكي فتمثل في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة كرد فعل على أزمة 1973 ، إضافة إلى الدعوة لإنشاء منظمة الدول المصدرة للإيثانول.

يتضح أن الدول الكبرى التي تعاني من عدم توافر مصادر الطاقة تكون أكثر نشاطا في مجال سياستها الخارجية بهدف ضمان عدم توقف الإمدادات ، فتأثير مصادر الطاقة على السياسة الخارجية يختلف من دولة إلى أخرى حسب مكانة تلك الدولة في النظام الدولي.¹

في الأخير يمكن القول أن لتوفر مصادر الطاقة و عدم توفرها تأثير على السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة و المستوردة ، من خلال تأثيره على المكانة الدولية ونشاط السياسة الخارجية و البدائل و مجالات التحرك المتاحة أمام صانع القرار في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى تأثيرها على التعاون و الصراع الدولي ، لكن درجة وشكل هذا التأثير هي التي اختلفت لأسباب عدة أهمها مكانة الدول المنتجة و المستوردة لمصادر الطاقة في النظام الدولي.

¹ خديجة عرفة ،مرجع سابق ص ص 253-258.

المبحث الثالث: التنافس الدولي لتأمين مصادر الطاقة:

تأتي مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي على أهمية كبرى في التنافس الدولي وتأثيره في العلاقات الدولية، كما من أهمية النفط والغاز الطبيعي في الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد العالمي وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يدعو القوى الكبرى الاقتصادية إلى الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة ومحاولة الحصول على المزيد منها سواء كان ذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والاهتمام بعملية الاستثمارات أو من خلال الحروب كما حصل في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وهو ما يشير إلى أهمية الحصول على النفط بشتى الطرق مما دفع القوى الدولية إلى التنافس على هذا المنتج الحيوي، ولاسيما في ظل عجز مصادر الطاقة البديلة عن تعويض النفط في الصناعات وعلى الأقل من تقليل أهميته لدى الدول المستهلكة له هذا من جانب.

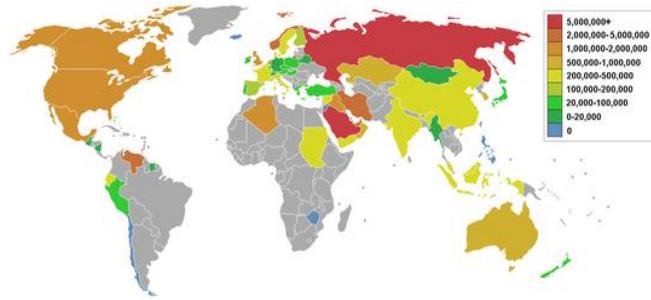
من جانب آخر فإن ارتفاع سعره في الأسواق العالمية جعل الدول المنتجة له ذات أهمية للدول الصناعية، وفي الحفاظ على تأمين طرق الوصول إليه بدون معوقات أو مشاكل قد تعوق من وصوله مما يخلق أزمة اقتصادية أخرى في ظل أزمات اقتصادية ومالية يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: تنافس الدول الصناعية الكبرى لتأمين مصادر الطاقة:

أولاً: التوزيع الجغرافي للنفط والغاز الطبيعي في العالم:

1 : التوزيع الجغرافي للنفط في العالم :

تشير توزيع الخريطة الإنتاجية للنفط في العالم إلى التأثير الواضح لتلك الإنتاجية في سد الحاجات المتزايدة من خارطة رقم (1): توزيع النفط الخام في العالم في عام 2015 م الاستهلاك العالمي للنفط من ناحية، ومن ناحية أخرى أن معظم إنتاج النفط يقع خارج سيطرة الدول الصناعية، إذ بلغ إنتاج النفط العالمي 85.7 مليون برميل يومياً في الأشهر السبعة الأولى من العام 2010، ثم ارتفع مستوى الإنتاج إلى 86 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2011 بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية،



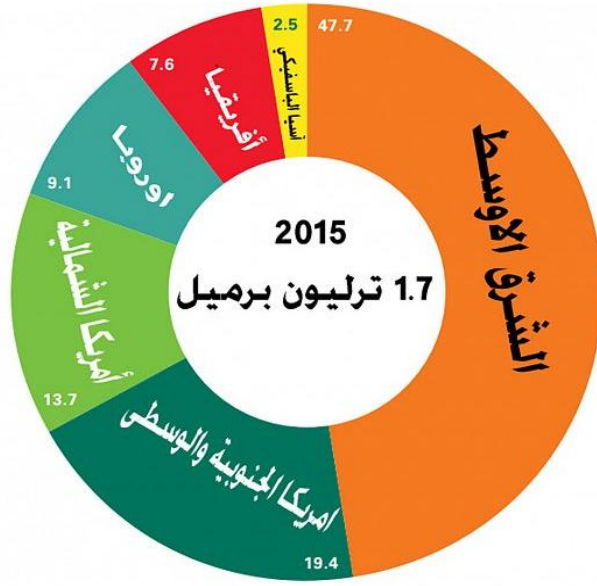
المصدر: <http://cutt.us/2H3hq>

89 مليون برميل يومياً عام 2012، بحسب التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ثم 1,7 ترليون برميل في عام 2015. وان معظم إنتاج النفط أو الاحتياطي منه يأتي من مناطق الشرق الأوسط و آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كما هو موضح في الخريطة رقم(1):¹

¹ حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، مجلة

شكل رقم (2): توزيع نسب احتياطات العالم من النفط الخام في عام 2015 م

كما يقدر الاحتياطي العالمي من النفط الخام سنة 2015، وبما يُقارب من 1259 مليار برميل ، ويتواجد اغلب هذا الاحتياطي بثلاث مناطق رئيسة وهي منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي 47,7% ، تليها قارة أمريكا الجنوبية و الوسطى في المرتبة الثانية بنسبة تقدر 19,4% ، ثم تأتي القارة الإفريقية في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي من حيث الإمكانيات بنسبة 10% من المخزون العالمي كما ما يوضحه الشكل رقم (2) .¹



المصدر: <http://cutt.us/qAzPs>

سوف يتم التطرق إلى المناطق الرئيسية في الإنتاج ونسبة الاحتياطات العالمية من النفط :

1-منطقة الشرق الأوسط : تُعد منطقة الشرق الأوسط من أغني المناطق في العالم سواء من خلال الإنتاج الحالي للنفط أو من خلال المخزون الاحتياطي ، وحسب التقديرات العالمية فإن منطقة الشرق الأوسط تغطي مستوى يصل إلى نصف الإنتاج العالمي الحالي ، وهناك بعض التقديرات تذهب إلى ابعد من ذلك بقليل.

يقول الخبير النفطي الدكتور نيكولا سيركس في كتابه "البترول عامل وحدة" : "أن تاريخ الشرق الأوسط يكاد يُقرأ حرفاً حرفاً من خلال عمليات استثمار النفط. ويضيف أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة "غرونويل" الفرنسية ، الدكتور جاك شوفالييه في كتابه "لعبة النفط الجديدة" : "أن تاريخ النفط تاريخ الامبريالية ، ولا مبالغة بما قيل في هذا المجال ، فانه من الممكن القول أن النفط صنع الأحداث وصنع التاريخ وصنع السياسة في هذه المنطقة".

نظراً لأهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية و الجيوستراتيجية ، فإن كل المناطق الجغرافية والسياسية والإقليمية أخذت في الانحسار والانكماش ولم تعد تستقطب الاهتمام الدولي المباشر ما عدا النظام الإقليمي الخليجي ، أو منطقة الشرق الأوسط في مفهومها النفطي.

إن النفط هو الذي يضيف الحيوية والقوة على دول الخليج ولاسيما أن المناطق الجغرافية في العالم وفي مقدمتها الدول الصناعية العظمى المعروفة بمجموعة الثماني (الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المملكة

¹المرجع السابق،ص117.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، روسيا) ، تزداد الآن ارتباطاً بنفط الخليج . إضافة الى دول أخرى مثل الصين والهند اللتان أصبحتا ذات أهمية اقتصادية معتمدة بشكل كبير على النفط .¹

إن دول الخليج التي لا تزيد مساحتها الإجمالية على 4.5 مليون كيلو متر مربع ، أي حوالي أقل من 4% من مساحة العالم ، تضم في أراضيها ما يقارب من 70% ، من كل النفط في العالم ، هذه الدول تمتلك فيما بينها احتياطياً نفطياً مؤكداً يصل إلى أكثر من 765 مليار برميل ، ولا توجد مجموعة أخرى من الدول المتقاربة أو المتباعدة جغرافياً تتنافس مع دول منطقة الخليج العربي من حيث الاحتياطي المؤكد والقابل للاستخراج تجارياً ، كما تؤكد الموسوعة النفطية الدولية ، ولا يتوقع وجود منافس أخرى تتنافس هذه المنطقة .²

الملاحظ أن الاحتياطي النفطي لدول الخليج بتزايد مستمر و هذا الارتفاع المستمر في حجم الإنتاج النفطي يؤكد تحول النظام الإقليمي الخليجي إلى مركز الثقل النفطي في العالم ، أو كما يقول عبد الخالق عبداً الله شديد الإغراء لأصحابه وغير أصحابه ، ويجلب انتباه الأصدقاء أو الأعداء. والجدول الآتي يبين كمية الاحتياطي النفطي في دول الخليج حسب التسلسل الزمني لاكتشاف النفط:

جدول رقم(1): نسبة احتياطي النفط في دول الخليج في سنة الاكتشاف

الدولة	سنة اكتشاف النفط	الاحتياطي	النسبة %
إيران	1908	137	13%
العراق	1923	115	10.9%
البحرين	1932	غير متوفر	غير متوفر
السعودية	1938	264	25%
الكويت	1938	101.2	8.5%
قطر	1939	15.2	1.27%
الإمارات	1950	97.8	8.14%
سلطنة عمان	1960	5.6	0.47%
اليمن	1984	2.9	0.24%

المصدر : مساعد بن ناصر العواد ، البترول والغاز الطبيعي، صحيفة الوطن السعودية 2008/9/13.

إن حجم الاحتياطيات النفطية في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والاقتصادي ، قد اكسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم . كما إن معدلات الاستهلاك المنخفضة للنفط في دول تلك المنطقة جعلها المصدر الوحيد الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للنفط حالياً وفي المستقبل.

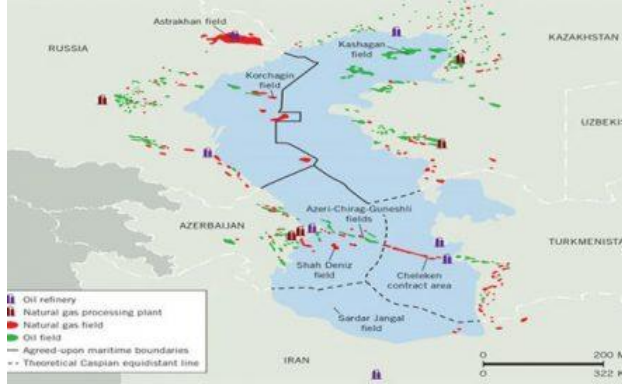
¹ حسين عبدالله ، قانون النفط العراقي على خلفية تذبذب وتآكل الدخل في الدول النفطية ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، ع40، السنة 2012 ، ص100

² المرجع السابق، ص101.

2- منطقة بحر قزوين :

تأتي أهمية هذه المنطقة التي تعدُّ إحدى النتائج الجيوبولتيكية الهامة لانهاية الاتحاد السوفيتي في تزايد كثافة خريطة رقم (2): الخريطة احتياطي النفط في بحر قزوين

التنافس التجاري والسياسي فيها ، ووفقاً للتقديرات الجيوبولتيكية فإن احتياطي نفط بحر قزوين قد لا يكون قابلاً للمقارنة من حيث الكمية بنفط الخليج العربي ، لكنه يظل ذا درجة جودة ممتازة وقادراً على أن يقدم بديلاً مميّزاً كمصدر للطاقة في القرن الواحد والعشرين ، لاسيما وان التقديرات ترى أن بحر قزوين عبارة عن بركة مليئة بالنفط ، تبدأ من أذربيجان وتنتهي إلى الضفة المعاكسة في أراضي كازاخستان وتركمانستان ، وهذه الاحتياطات التي تقدر



المصدر: <http://cutt.us/YfEd5>

ب 70 مليار برميل لها أهمية كبيرة ، في الوقت الذي يتوقع أن تنضب احتياطات ألاسكا وبحر الشمال بحلول عام 2015.¹

قد وصف المعهد الأمريكي للنفط منطقة بحر قزوين بأنها : "منطقة تُعد مصدراً هاماً وجوهرياً خارج منطقة الشرق الأوسط" ، كما وصف نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني أهمية المنطقة عندما كان مستشاراً لشركة هالبرتون بقوله : "لا استطيع أن أذكر وقتاً ظهرت فيه منطقة فجأة وأصبحت ذات أهمية إستراتيجية كبيرة مثل بحر قزوين".²

وتأتي ثلاثة دول في منطقة بحر قزوين وهي كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان من حيث الأهمية في مجال الطاقة النفطية ، إذ تتقاسم هذه الدول الثروة النفطية في المنطقة . ويوضح الجدول الآتي الثروات النفطية في منطقة بحر قزوين .

¹مصطفى دسوقي كسبة، "ثروات آسيا الوسطى- قزوين من البترول والغاز"، نقلا عن:

[http://cutt.us/TsF6D.pdf.pp 954-956](http://cutt.us/TsF6D.pdf.pp%20954-956)

بتاريخ: 2019/02/17 الساعة: 17:09.

² ANDREWE, KRAMER, NewGas Pipeline From central Asia Feeds China, The New York Times, December 14, 2009.at : http://www.nytimes.com/2009/12/15/world/asia/15_pipeline.Html. Date of view :03/02/2018.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

جدول رقم (2): الاحتياطات النفطية المؤكدة والمحتملة لدول بحر قزوين

الدولة	الاحتياطات المؤكدة	الاحتياطات المحتملة
أذربيجان	1.2 مليار برميل	32 مليار برميل
كازاخستان	5.4 مليار برميل	92 مليار برميل
تركمانستان	0.6 مليار برميل	80 مليار برميل

المصدر : حارث قحطان عبدا لله ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية بعد أحداث 11 أيلول 2001 (الحركات والأحزاب الإسلامية العراقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2012، ص 108.

3- منطقة إفريقيا

تُعد منطقة إفريقيا من المناطق الواعدة في مصادر النفط التي أصبحت تدخل في حسابات الجيوستراتيجية العالمية للنفط . فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدر مجمل احتياطي القارة النفطية **80 مليار برميل** ، أي نسبة **8%** من الاحتياطي العالمي ، فقد وصل إنتاجها إلى **4 ملايين برميل يومياً** ، كما أشارت في ذلك دراسة أجراها مجلس الدراسات الوطنية الأمريكي.

خريطة رقم(3): احتياطي الثروات في إفريقيا

يرتكز معظم النفط في ليبيا، نيجيريا، وأنغولا، وغينيا الاستوائية ، والغابون، والسودان. ويتوقع أن يرتفع إنتاج النفط في نيجيريا إلى (4.5) مليون برميل بحدود عام 2020، أما إنتاج النفط في أنغولا فيتوقع أن يصل إلى 3.3 مليون برميل الوقت نفسه.



وفي هذا الصدد يؤكد بول ميكائيل ووبي مدير معهد الدراسات الإستراتيجية المتقدمة في كلمة ألقاها خلال ندوة "النفط الإفريقي وأولوياته الأمنية للولايات المتحدة والتنمية في إفريقيا" التي عقدت في 6 جويلية 2012 ، في نيجيريا إن المؤشرات والأرقام والإحصاءات الصادرة من الإدارة لشؤون

المصدر: <http://cutt.us/WWw0>

النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات على الاستفادة من النفط الإفريقي وزيادة نسبة الاستيراد منه بحدود عام 2015.¹

وتذكر المصادر أن خليج غينيا في غرب إفريقيا يُعد من أهم مركز إنتاج النفط من المياه العميقة في العالم ، إذ يُرجح وصول إنتاجه لمستوى **9.5 مليون برميل يومياً عام 2025** ، أي بما يعادل **11%** من الإنتاج العالمي ، كما تضاعف إنتاج الاحتياطات النفطية في إفريقيا في المدة من **1985** إلى **2005** ، وقدرت بـ **114.3 مليار**

¹الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال

الإستثمار والتجارة الجماهيرية الليبية، 25 26 /سبتمبر، 2010، ص ص 7-8.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

برميل وتمثل نسبة **10%** من الاحتياطيات العالمية ، ويستأثر خليج غينيا لوحده أكثر من **70%** من إنتاج القارة من النفط و**75%** من احتياطياتها. كما يتواجد حوالي **35%** من إجمالي القارة الإفريقية من النفط في ليبيا¹. يوضح الجدول أدناه احتياطي النفط في الدول الإفريقية:

جدول رقم(3): احتياطي النفط في الدول الإفريقية بمليارات البراميل لسنة 2013

الدولة	الاحتياطي لسنة 2013
ليبيا	43.7 مليار برميل
نيجريا	36.3 مليار برميل
انجولا	13.5 مليار برميل
الجزائر	12.2 مليار برميل
السودان	6.7 مليار برميل
مصر	4.3 مليار برميل
الغابون	3.2 مليار برميل
الكونغو برازافيل	1.9 مليار برميل
غينيا الاستوائية	1.7 مليار برميل
تشاد	0.9 مليار برميل
تونس	0.6 مليار برميل

المصدر: الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، مصدر سبق ذكره، ص8.

4- أمريكا اللاتينية

بقدر ما تتمتع به بعض المناطق الجيوستراتيجية في العالم من مجالات حيوية مهمة كالخليج العربي ، وبحر قزوين ، وخليج غينيا ، فإن منطقة البحر الكاريبي كذلك تتمتع بمجالها الحيوي نظراً لما تحتويه من الثروات الاقتصادية والإستراتيجية القارية وفي مقدمها النفط .

تُعد فنزويلا بمقدمة الدول المنتجة للنفط في المنطقة الأمريكية ، وهي عضو في منظمة أوبك لإنتاج النفط ، وتمتلك من الاحتياطيات النفطية المؤكدة نحو **78 مليار برميل**، أو ما يعادل نسبة **7.4%** من الاحتياطيات العالمية ، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بعد كل من السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران ، كما تحتل كولومبيا أهمية خاصة في إنتاج النفط في القارة الأمريكية لاسيما في منطقة ولاية سانتاندر التي تبعد **300 كيلومتر** شمال شرق بوغوتا.

كذلك تُعد المكسيك هي الأخرى من الدول المهمة في القارة الأمريكية في مجال إنتاج النفط ، إذ يُقدر المخزون المؤكد بحوالي **37 مليار برميل** ، ولديها مخزون كامناً طويل الأمد يقدر بنحو **120-150 مليار**

¹المرجع السابق، ص9.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

برميل ، هذه التقديرات تضع القارة الأمريكية في المرتبة الثالثة بعد الخليج العربي وبحر قزوين على المدى البعيد .

2- التوزيع الجغرافي للغاز في العالم:

يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في مصادر الطاقة بعد النفط وهو يُشكل حوالي 23% من مصادر الطاقة في العالم ، ويُقدر حجم احتياطي الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 187.1 تريليون متر مكعب عام 2010 ، ويسيطر الشرق الأوسط وروسيا على حوالي 72% من هذا الاحتياطي. أنظر الجدول أدناه.¹

جدول رقم(4): الدول العشرة الأولى في الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي لعام 2011

الدولة	الإنتاج
روسيا	44.8 تريليون متر
إيران	29.6 تريليون متر
قطر	25.3 تريليون متر
السعودية	8 تريليون متر
تركمانستان	8 تريليون متر
الولايات المتحدة	7.7 تريليون متر
الإمارات	6 تريليون متر
فنزويلا	5.5 تريليون متر
نيجريا	5.3 تريليون متر
الجزائر	4.5 تريليون متر
العراق	4.1 تريليون متر

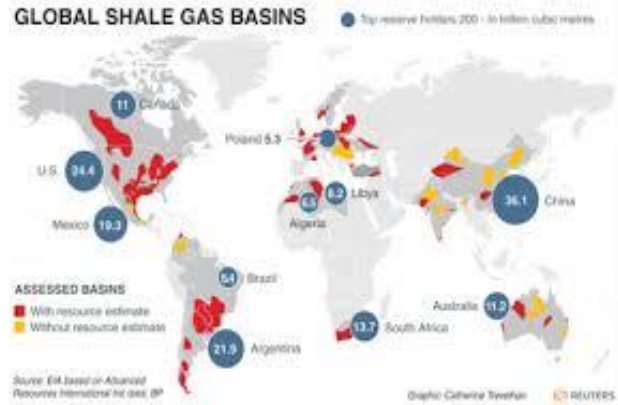
المصدر : BP, Statistical Review of World Energy , London, June 2011

وعلى صعيد الإنتاج فقد بلغ حجم الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (3.19) تريليون متر مكعب عام 2010 ، مسجلاً زيادة قدرها (7.3%) عن مستويات العام 2009، وتزايد الإنتاج بنسبة (44%) خلال المدة من عام 1990 الى عام 2014.

¹إدارة معلومات الطاقة، "الاستهلاك المباشر للطاقة في العالم" ، نقلا عن:

خارطة رقم(4): إنتاج الغاز بالعالم حسب القارات لسنة 2016

أما إذا تم النظر إلى المناطق الجغرافية والإقليمية فتُعد منطقة الشرق الأوسط الأولى عالمياً حيث تحتوي على حوالي 41% من المخزون العالمي للغاز ، تليها قارة أوروبا وبالتحديد أوروبا الشرقية بنسبة 34%، ومن ثم تأتي القارة الإفريقية في المرتبة الثالثة عالمياً لاحتوائها على نسبة 7.9%¹.



المصدر: <http://cutt.us/sUGEz>

ثانياً: التنافس الدولي على مصادر الطاقة ووسائل الحصول عليها :

يمكن القول إن وسائل السيطرة على مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) ،متعددة ومختلفة تتبع نوعية القرار السياسي من قبل الدولة التي تحاول الاستحواذ عليها أو الدولة المنتجة التي تحاول إتباع نوعاً من التأثير في الدول المستهلكة ، لكن هذه الوسائل لا تخرج في اغلب الأحيان عن ثلاثة وسائل و هي:

أولاً :السيطرة والاستيلاء على مصادر الطاقة بالطرق المباشرة:

وسيلة معتمدة لدى الدول ذات التأثير في الساحة الدولية ، برزت بشكل جلي في سياسات الدول الاستعمارية قديماً وفي الوقت الحاضر تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أبرز من يمثل هذا الأسلوب ، بحيث ترغب في إعادة احتواء التوتر في منطقة الخليج بإعادة تحديد ادوار وتطلعات كل من إيران والعراق والسعودية وتهذيب مواقف منظمة الأوبك لما كانت عليه قبل فترة السبعينيات ، فبدأت بتنفيذ خططها في المنطقة مدعومة بحملتها الإعلامية التي استخدمت أحداث 11 سبتمبر 2001 كمبرر لما تنوي تنفيذه ، وبعد غزوها لأفغانستان أصبح العراق هو المحور التكتيكي في السياسة الأمريكية بما يتاح لها من السيطرة على واحد من أكبر وأرخص مصادر النفط ، وبالتالي يسهل إضعاف منظمة الأوبك وامتلاك اليد الطولى التي تملكها في إخضاع كل من السعودية وإيران وترويض كل المنافسين سياسياً واقتصادياً لواشنطن².

الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد من أكبر مستهلكي مصادر الطاقة وخاصة النفط وبواقع 19 مليون برميل يومياً ، يذهب تفكيرها دائماً إلى تأمين مصادر الطاقة والابتعاد عن الهزات الاقتصادية التي يسببها ارتفاع أسعار النفط والغاز وهو ما يؤثر على اقتصادها ويضعف موقعها بين القوى الاقتصادية العالمية.

¹المرجع السابق.

²حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي،مرجع سابق .ص135.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

في هذا الصدد يقول لاري لنديسي (Larry Lindsay) ، المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وولكر: "بأن النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن أفضل طريقة لضبط أسعار النفط هو شن حرب قصيرة ناجحة في العراق".

فحسب آخر تقديرات للحكومة العراقية تقدر نسبة الاحتياطي بحوالي 142 مليار برميل ، وذلك حسب تصريح نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني خلال مؤتمره الذي عقد في عام 2010، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الاحتياطات العراقية من النفط تفوق ما تعلن عنه بغداد. وتشير بعض التقديرات إلى أن الاحتياطات النفطية العراقية يمكن أن تصل إلى (324) مليار برميل وهو ما يعادل نسبة 26% من الاحتياطات النفطية العالمية ، وبما يتجاوز كثيراً الاحتياطات السعودية البالغة نحو 264 مليار برميل ويؤكد هذه الحقيقة وزير الطاقة الأمريكي الأسبق جون هارنجتون.¹

تتمثل أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على النفط الخليجي والعراقي بعدة أسباب منها:

1- أن تحليل هيكل الإنتاج يشير باتجاه استخراج النفط إلى التركيز بشكل أساسي في منطقة الخليج وفقاً لتقديرات هيئة معلومات الطاقة، إذ تتوقع أن يرتفع نصيب نفط أوبك الموجه لسد احتياجات العالم من نحو 46% عام 2010 إلى 50% عام 2020، ومن أهم الدول المنتجة هي السعودية والعراق والإمارات والكويت.

2- عودة الشركات العالمية الكبرى إلى السيطرة على قطاع النفط مرة أخرى في دول الخليج العربي مثلما كان عليه الحال قبل عام 1973.

3 - ويتمحور الهدف الآخر حول اهتمام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة منع ربط اورو- آسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط ولاسيما العراق وإيران اللتان كانتا بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الأمريكية ، إذ اعتبرت المحاولات العراقية والإيرانية خروجاً عن المسموح به، وهو هدف يقترب من الهدف الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب احتلال أفغانستان عام 2001، تحت ذريعة الحرب على الإرهاب من أجل الوصول إلى منطقة بحر قزوين الغنية بمصادر الطاقة ، وإبعاد هذه المنطقة عن النفوذ الروسي والإيراني.

هذا الأمر هو الذي دفع شركة البترول الأمريكية إلى اقتراح بناء خطوط أنابيب نفط وغاز من تركمانستان يمر من خلال أفغانستان إلى باكستان وبعدها إلى الهند. هذا الطريق له بعد جيوبوليتيكي في أبعاد نفط وغاز هذه المنطقة من المرور عبر روسيا .

كذلك الطريق الغربي ويسمى مشروع نابوكو وهو مؤيد من قبل أذربيجان وتركيا وجورجيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا الطريق سوف يجلب النفط إلى ميناء سويسا في جورجيا ومنه يتم نقله بالسفن عبر البحر الأسود والبوسفور إلى أوروبا. وتبلغ الطاقة التمريرية الكلية المستهدفة من خط نابوكو 31 مليار متر مكعب من الغاز

¹إدارة معلومات الطاقة ، "الاستهلاك المباشر للطاقة في العالم"، مرجع سابق.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

الطبيعي ، وهو أكبر خط من بين ثلاثة خطوط من المقرر ان تصدر الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقوقاز إلى الأسواق الأوروبية.

إن هذه المحاولات الأمريكية هي تطبيقاً لمنهجية الإستراتيجية الأمريكية نحو ممارسة الهيمنة والسيادة على العالم من خلال السيطرة على القارة الآسيوية أو بالأحرى على مواردها الاقتصادية وخيراتها وثرواتها النفطية منذ وقت طويل جداً ولاسيما خطوط ومنابع " النفط والغاز " الرئيسة في العالم ، متخذين من العراق وافغانستان ، أقرب مثالين حينين لفهم أوسع وأدق لتلك الإستراتيجية في التنافس والسيطرة على مصادر الطاقة وإبعاد المنافسين الاقتصاديين الآخرين عنها.¹

ثانياً : وسيلة توسيع الاستثمارات والمساعدات المالية :

تكمن أهمية علاقة الصين بمصادر الطاقة (النفط والغاز) في النمو الاقتصادي الاستثنائي القوي طول السنوات العشرين المنصرمة ، إذ أدى هذا النمو إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط ، حيث تزايد استهلاك الصين للنفط بين العامين 1995-2010 حتى وصل إلى 6.3 ملايين برميل يومياً، هذا الاستهلاك المتصاعد جعل النفط على المدى المنظور الوقود الرئيس القادر على تلبية الاحتياجات المتنامية للصين في قطاعي النقل والصناعة، ولأن الصين أصبحت مستورداً أساسياً للنفط تصاعدت وتيرة دبلوماسية الموارد الصينية في البحث عن الإمدادات النفطية بشكلٍ كبير.²

فتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بأن يزداد طلب الصين على النفط بنسبة 130% بوصوله إلى 12.8 مليون برميل يومياً مع حلول عام 2025، وتشير الإدارة إلى انه نظراً إلى أن الصين هي مصدر نحو 40% من نمو الطلب العالمي على النفط مع نمو سنوي ، فإنه سيصبح الطلب الصيني على النفط عاملاً رئيساً في أسواق النفط العالمي، ولذلك تدرك الصين ضرورة التعامل وفق معايير تقلل من آثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة وذلك بتطبيق العديد من الاستراتيجيات بهدف التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها .

فالصين من اجل تحقيق أمن الطاقة تبحث عن سياسة تبتعد عن إثارة نوع من السياسات الانفعالية ، كما تنتهج سياسة "الصعود السلمي" ، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة منه:

- 1- أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد.
- 2- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية وعلى الجهد الكبير والمستقل من قبلها.
- 3- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.

¹ حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 137-139.

² "US Energy Information administration", china country analysis brief accessed 11july 2006 at : www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html Date of view : 15/12/2018.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

لذلك فهي تعتمد على إستراتيجية التحالفات والاستثمارات ولاسيما النفطية من اجل تحقيق أمنها النفطي والحفاظ على مستوى نموها الاقتصادي المتزايد . هذه السياسة التي يقع عليها الاختيار أساساً في الحصول على موارد طاقة أجنبية عبر اتفاقيات طويلة الأجل، بالإضافة إلى شراء موجودات خارجية في صناعة الطاقة.

وتقوم هذه السياسة على الرغبة في التغلب على فرط الاعتماد على السوق العالمية للنفط ، وتأتي في مقدمة المناطق التي تحاول الصين زيادة الاستثمارات النفطية فيها هي إفريقيا وذلك من خلال الحصول على حصص أساسية فعلية في حقول النفط الإفريقية ، أو بحماية وصولها إلى تلك الحقول. ويوضح الجدول الآتي أن العلاقات التجارية الصينية الرئيسة في إفريقيا هي علاقات بدول منتجة للنفط باستثناء دولة جنوب إفريقيا ذات الاقتصاد الصناعي المتقدم جداً.¹

جدول رقم(5): العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين للصين 2014 (بحسب الواردات)

الدولة	القيمة (مليون دولار أمريكي)	نسبة التجارة المئوية
أنجولا	3.422.63 مليون دولار	27.4%
جنوب إفريقيا	2.567.96 مليون دولار	20.6%
السودان	1.678.60 مليون دولار	13.4%
الكونغو برازفيل	1.224.74 مليون دولار	9.8%
غينيا الاستوائية	787.96 مليون دولار	6.3%
الغابون	415.39 مليون دولار	3.3%
نيجيريا	372.91 مليون دولار	3.0%
الجزائر	216.11 مليون دولار	1.7%
المغرب	208.69 مليون دولار	1.7%
تشاد	148.73 مليون دولار	1.2%
الاجمالي	11.043.72 مليون دولار	88.4%

المصدر: International Monetary Fund, Direction of Trade statistics (Washington DC :IMF, 2015)

فالصين في سياساتها الاقتصادية والتجارية مع إفريقيا تلجأ إلى عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وهي سياسة اعتمدت عليها في ضوء "سياسة الصعود السلمي" ، هذه السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية جعلت الساسة الأفارقة يشعرون بالارتياح ، إذ يؤكد سفير سيراليون في الصين ذلك بقوله : "أن الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تماماً، فلا اجتماعات يعقدونها حول تقديم الآثار البيئية ، وحقوق الإنسان ، والحكم السيئ والحكم الرشيد ، إن الاستثمار الصيني ناجح لأنهم لا يضعون معايير صارمة" .

تلك كانت الفكرة الأساسية التي ساعدت الصين على توقيع العقود الجديدة مع العديد من الدول الإفريقية في مجال الصناعة النفطية ، فقد وقعت شركة البتروكيماويات الصينية عام 2002، عقداً بقيمة 255 مليون دولار لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر ، وقامت شركة النفط الوطنية الصينية عام 2003، بشراء عدد من مصافي

¹ Ibid.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

التكرير الجزائرية بمبلغ 350 مليون دولار، كما وقعت شركة شيرونشايينا عقداً مع هيدروجين كاربايد الجزائرية لتطوير حقول نفطية بشكلٍ مشتركٍ ولبناء مصفاة تكرير .

وقعت شركة توتال غابون عام 2004، عقداً مع شركة البتروكيماويات الصينية لبيع نפט الغابون الخام إلى الصين ، كما منحت الصين انجولا قرضاً قيمته مليارا دولار عام 2005، لقاء عقود نفطية ، وأضافت الصين مبلغ مليار دولار إلى هذا القرض في آذار 2006، كما وقعت البحرية الوطنية الصينية عام 2006 على دفع (2.3) مليار دولار ثمن حصة لها في حقل نفط وغاز نيجري. كما تم التوقيع على عقد استكشاف حقول بحرية مع كينيا تتمكن بموجبه شركة النفط البحرية الصينية من استكشاف ستة مواقع تمتد على (44.500) ميل مربع شمالي البلاد وجنوبها.¹

تقتصر السياسة النفطية الصينية على إفريقيا وأن كانت في أوضح صورها من خلال الاستثمارات المتعددة هناك ، إذ بدأ الاهتمام في مناطق أخرى لها أهمية واضحة في امتدادات النفط والغاز للصين في كل من منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين.

ففي بعض مناطق آسيا الوسطى وبخاصة بحر قزوين بدأت طموحات الصين تؤتي ثمارها ، واستطاعت بكين ان تراوغ الشركات الروسية والأوروبية بسرعة ، فعلى الرغم من وجود النفط والغاز في أماكن نائية لم يؤثر على الاستعداد الصيني غير المألوف لتشكيل تحالفات وعلاقات مع دول آسيا الوسطى . بحيث قدمت الصين إلى كازاخستان قرضاً قيمته 10 مليارات دولار تم سداده مقابل امتدادات مستقبلية وأسهم في شركات منتجة للنفط ، وكانت الصين قد اشترت مؤخراً ومن خلال صندوق بكين السيادي نحو 11% من أسهم شركة كازاخستان للتقيب وإنتاج النفط وهي شركة مدرجة في بورصة لندن.

ويدرج ضمن إطار خطط الصين في آسيا الوسطى الافتتاح الرسمي في 2009، لخط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وآسيا الوسطى الذي يبلغ طوله 1833 كيلو متر ، وسيتيح هذا الخط تصدير 40 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي على مدى 30 عاماً، ومن المقرر أنه قد بلغ طاقاته التميرية الكاملة في عام 2012. ويبدأ الخط من الحدود بين تركمانستان واوزبكستان ، ويمر بالأراضي الاوزبكية والكازاخية قبل أن يصل إلى منطقة شينغيانغ في شمال غربي الصين . ومن هناك ، يمتد الخط داخل الصين ، بطول 8704 كيلومتراً حتى هونغ كونغ.²

¹Wenran Jiang, Fueling the dragon :Chinas quest for energy security and Canada's Opportunities (Vancouver Asia pacific Foundation of Canada's , April 2010),p.4.

² Ibid.p5-7.

ثالثاً : وسيلة الضغوط السياسية للدول المنتجة:

تشير إستراتيجية الطاقة الرسمية الروسية إلى أن أمن الطاقة عنصر مهم من عناصر الأمن القومي الروسي، وتؤدي الحكومة دوراً نشيطاً في قطاع الطاقة حتى تحمي روسيا من التهديدات الداخلية والخارجية.

وعلى هذا الأساس أصبح أمن الطاقة الأوروبي يرتبط بشكل وثيق ، بأهداف السياسة الخارجية الروسية وعدد من شركاتها مثل غاز بروم ، وروزنفنت نوروس أوك انرجو ، إذ إن اعتماد أوروبا على روسيا ، بوصفها مصدراً للنفط والغاز ، زاد منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990، حيث استورد الأعضاء الـ 27 الراهنين من الاتحاد الأوروبي نسبة 44.6% من طاقتهم من خارج الاتحاد الأوروبي ، ووصل هذا الرقم إلى نسبة 54% عام 2010¹.

كما أن اعتماد أوروبا المتزايد على الواردات هو إلى حد كبير نتيجة هبوط الإنتاج الذي يؤثر في المصادر المحلية الهولندية ، والنرويجية وبحر الشمال البريطاني بشكل رئيس للنفط والغاز ، بالإضافة إلى الطلب المتزايد ، ويستورد الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن نحو 33% من نفطه من روسيا و 36% من الغاز الذي يحتاج إليه ، ويرجح أن يرتفع الرقم إلى نسبة 60% بحلول عام 2030 ، حسب تنبؤ المفوضية الأوروبية.

إن معظم الغاز الروسي المنقول إلى أوروبا يمر عن طريق أوكرانيا 80%، أو عبر بيلاروسيا، أو تركيا ، ونتيجة التقلبات في العلاقات الروسية - الأوكرانية ، ولذلك تحاول روسيا نقل الغاز إلى أوروبا عبر خطوط جديدة لا تعتمد على أوكرانيا وإمكانياتها بالتلاعب المعتمد بالإمدادات من روسيا.

على هذا الأساس بدأت روسيا بتشديد خطوط الأنابيب البحرية الجديدة تحت بحر البلطيق (نورد ستريم) ، وتحت البحر الأسود (ساتوث ستريم)، فالخطوط الجديدة سوف تقوم بنقل الغاز الروسي إلى أوروبا من خلال تجاوز دول العبور الراهنة (أوكرانيا - بيلاروسيا) ، وبالتالي عدم تكرار أزمة غازبروم بين روسيا وأوكرانيا عام 2009، كما ستمنع الخطوط الجديدة الغاز عن دول العبور كلياً.

لقد ولد دور روسيا ، بوصفها أكبر مزود لأوروبا بمصادر الطاقة إلى جانب سيطرة الكرملين على الأنابيب الروسية، مخاوف تتعلق بأن موسكو تستطيع أن تقرر وقف الحمولات المتعاقدة عليها ، وهذا نوع من الابتزاز السياسي والابتزاز الاقتصادي، إذ تستطيع روسيا أن تعزل دول التنقيب والاستخراج عن أوروبا ، بالمحافظة على سيطرتها شبه الاحتكارية على خطوط الأنابيب من بحر قزوين و أوروبا ، وهكذا سوف تكون الدول الأوروبية عاجزة عن النفاذ إلى النفط والغاز في دول بحر قزوين ، إلا على أساس اتفاقيات مع موسكو.

جعلت هذه المخاوف أوروبا تفكر بمشاريع تهدف لكسر الهيمنة الروسية على سوق وقود الغاز في القارة الأوروبية ، ومن هذه المشاريع هو خط أنابيب غاز (نابوكو) ، الذي من خلال تشييده سينقل الغاز من منابعه في آسيا الوسطى وبحر قزوين باتجاه الأسواق الأوروبية ، بعيداً عن الأراضي الروسية من خلال مرورها عبر تركيا.

¹JAMES KANTER, European Natural Gas Pipelines Plagued by Uncertainties, The New York Times, June 13, 2011, at: <http://www.nytimes.com/2011/06/14/business/energy-environment/14pipeline.html>. Date:06/06/2019 at time 12:37.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

وفقاً للخطط المعتمدة ، يقضي مشروع (نابوكو) ، بتمدد خط أنابيب ينطلق من ثلاث دول في آسيا الوسطى هي ، كازاخستان فأوزبكستان فتركمانستان ، ثم يمتد غرباً في قاع بحر قزوين حتى أذربيجان ، ومنها إلى جورجيا ثم تركيا ، ويواصل الخط بعد ذلك مساره إلى (بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا) ، حيث تم توقيع اتفاقية هذا الخط في 2011.

هكذا يتضح أهم الوسائل المستخدمة من قبل القوى الدولية الفاعلة على الساحة العالمية للحصول على المصادر الأساسية للطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، واستخدامها في التأثير على مختلف الدول سواء كانت المنتجة لهذه المصادر أو المستهلكة لها.¹

المطلب الثاني: نماذج للتنافس الدولي لتأمين مصادر الطاقة:

1. التنافس الروسي - الصيني على نفط آسيا الوسطى :

عرفت آسيا الوسطى منذ القرن التاسع عشر بأنها منطقة تنافس بين القوى العالمية ، ويعود هذا التنافس ليس لوجود النفط والغاز في منطقة أسا الوسطى المغلقة فحسب ، وإنما لعوامل عديدة أخرى خلفتها عمليات التكفكك و انحلال دول الاتحاد السوفياتي سابقا ، ومن ثم بروز مجموعة من الدول التي كانت تفتقر إلى الكثير من مقومات بناء الدولة وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية ، وفي نفس الوقت تتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة وخصوصا موارد الطاقة ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تنافس بين بعض القوى الكبرى لإيجاد دور سياسي لها في المنطقة.

ومن جهة أخرى تعود أبعاد التنافس على منطقة آسيا الوسطى نتيجة لأهميتها الإستراتيجية و الجيوسياسية ، كون ذلك يساعد القوى العالمية على تحقيق أهدافها و نجد في مقدمتها كل من روسيا و الصين.

1- الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى :

تبلغ مساحة آسيا الوسطى 399,440 كم مربع وهي بذلك تشكل 8,3 % من مساحة القارة الآسيوية البالغة

خارطة رقم(5):الخريطة السياسية لآسيا الوسطى 47,650,000 كم مربع ، وتتنوع هذه المساحة بين

الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة،

ويحدها من الشمال روسي ،ومن الجنوب كل من (إيران -

أفغانستان -باكستان)،ومن الغرب الصين ،ومن الشرق بحر

قزوين .



ومن تحليل الموقع الجغرافي يُرى أن أهم المشاكل الرئيسية لدول آسيا الوسطى أنها منطقة منعزلة ، فهي محاطة من ناحية

المصدر: <http://cutt.us/FPLZx>

¹ Ibid .

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

الشمال بدولة روسيا الاتحادية ، وتحيطها مساحات هائلة من الأراضي اليابسة من الشرق و الغرب، ومن الجنوب محاطة بسلسلة من العوائق الطبيعية و البحار ، وأيضاً عوائق سياسية مثل مناطق صراع سياسي أو دول فرضت عليها عقوبات ، وهذا ما دل أن الموارد الطبيعية لهذه المنطقة محاصرة جغرافياً أو سياسياً.¹

ولقد تحولت المنطقة حالياً إلى منطقة يتفجر فيها النفط ، وهي غنية بالموارد الطبيعية ، وأصبحت جاذبة لأنظار القوى العالمية خاصة روسيا والصين ، بحيث إن كلاهما يطمح في أن يلعب دوراً سياسياً و اقتصادياً يملأ الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي سابقاً بعد انهياره ، و ذلك نتيجة لموقعها الحيوي في النظام الدولي.²

2- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى :

و تبرز الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى كونها أنها تربط بينها وبين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، كذلك بالإضافة إلى ما تملكه من مصادر للطاقة تؤهلها للعب دور محوريا في امن الطاقة على المستوى الدولي .

وتبرز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى للأسباب التالية:³

- الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى الذي أهلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط و جنوب وشرق آسيا ، علاوة على القطاع الأوروآسيوي من روسيا .

- أصبحت منطقة آسيا الوسطى احد محاور الاهتمام الرئيسية للدول الصناعية ، وأهم ما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها ، فهذه الميزة لها دلالة كبرى لأمن الغرب من حيث مخزون الطاقة، حيث تقع منطقة بحر قزوين في قلب أوروبا الآسيوية و لذلك فمن مصلحة الغرب لن لا تسيطر أي دولة من الدول الإقليمية و تصبح لها الهيمنة في المنطقة .

- إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية عظمى وحيوية من الناحية الاقتصادية ، بحيث تضم منطقة آسيا الوسطى دولا غنية بالموارد الطبيعية والتي تتمثل في :

● **النفط** : لن دول آسيا الوسطى غنية بالنفط حيث تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث كميات النفط الكامنة ، فهي تحتوي على أكبر احتياطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي ، وتقيد المصادر الروسية و شركات النفط الأمريكية العاملة منذ 1993 في المنطقة بان إجمالي ما يكمن من النفط في أراضي آسيا الوسطى و جزء من روسيا المتاخم لبحر قزوين يبلغ نحو 30 مليار طن ، ويضاف إليها 20 مليار تحويها المناطق الساحلية في هذه الأراضي ، و تقدر احتياطات النفط في أراضي* تنغز وحده في كازاخستان بمليارات البراميل.

رغم ضخامة الاحتياطي النفطي في هذه الدول ، إلا أنها لا تزال تواجه مشكلة في ضعف البنى الاقتصادية فيها ، مما دفع بعض الدول الكبرى كالصين و روسيا إلى توجيه استثماراتها في هذا القطاع .

¹ عبد الله الفلاح عودة العضائية ،مرجع سابق.ص. 22.

² المرجع السابق.ص.24.

³ المرجع السابق.35.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

• الغاز: و يعتبر من أهم مصادر الطاقة ، وأشادت التقديرات الأولية إلى أن الحجم الاحتياطي المؤكد منه يبلغ 170,4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، وان منطقة آسيا الوسطى تشكل ما نسبته 4,37% من الاحتياطي العالمي و يبلغ احتياطها من مادة اليورانيوم نحو 17 % لكل ألف طن .¹

3- السياسة الروسية في منطقة آسيا الوسطى :

أ- العوامل المؤثرة في اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى :

تعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا ،فهي تشكل محورا أساسيا لنفوذها ،وتعتبر أن تدعيم الأمن الجماعي مع هذه الدول في إطار رابطة كومنولث الدول المستقلة يمثل الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكري الروسي ، وذلك انطلاقا من أن لروسيا المسؤولية خاصة في حفظ السلام و الاستقرار في منطقة الاتحاد السوفياتي سابقا ، وانه إن لم تقدم روسيا هذا الدور فان الفراغ الناجم عن ذلك يمكن ان تقوم به دولة أخرى ليست بالضرورة صديقة لروسيا ، بل قد تكون منافسا لها أو مصدرا لتهديدها.

إضافة إلى ذلك نتيجة للتدخلات الإقليمية قد بدأت روسيا تشعر بقلق شديد من إمكانية فقدان نفوذها في المنطقة مقابل القوى الإقليمية ،وهذا القلق أدى إلى توافق الساسة الروس فيما يخص قضايا المنطقة لمنع نفوذ القوى الإقليمية و الدولية ، وفي هذه الرؤية تم طرح مسالة إعادة إحياء الإمبراطورية الروسية باستخدام كافة الوسائل السياسية و الاقتصادية و حتى العسكرية.

ومن جهة أخرى تسعى روسيا إلى الاستفادة من المصادر الطبيعية و المخزون الاستراتيجي من النفط والغاز في آسيا الوسطى ، و تضغط دول آسيا على روسيا كي يستمر وجودها كضمان للأمن.²

ب- الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى:

و لتحقيق الأهداف في منطقة آسيا الوسطى لجأت روسيا إلى الاعتماد على إستراتيجية واضحة تجاه دول المنطقة أوالاعتماد على مجموعة من الأبعاد في تحقيق أهداف ساستها الخارجية ، ويعتبر البعد الاقتصادي أكثر وضوحا و ذلك من خلال ما يلي :

- تنظر روسيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها جزء من الأمن الإقليمي و الروسي ،بالرغم من استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز فان آسيا تعتبر نفسها صاحبة الحق الوحيد في كل مل يخص هذه المنطقة باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي سابقا ، و منه مازال اقتصاد هذه الجمهوريات مرتبط بدرجة كبيرة مع روسيا الاتحادية.

- تحاول روسيا إقامة منطقة عالمية للنفط مع جمهورية أذربيجان و كازاخستان ، كما تسعى إلى توقيع بروتوكولات لتحديد النظم التجارية مع تلك الجمهوريات ، وتكوين بنوك مشتركة فيما بينها.

¹المرجع السابق ص.35-38.

²احمد ملي،"التنافس الدولي على حوض قزوين"،نقلا عن:

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

- تحاول روسيا تحقيق مكاسب اقتصادية باستغلال حاجة تلك الدول في المنطقة لمرور نفطها عبر روسيا ، حيث تسعى إلى إقامة خطوط أنابيب شمال بحر قزوين تمر عبر الأراضي الروسية .

- من جهة أخرى تعمل روسيا على حماية السكان الروس في الدول المستقلة من سوء المعاملة أو الطرد ، كما تقوم روسيا بتنظيم علاقات داخل الكومنولث لتعزيز نفوذها و هيمنتها الجيوسياسية في المنطقة ، ومنع النفوذ الأجنبي من اقتحام أطرافها ، كما تريد الحفاظ على هذه المنطقة كأسواق لتسويق منتجاتها .

- بعد انهيار الاتحاد السوفياتي نشأت 15 دولة جديدة مستقلة بما فيها روسيا التي تسعى إلى استعادة السيطرة لديها بحجة أهميتها الإستراتيجية ، ومنه كونت مؤسسات إقليمية عدة لهذا الغرض أهمها : [رابطة الدول المستقلة و قوات الرد السريع الملحقة بها - منطقة شنغهاي -الاتحاد الجمركي الذي يضم كل من (روسيا ، بيلاروسيا،كازاخستان)]، وأهداف هذه المؤسسات تتلخص بالتعاون الاقتصادي و التنموي و التطويري ، و الدفاع عن امن المنطقة و استقرارها.

- منطقة آسيا الوسطى غنية بمصادر الطاقة والموارد الأولية الأخرى مما يجعلها عرضة للمنافسة بين القوى العظمى ، لذا لن تقف روسيا مكتوفة الأيدي تجاه محاولات تغلغل تلك القوى ، لذلك عملت على إقامة تدفق الصادرات من (كازاخستان،أذربيجان،تركمنستان) ، كما حاولت أن تسيطر على نفط بحر قزوين معتمدة على هيمنتها على معظم طرق خطوط أنابيب النفط ، وتطالب بان يكون لشركات النفط الروسية نصيب من الامتيازات التي تمنح لباقي الشركات العريقة والاتحادات المالية الكبرى التي تشرف على عمليات التنقيب على النفط، فمثلا شركة لوك اوبل الروسية المملوكة للدولة تملك 10% من أسهم كونستوربيوم ، و 5% من حقل تنغز في كازاخستان.

يستخلص مما سبق أن منطقة آسيا الوسطى تعتبر ميدانا مهما في السياسة الخارجية الروسية ، بحيث تنطلق اهتماماتها من أنها منطقة النفوذ لمصادر الطاقة ، وهذا ما يدفع روسيا للدفاع بشتى الوسائل لتغلغلها و وجودها في المنطقة.¹

4- السياسة الصينية اتجاه آسيا الوسطى :

أ- أسباب تزايد الاهتمام الصيني بمنطقة آسيا الوسطى :

تعتبر الصين من أوائل الدول التي قامت بالاعتراف بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها من الاتحاد السوفياتي سابقا عام 1991 ، وقد أقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلت معها الزيارات الرسمية، والتي تمت من خلال الإشارة إلى ضرورة التعايش السلمي و تحقيق الرخاء المشترك.

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في تزايد الاهتمام الصيني بالمنطقة و لعل أبرزها:

أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت آسيا الوسطى تحظى باهتمام كبير في السياسة الصينية ، وقد ظهرت هذا التوجه نحو المنطقة من قبل الصين إدراكا منها بان الخريطة الجيوسياسية لآسيا الوسطى قد تغيرت،

¹المرجع السابق.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

ولهذا السبب فإن السياسة الصينية تجاه المنطقة تنطلق من أبعاد سياسية و اقتصادية و أمنية ، خاصة و إن موقع المنطقة وما يحتويه من تركيبة اثنيه ذات امتدادات مع الحدود الصينية تجاه إقليم **زينغ يانغ** الغني بموارد الطاقة ، وهذا ما يجعل الصين في وضع حساس في تعاملها مع المنطقة .

تنظر الصين إلى آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة ، والتي تتعاضد حاجة الصين لديها يوميا في ظل نموها الاقتصادي الصاعد و لاسيما منذ عام **1993** بعد تحولها إلى دولة مستوردة للنفط ، بحيث أن كل إضافة إلى الناتج المحلي الصيني بنسبة **1 %** يعني زيادة في استهلاك الطاقة بنسبة **0,528 %** ، و المعروف أن آسيا الوسطى تحتوي على كميات كبيرة من النفط و الغاز ، بإمكانها سد جزء من حاجة الصين بكلفة اقل نظرا للقرب الجغرافي بين المصدر والمستورد ، ولهذا السبب سعت الصين إلى المنافسة المتزايدة على الاستثمار ببلايين الدولارات في اكتشاف و إنتاج ونقل و تكرير النفط والغاز في المنطقة و لاسيما في كازاخستان ، وكذلك الحديد و المعادن الأخرى من تلك التي تتزايد حاجة الصين لها في ظل توسعها الهائل في البناء و الإنشاء ، والتي تملك دول آسيا الوسطى كميات كبيرة منها

حرص الصين على لعب دور مهم في تنمية اقتصاديات دول المنطقة و ربطها بالاقتصاد الصيني ، وليس لان ذلك من شأنه ضمان الاستقرار و الكبح من جماح التطرف المدفوع بدوافع الفقر و الإحباط و تأمين إمدادات الطاقة من آسيا إلى الصين دون معوقات فحسب ، و إنما بسبب ما سيتمخض عن التنمية من أسواق للصادرات الصينية ، وبالتالي مصادر قوية و جديدة للدخل .

من ناحية أخرى فإن التنمية و ما يرافقها من استقرار يعني إمكانية استغلال الصين لآسيا الوسطى كمعبر اقصر لتجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت نموا مضطربا في السنوات الأخيرة ، وإمكانية استعمال دول المنطقة لمنافذ الصين البحرية في التصدير إلى اليابان و كوريا ¹.

ب- الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى :

إن حالة عدم التوازن بين مصادر المواد الخام و البنية الديمقراطية في الصين صاحبة أكبر كثافة في العالم و بين آسيا الوسطى ، سيصبغ على المنطقة أهمية كبرى في الحسابات الصينية الإستراتيجية في البعدين المتوسط و طويل المدى ، وترى الصين بضرورة إقامة ارتباط إستراتيجي على المدى البعيد من خلال توسعها الاقتصادي و الديمغرافي في شرق آسيا ، و بين وفرة المصادر الطبيعية في آسيا الوسطى ، و بالتالي فهي تسعى إلى تفعيل مصادرها الداخلية و ارتباطاتها الخارجية على حد سواء ، ويتضمن الموقف الذي ستتخذه الصين في التوازنات الإستراتيجية العالمية ، ومنه تشكل آسيا الوسطى ساحة تلتقي فيها هذه الحسابات.

تعتبر الصين إحدى القوى الرئيسية التي تسعى إلى الاستفادة من ارث الاتحاد السوفياتي السابق ، و في طور جهودها للتحديث ركزت على إعادة اقتصادها و تطويره و على سياسة الانفتاح و اعتبار السلام و الاستقرار الدولي و الإقليمي عنصرا مهما في السياسة الصينية ، مما شجع الصين على إقامة علاقات جديدة مع جيرانها، ووضعت الصين مجموعة من الاعتبارات في تعاملها مع المنطقة :

¹ عبد الله الفلاح عودة العضيلة، مرجع سابق، ص. 28.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

- يدرك الساسة الصينيون الأهمية الإستراتيجية لدول المنطقة في المرحلة القادمة و مدى تأثيرها على العالم و خاصة في مجالات الطاقة .
- تعتبر دول المنطقة جزء من اوراسيا ، فهي تلعب دور الرابط ليس من منطلق جغرافي فقط بل من منطلق ثقافي وسياسي .
- إعطاء الأولوية للعلاقات الثنائية مع دول منطقة آسيا الوسطى ، ومن جهة ثانية تحاول الصين تقديم نفسها كنموذج تنموي قاصم على اقتصاد السوق الاشتراكي ، باعتباره النموذج الأصلح لدول المنطقة ومزج التراث الاشتراكي لدول المنطقة .¹

بالإضافة إلى أن الصين ركزت في استثماراتها مع دول المنطقة على مجال الطاقة ، بحيث حصلت شركة النفط الوطنية على حقوق ملكية وتشغيل حقل نفط في كازاخستان في عام 1997 ، وفي نفس العام وقعت الشركة اكبر عقد استثماري لبناء خطوط أنابيب بطول 3000 كلم من غرب كازاخستان إلى غرب الصين ، كما وقعت عقد لبناء خط أنابيب من **uzen** إلى حدود تركستان ، وأصبحت الصين جزءا من المبادرة الكبرى الجديدة التي تدور منذ أواخر القرن العشرين في آسيا الوسطى.²

في الأخير يمكن القول انه على ضوء تفكك الاتحاد السوفياتي ، أصبح من الواضح أن كافة القوى العالمية على مصالحها تحاول الحصول على موطئ قدم في منطقة آسيا الوسطى لما تملكه من موارد للطاقة و الموقع الحيوي و الاستراتيجي لها .

من بين القوى المتواجدة في المنطقة نجد كل من روسيا والصين ، بحيث استخدمت كل قوة من هذه القوى كل الأدوات المتاحة لتحقيق غاياتها في المنطقة.

II . التنافس الأمريكي - الأوروبي على نفط إفريقيا :

تعد القارة الإفريقية مستودعا للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، و بنسبة لما تملكه القارة من المن مقومات طبيعية نادرة ، و موارد للطاقة أهلها لان تكون مسرحا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، وقد حددت هته الدول أجندة خاصة و إستراتيجية محددة لتحقيق أهدافها في إطار منع كل منهما الأخرى من الحصول على مصالح أكبر .

1- طبيعة القارة الإفريقية :

تعد القارة الإفريقية الثانية بعد آسيا من حيث المساحة والسكان ، وتبلغ مساحتها نحو 3,40 مليون كم مربع و عدد سكانها حوالي 800 مليون نسمة تقريبا و تمثل خمس مساحة العالم ، وتضم 54 دولة ويقع أكثر من ثلاث أرباع مساحتها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية ، ويمر خط الاستواء من وسطها و يقسمها إلى قسمين شبه متساويين ، وان أكثر أجزائها يقع بين مداري الجدي و السرطان ، وتتنحصر مساحتها بين خطي

¹المرجع السابق ص.68-70.

²المرجع السابق ص.71.

الطول و العرض **37,21** و **34,51** درجة شمالا وجنوبا كما تمتد بين **51,25** درجة شرقا و **17,5** درجة غربا ، وتتميز إفريقيا بتعدد المناخات فيها حيث يسود في شمالها و أقصى جنوبها مناخ البحر الأبيض المتوسط ، في حين يغلب المناخ الآسيوي على وسطها ، وأدى ذلك إلى تنوع منتجاتها الزراعية و مواردها الطبيعية مما زاد من أهميتها الاقتصادية ، وبالتالي تزايد الأطماع فيها و التنافس حول مواردها .¹

2- الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا :

ترتبط القارة الإفريقية ارتباطا طبيعيا من حيث توزيع الماء بالقارة الآسيوية و لا يفصلها عنها سوى البحر الأحمر الذي يمثل خليجا داخليا ، حيث لا يزيد عرضه في أوسع مكان له عن **350** كم ويضيق في بعض المناطق حتى يصل إلى **200** كم ، كما أن إفريقيا تقترب من قارة آسيا عند باب المندب ، و من قارة أوروبا عن مضيق جبل طارق الذي يفصلها عن البحر الأبيض المتوسط ، وتطل على محيطين هما المحيط الهادي و المحيط الأطلسي من الغرب و المحيط الهندي من ناحية الشرق ، كما أنها تعد إلى القارة الأمريكية و خاصة الجنوبية .

بالإضافة إلى ذلك القارة الإفريقية تخلو سواحلها من التعاريج و الخلجان و أشباه الجزر ن وتشرف على طرق المواصلات التي تربط بين الشرق و الغرب بحيث إن كل هذا زاد من أهميتها الإستراتيجية ، وأهمية موقعها الجغرافي في العلاقات الدولية.²

3- جيوبوليتيك النفط في إفريقيا :

إن تزايد الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية مرده إلى كون أن هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية خارطة رقم(6): توزع الثروات في القارة الإفريقية

حيث تستورد أوروبا **48%** من احتياجاتها ، والولايات المتحدة الأمريكية **53%** ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة بحوالي **62%** في عام **2020** ، أما اليابان فتستورد **52%** ، كما أصبحت الصين مستوردة منذ **1993**.



المصدر: <http://cutt.us/uq58g>
النفط العالمي ، حيث بلغ إنتاجها بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة ب **11%** من الإنتاج العالمي ، كما أن الاحتياط النفطي الخام بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **8%** من الاحتياطي العالمي الخام.

¹ أبكر عبد النبات آدم إبراهيم، "التنافس الصيني الأوروبي على إفريقيا بين الحاضر والمستقبل"، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق"، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017. ص.160.

² ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا (نموذج التنافس الأمريكي-الصيني على السودان)، مجلة دراسات إفريقية ، ع 45. ص.6.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

و تنقسم إفريقيا إلى أربعة مناطق لتوزيع النفط و هي كالتالي :

أ- منطقة شمال إفريقيا :

تضم المنطقة عضوين في الأوبك ليبيا و الجزائر، حيث تقدر احتياطي ليبيا من النفط حوالي 40 مليار برميل بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1,3 مليون برميل و يبلغ احتياطها حوالي 12,4 مليار برميل ، أما مصر فيصل إنتاجها اليومي قرابة 700 ألف برميل يوميا و لديها احتياطي نفطي يقدر ب 2,7 مليار برميل ، وهناك منتجون آخرون و لكن من المستوى الضعيف.

ب- منطقة شرق إفريقيا :

تتعد هذه المنطقة ضعيفة الإنتاج باستثناء السودان الذي من المناطق المهمة في مجال انتاج النفط ، وكان قبل التقسيم ينتج ويصدر الخام الخفيف ، وقد بلغ إنتاجه وفقا لوزارة الطاقة السودانية 5 ملايين برميل ، و على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي عان منها السودان بلغ الاحتياطي المثبت حوالي 1,25 مليار برميل.

أما الكونغو الديمقراطية فلا يتجاوز الإنتاج اليومي فيها 22 ألف برميل ، أما الاحتياطي فيقدر ب مليار ونصف برميل ، و بدأت التشاد إنتاج النفط في جويلية 2003 من حوض دوبا في الجنوب ، وبلغ الإنتاج حوالي 225 ألف برميل .¹

ت- منطقة غرب إفريقيا :

فابرز المنتجين هم : (نيجيريا، توغو، الكامرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج ، غانا، بنين، ساوتومي، برنسيب) ويعد إقليم إفريقيا أكثر المناطق الإفريقية الواعدة بالنفط بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا ، وهي شريط الساحل الواقع بين انغولا و نيجيريا ، و أصبح هذا الإقليم يستأثر أكثر من 70 % من إنتاج النفط الإفريقي ، ويصل مجموع إنتاجها الحالي نحو 9,5 مليون برميل يوميا أي بما يعادل 11% من الإنتاج العالمي. و تأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب إفريقيا فهي الدولة الحدية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، إذ بلغ الاحتياطي النفطي 2,35 مليار برميل.

ونجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطها النفطي إلى 1,28 مليار برميل وفي زيادة إنتاجها إلى 420 ألف برميل يوميا، ونجح الغابون أيضا في زيادة احتياطه النفطي إلى 2,5 مليار برميل ليصبح ثالث منتج للنفط في إفريقيا ، كما بلغ إنتاجه النفطي اليومي 230 ألف برميل.

أيضا بلغت احتياطات الكامرون النفطية 85 مليون برميل وإنتاجها 83 ألف برميل يوميا ، ويلي هذه الدول مجموعة أخرى في غرب إفريقيا ذوات الإنتاج الضعيف مثل ساحل العاج و غانا.

¹ المرجع السابق. ص ص 6-7.

ث- منطقة جنوب إفريقيا :

أبرز المنتجين فيها هم: (انجولا، جنوب إفريقيا، زامبيا، زيمبابوي)، وقد تحولت انجولا مؤخرا إلى نقطة صراع بين الشركات العالمية والأمريكية خصوصا، خاصة بعد تضاعف إنتاجها من النفط ليصل إلى مليوني برميل يوميا، محتلة بذلك المركز الثاني بعد نيجيريا.

تصدر انجولا 40% من إنتاجها للولايات المتحدة الأمريكية لتصبح بذلك ثامن مزود أمريكا بالنفط الخام علة مستوى العالم، ويقدر الاحتياطي فيها بـ 25 مليار برميل ، أما زامبيا فتنتج 120 ألف برميل يوميا، ومدغشقر 90 ألف برميل يوميا.¹

4- السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية:

في ضوء ذلك، أدت نهاية الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن العشرين، إلى ظهور اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، أخذت تركز على ضرورة تفعيل الحضور في القارة الأفريقية باستخدام أساليب متعددة أكثر مرونة، والعمل على تثبيت وجودها وتقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية بوصفها مناطق إستراتيجية غنية بمصادر الطاقة النفطية ، وجاءت الإستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية بوصفها إحدى وسائل حضورها في تلك المنطقتين ، إذ أنها تعد إحدى الأدوات الفعالة في تنفيذ سياستها الخارجية، و التي جاءت كالتالي:

أ- السياسة العسكرية:

إن السعي الأمريكي لإنشاء مراكز وقواعد عسكرية لها في قارة أفريقيا، يأتي في إطار سياستها الرامية إلى تكثيف وجودها في القارة، عبر بناء القواعد العسكرية في تلك البلدان، فقد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش 2002 عن مبدأ جديد في السياسة الخارجية الأمريكية عرف بمبدأ بوش، الذي اعتمدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد، ويقوم على أساس استخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها.

في إطار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى تكثيف وجودها العسكري في القارة زارا رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق في 2002 (اريتريا، إثيوبيا، جيبوتي) لغرض تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الجولة بعدة مكاسب مهمة منها موافقة الدول الأفريقية الثلاث على السماح للطائرات الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها وكذلك تقديم المعلومات العسكرية والسماح للبحرية الأمريكية بحرية الحركة.²

أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أنها ستنتشر قواتها في قواعد عسكرية في دول أفريقية أخرى، من بينها (مالي والجزائر) مشيرة إلى إن هذه القواعد قد تستخدم لإجراء تدريبات دورية وتوجه ضربات للإرهابيين.

¹المرجع السابق.8-9.

²محمد جودت عامر، مرجع سابق.ص 75.

وتعد منطقة الغرب الأفريقي حالياً من أهم المناطق التي تهتم بها السياسة الأمريكية نظراً لما تمتلكه هذه المنطقة من ثروة نفطية هائلة حيث كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من وجودها في هذه المنطقة عبر تعاونها العسكري مع دول هذه المنطقة ، حيث يعدّ التواجد العسكري الأمريكي أحد أدواتها للتدخل في المنطقة لتأمين منابع النفط الواعدة في منطقة الغرب الإفريقي وضمان وصوله إليها ، وقد ذكرت مؤسسة (Oxford Analytical) للأبحاث والدراسات في عام 2003 أن (الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية) قد توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يسمح للجيش الأمريكي باستخدام مطارات هذه الدول ، هذا فضلاً عن اتفاقيات أمنية أخرى تم توقيعها بين الولايات المتحدة الأمريكية و(غانا وساحل العاج والسنغال وزامبيا)، كما تدرس الولايات المتحدة الأمريكية خيار إقامة قواعد جوية في كل من (بنين وساحل العاج ونيجيريا).

الجدير بالذكر أن أهم الدوافع التي تسوق الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة قواعد في منطقة الساحل الغربي لأفريقيا هو تأمين خط النفط الذي يربط تشاد بالكاميرون والذي ضخ ما يعادل 250 ألف برميل من النفط الخام يومياً عبر الأطلسي عام 2002، ومنطقة خليج غينيا الذي تعدى إنتاجها النفطي ثلاثة مليون برميل من النفط يومياً.¹

الإستراتيجية السياسية:

احتلت أفريقيا أهمية متزايدة في جدول اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش الذي عدّها من أولويات سياسته الخارجية ، وقد جاء هذا الإهتمام انسجاماً مع السياسة الأمريكية الرامية إلى التوسع في القارة على مختلف الأصعدة، ومنها الصعيد السياسي.

بعد وصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش للبيت الأبيض قام وزير الخارجية الأسبق كولن باول، وهو من أصول أفريقية بزيارة إلى أربعة دول أفريقية هي (أوغندا، مالي، جنوب إفريقيا، وكينيا) في 2001 أعقبها في العام نفسه زيارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى خمسة دول أفريقي هي: (نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، وأوغندا) لغرض تأمين مصادر الطاقة ، وقد ظهر هذا التوجه واضحاً في كتابات وتصريحات المحافظين الجدد أمثال بول وولفوويتز وريتشارد بيرل وديك تشيني الذي أشار في تقرير أعده عام 2001 حول السياسة القومية الأمريكية للطاقة أن أفريقيا ستكون إحدى المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز، ومما ضاعف من التحول تجاه النفط الأفريقي هو زيادة الإنتاج النفطي الأفريقي و القرب الجغرافي من الولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 2002 أكد والتر كانستايئر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية أن النفط الأفريقي أصبح يشكل مصلحة إستراتيجية قومية لأمريكا، و قد جاءت هذه الزيارة أيضاً لتجسيد التوجه الأمريكي نحو القارة والعمل على بناء وتوطيد العلاقات الأمريكية-الأفريقية سبيلاً لتحقيق أهدافها ومصالحها.²

¹المرجع السابق.ص ص.76-78.

²المرجع السابق.ص ص.64-65.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

كما قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد توليه السلطة في الولايات المتحدة بزيارة إلى القاهرة في 04/06/2009 أعقبها زيارته لغانا يومي 10-11 جويلية 2009 ليؤكد التزامه بعوده للناخبين أثناء حملته الانتخابية، فلقد حظيت أفريقيا بنصيب لا بأس به من الاهتمام أثناء الحملة الانتخابية، وكان أوباما وأثناء زيارته لغانا يتطلع إلى رسم الخطوط العامة لنهج إدارته في التعامل مع القارة الأفريقية المختلفة، وهو ما أكده في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس النواب الغاني شدد من خلاله على الشراكة مع بلدان إفريقيا .

وبعد أقل من شهر من زيارة أوباما جاءت زيارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هيلاري كلينتون الى سبع دول أفريقية (كينيا، جنوب أفريقيا، انغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم نيجيريا، وليبيريا، و جزر القمر) لتحديد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية إزاء أفريقيا في إدارة أوباما .¹

ب- السياسة الاقتصادية:

تجسدت الرؤية الأمريكية التجارية الجديدة في قارة أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان "تقرير العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا"، إذ أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا، وهو ما دفع الولايات المتحدة بالعمل على دمج القارة بمنظومة الاقتصاد العالمي وقد عبر جورج بيرس نائب مساعد وزير الطاقة الأمريكي الأسبق عن تلك الرؤية قائلاً : "لا يمكن للعلاقات الأمريكية - الإفريقية التجارية إلا وان تصبح أوثق في المستقبل، نظراً لكون كل برميل بترول واحد من خمسة براميل تستهلكها الولايات المتحدة في العقود القليلة القادمة سيكون على الأرجح من إفريقيا".²

5- السياسة الأوروبية تجاه القارة الإفريقية في مجال أمن الطاقة:

عرفت نهاية الحرب الباردة اشتداد في التنافس على القارة الإفريقية من قبل الدول الغربية و بالخصوص الدول الأوروبية (فرنسا ، بريطانيا) وقبل ذلك ، وأثناء الحرب الباردة كانت الساحة الإفريقية مجالاً مفتوحاً للقوى الأوروبية بحكم علاقاتها التاريخية مع إفريقيا، وهي في تلك الفترة الحليف و الوكيل للولايات المتحدة في المنطقة ضد المصالح السوفياتية و بتغيير الأوضاع الدولية سعت القوى الأوروبية (فرنسا و بريطانيا) على انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة ، و بالخصوص الاقتصادية و ذلك في إطار التنافس الأمريكي الجديد على القارة الإفريقية .

¹المرجع السابق. ص ص. 66-67.

²غازي فيصل حسين، "العلاقات الجيوسياسية الأمريكية- الإفريقية"، نقلاً عن :

أ- السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا في مجال أمن الطاقة:

أ.أ- الأهداف الفرنسية تجاه إفريقيا في مجال أمن الطاقة:

تشكل القارة الإفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الإفريقية التي عقدت بفرنسا نوفمبر 1994 حيث أكد للحاضرين أنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا ما كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا.

يمكن تحديد أهداف الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية فيما يلي:

- الهيمنة على إفريقيا، وحتى وإن بدا من التصريحات الرسمية غير ذلك، وهو ما أكده مستشار الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، حيث أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية وهي تمثل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة.
- مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة، خاصة بعد الحرب الباردة، وبعد تراجع مكانة بريطانيا وهذا ما نلاحظه من تصريحات المسؤولين الفرنسيين.
- الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا، حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية 13,5 مليار دولار، فضلا عن المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الإفريقية مثل: شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال، واستثمارات النفط في الكونغو برازافيل والتي تقوم بها شركة (أ.و.ال.إف.اكستان) ويتراوح حجم استثماراتها خلال العقدين القادمين بين 40 و 60 مليار دولار.¹

تتبع السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997 والذي عرف باسم "مشروع إفريقيا".

أ.ب- الإستراتيجية الفرنسية تجاه إفريقيا في مجال أمن الطاقة:

يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة، فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها ويؤدي هذا الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة، الأمر الذي يمكنها من الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية والتي تستلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية كالمحروقات، واليورانيوم، ومن المعروف أن المخزون من هذه المواد في القارة الإفريقية كبير بالقياس إلى المخزون العالمي.

¹ مغاوري شلبي، "الصراع الرمادي على القارة السوداء"، نقلا عن :

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

تصبح الدولة قوة كبرى حينما تصل إلى التأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلاصة مركزها في القارة الإفريقية، السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فمثلا تعطي القاعدة الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة هامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي أو التجاري، وذلك لمشاطأته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج العربي، بالإضافة إلى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

على المستوى الدبلوماسي تتيح العلاقات المتعددة و القوية بين فرنسا والدول الإفريقية إلى مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيه.¹

ب- السياسة البريطانية تجاه إفريقيا في مجال أمن الطاقة:

تعد إنجلترا من الدول الأوروبية التي كانت صاحبة أقوى نفوذ في إفريقيا إبان الاستعمار، وبصفة خاصة في منطقة حوض النيل والجنوب الإفريقي، وهي ترتبط حتى بعد استقلال الدول الإفريقية عنها بعدة روابط ومصالح مع لقارة الإفريقية، كما أنها تقدم لدول القارة قدرا لا بأس به من المساعدات.

ب.أ- أهداف السياسة البريطانية في إفريقيا في مجال أمن الطاقة :

أخذت بريطانيا تهتم في الآونة الأخيرة بالقارة الإفريقية وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- مواجهة النفوذ الأمريكي والفرنسي المتزايد في القارة.
- الاستفاد من السوق الإفريقية الضخمة 700 مليون نسمة للترويج للمنتجات البريطانية.
- الاستفاد من المواد الخام الموجودة في بعض الدول، وحماية مصالح الشركات البريطانية العاملة هناك (البترول في نيجيريا، الماس في سيراليون)².

ب.ب- الإستراتيجية البريطانية تجاه إفريقيا في مجال أمن الطاقة :

تعتمد بريطانيا على تحقيق أهدافها في القارة الإفريقية على مايلي :

إسقاط بعض الديون المحدودة عن الدول الإفريقية وتحاول بريطانيا ربط إسقاط هذه الديون بحدوث تطورات اقتصادية (برامج التكيف الهيكلي) والديمقراطية (نظام حكم ديمقراطي)، واحترام حقوق الإنسان وكمثال على ذلك:

¹ راوية توفيق، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، نقلا عن :

www.albayan-magazine.Com/files/africo/index.htm

بتاريخ: 2010/05/18 على الساعة: 18:54.

² دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005. ص. 229.

الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول

قضية السودان فإن موقف بريطانيا واضح وصريح بالنسبة لهذه القضية، فهي تعارض مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، فضلا عن تأييدها قيام دولة مسيحية ديمقراطية جنوبية تحول دون تدفق الإسلام العربي من شمال إفريقيا إلى جنوبها، ومما زاد من دعم بريطانيا للجنوبيين ظهور النفط في السودان.

الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع النظم الصديقة، ومعارضة أي محاولات انقلابية تتعرض لها هذه النظم، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية خاصة من ناحية الموارد الأولية والمعادن وهيمنتها في المنطقة.

التدخل المحدود في بعض بؤر التوتر والصراع كما حدث في السيراليون، وفي أغلب الأحيان يتم استخدام أسلوب حظر الصادرات العسكرية كما حدث في زيمبابوي إبان الانتخابات التي تمت عام 2000.¹

يتضح مما سبق أنه منذ بداية منتصف التسعينيات ساد التنافس على القارة الإفريقية بين القوى الأوروبية من جهة وبين الـ.و.م.أ من جهة أخرى وذلك نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثماريا وتجاريا، بالإضافة إلى ما تمثله القارة من الناحية الجغرافية والإستراتيجية حيث تملك أعلى وأندر المعادن الثمينة وكذا المواد الأولية خاصة منها النفط التي تزايدت أهميته في القارة بعد الاكتشافات الجديدة في كل أنحاء القارة.

سعت كل من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مجموعة من الوسائل و الإستراتيجيات من أجل الاستحواذ على ما تملكه القارة الإفريقية من مصادر للطاقة ، وذلك من أجل تحقيق مصالحها المختلفة.²

ما توصلت إليه الدراسة خلال هذا الفصل أن هو أن الدول لتحقيق أمنها الطاقوي وضعت إستراتيجيات وسياسات تقوم على مجموعة من المرتكزات، و أهمها: ضمان وفرة الموارد الطاقوية الكافية لتلبية احتياجاتها، و أن تكون إمدادات موثوقة و تدفقها مضمون بالقدرة على حمايتها و ردع كل ما من شأنه إحداث اضطراب في التزويد، و العمل على تحسين كفاءة الطاقة، والحصول على الموارد الطاقوية بأسعار معقولة لا تثقل كثيرا كاهل الخزينة الدول من جهة، إلى جانب مبدأ حاسم و هو مبدأ التنوع في مصادر الإمدادات، لتقادي الاعتماد الكبير على منطقة واحدة في التزود بالطاقة، و المتمثلة في الشرق الأوسط بالنسبة مع ما تعرفه تلك المنطقة من اضطرابات، و ذلك عبر نقل الطاقة من مناطق مختلفة من العالم.

¹ المرجع السابق.ص ص.230-235.

² المرجع السابق، ص 235.

الفصل الثالث:

أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر دولة اقتصادية وعسكرية في العالم تحتل المرتبة الأولى في الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة مما جعل السياسة الخارجية الأمريكية توجه اهتمامها حيال هذه الأقاليم و تقويض قدرة القوى الكبرى على المنافسة في هذه المناطق.

من خلاله تناولت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى إبراز أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، بيان أهمية الطاقة و مدى انعكاسها على تحديد ورسم أهداف سياستها الخارجية، ومدى تأثير محدودية مصادر الطاقة في سياستها الخارجية.

كما عمد هذا الفصل إلى دراسة أدوات السياسة الخارجية الأمريكية حيال مصادر الطاقة النفطية و قد تم اخذ كل من (العراق و بحر قزوين) كنماذج. وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مجموعة من المباحث:

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة.

المبحث الثاني: السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: دوائر تحرك السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين مصادر الطاقة.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية الحقل الأبرز في الدراسة ضمن المحاور العلمية للدراسات الدولية، وذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ و تحقيق مصالحها الخارجية، حيث تتميز سياستها بالتعقيد والتداخل وكثافة المحاور والتوجهات، نظرا لحجم نفوذها وامتداد عمقها الاستراتيجي إلى مختلف مناطق النفوذ في العالم.

ودون شك أن دراسة الظواهر الدولية تنطلق عادة من خلفية مفاهيمية ونظرية، لان دراسة أي موضوع أو ظاهرة دولية ينطلق من المرتكزات المعرفية والمرجعية النظرية،بالإضافة إلى محددات وأهداف السياسة الخارجية.

المطلب الأول: الخلفية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة :

1- الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة:

لا يوجد مفهوم محدد تطرحه الولايات المتحدة لمفهومها لأمن الطاقة في سياستها الخارجية ، وإنما من واقع إستراتيجية الأمن القومي و كذلك السياسات الأمريكية المتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل لمعالم الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في سياستها الخارجية، من خلا العلاقة التأثيرية بين أمن الطاقة و أمن الدولة القومي ، حيث أضحي الأول أحد مكونات الثاني ، وأصبح صونه و حمايته لا تغفل أهمية من حماية أراضي الدولة ضد العدوان الخارجي في ظل التنافس الدولي ،وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيلاء مفهوم امن الطاقة أهمية متعظمة في سياستها الخارجية و إستراتيجيتها للأمن القومي ، سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات أو بتنويع خياراتها لأمن الطاقة و البحث عن مصادر جديدة .¹

من منطلق ربط الولايات المتحدة الأمريكية أمن الطاقة بالأمن القومي، وسخرت في سياستها الخارجية جميع الوسائل لتحقيق الاستقرار في الدول الرئيسية المنتجة، وهو هدف دائما ما تعلنه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية.²

2- الخلفية النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة :

أ- الطرح الواقعي لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة :

يرى الواقعيون أن الدول هي الوحدات الأساسية المكونة لعالم العلاقات الدولية، هذه الدول كيانات عقلانية تتصرف بشكل واعي لتأمين بقائها وتعظيم مصالحها القومية،اعتمدت الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول (القوة، المصلحة، هاجس الأمن والبقاء وأخلاقية السلوكيات الدولية).

¹ عمر عبد العاطي ، مرجع سابق.ص 59.

² خديجة عرفة ، مرجع سابق.ص 75.

بما أن الدولة هي المرجعية الأساسية في التحليل و تحصر الأمن في البعد العسكري فقط ، فهي لا تصنف العامل الاقتصادي ضمن السياسات العليا ، إلا أن الأمر بالنسبة للنفط كان دائما مغايرا و مختلفا ، حيث نجد بعض المفكرين الواقعيين أمثال "ريتشارد يولمان" و **جيسكا ماتيويس** اهتموا بالأبعاد السياسية و الاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن ، فقد لاحظوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة، و ذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ، و تم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي و التبعية النفطية بالأمن القومي مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، و اعتبر الكثير من الدارسين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور و تشابك العلاقات الاقتصادية ، كما أن المنظور الواقعي التقليدي يربط البعد الاقتصادي للأمن الذي يتمثل في القوة العسكرية للدولة ، فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية و المالية للقوة العسكرية للدولة ، و التي تساعدنا للدخول في سباق التسلح ، وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع القدرات و الإمكانيات المتاحة لها ، كما يمكن تحويل قوة عمل القدرات الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض الإنتاج العسكري.¹

ب-الطرح الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة :

الليبرالية عموما هي عبارة عن توجه فكري يهتم بضمان وترقية حرية الأفراد في العلاقات الدولية، و تعتبر الليبرالية توجه سياسي اقتصادي إيديولوجي يهتم بترقية الاقتصاد الليبرالي في النظام الدولي، تنقسم الليبرالية مثل الواقعية إلى الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة.

يعتبر الرئيس الأمريكي "ويدرو ويلسن **Ouidro Wilson** أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في 8جانفي 1918.

ظهرت الليبرالية الجديدة في 1973 على خلف أزمة ارتفاع أسعار النفط ،حيث سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نوع من التعاون وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل ، حيث يعتبر الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول بالإضافة إلى بروز أجنداث جديدة حول القضايا الجديدة مثل قضايا أمن الطاقة التي تعتبر المدخل الرئيسي للنيوليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، أي عالم القطبية الأحادية المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب النيوليبرالية أن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها في بيئة تتميز بالتعاون ، فهم يرون انه يمكن تحقيق مكاسب مطلقة من خلال التعاون الذي يوفر الثقة و السلامة بين المصدرين و المستوردين.

إضافة إلى ذلك فهم يرون انه يمكن تحقيق امن الطاقة من خلال قوى الطلب و العرض في السوق ،بحيث أن معظم اقتصاديات الدول المنتجة تعتمد بشكل رئيسي على هته الموارد.

¹الوليد أبو حنيفة ،مرجع سابق.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

كما يرو دعاة هذه النظرية أن الحماية والهيمنة الأمريكية لمصادر الطاقة سيقص من الصراعات الإقليمية ويساعد على تحقيق الأمن والسلام الدوليين من خلال تعزيز فرص السلام الديمقراطي.¹

ت-الطرح البنائي في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

تتصف البنائية بتركيزها على دور الهوية والثقافية في تشكيل الفعل السياسي للدولة، كما يولي البنائيون أهمية كبيرة للطريقة التي يحقق بها الفاعلون مصالحهم، من خلال تسيير المصالح على أساس الهويات الاجتماعية للأفراد أو الدول ذات الصلة بها، حيث يقول ألكسندر وانتد **Alexander wentd** الهويات هي أساس المصالح.

بإسقاط أفكار البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية فإن ستيفن كراسنر **Steve Crasner** يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعتيدة الأيدلوجية أكثر من أنها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة. يؤكد آرنست ماي **Arnest mai** "على أهمية الثقافة والهوية في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالاً واحداً "من نحن"

من خلال هذا الطرح يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت في تأمينها لمصادر الطاقة تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم (أفلام، مواد استهلاكية، أطعمة... إلخ) وهذا ما أكده جوزيف ناي على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية) ، القوة الناجمة تكمن في القدرة على جلب الإلتباع والتقليد التي تعتبر أكثر إقناعاً من الحجة ، حيث قال جوزيف ناي "أن الهدف هو جعل الآخرين يفعلون ما أريده أنا دون إرغام".

قد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الوسيلة تجاه كل من دول افريقيا و أمريكا اللاتينية من أجل تسهيل عملية الاستحواذ على مصادر الطاقة من خلال نشر الثقافة الفكرية من حيث إلهام الآخرين والتأثير عليهم وهي المعايير التي تدافع عنها الدولة كحقوق الإنسان والديمقراطية، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلومات.

ظهر دور البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر وضوحاً عند كريس براون **brown chris** عند قوله: "أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل اتجاه ذلك وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير بخدمة المصالح الخاصة"².

¹قاسم أسماء أمينة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و انعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات دولية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة ' 2015 . صص 43-45.

²المرجع السابق، ص ص 45-46.

المطلب الثاني: محددات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة:

أولاً- محددات السياسة الخارجية الأمريكية في مجال امن الطاقة:

1-المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية في مجال امن الطاقة:

أ- المحددات الاقتصادية للسياسة الأمريكية في مجال امن الطاقة:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية إلى ضمان تدفق النفط إليها وبأسعار زهيدة لضمان نموها الاقتصادي خصوصاً وأن الصناعات الكبرى والعلاقة قائمة على أساس انه لا يوجد بديل عن النفط كمصدر طاقة لها، ويرى اقتصاديون أمريكيون أن توفر الطاقة ورؤوس الأموال سيجعل إمكانية تعزيز النمو الاقتصادي الأمريكي متاح، ومن جانب آخر يتضح دور النفط في النمو الاقتصادي الأمريكي من خلال الضرائب المفروضة عليه كمصدر للطاقة ، وتعد الضرائب المفروضة على النفط من بين أكبر مصادر تمويل الاقتصاد الأمريكي ، فمثلاً تصل إلى %26 من سعر لتر البنزين أو الديزل و يعدّ النفط مصدراً طاقياً ذا أهمية قصوى للاقتصاد الأمريكي ،فهو بمثابة الدم الذي يسري في شريان المؤسسات الاقتصادية .

تتبع أهمية النفط تلك بالنسبة للاقتصاد الأمريكي عبر النظر إلى حجم الاستهلاك الأمريكي له ، و هو ما جعل مسألة الوصول إلى منابعه الغنية و الهيمنة عليها بصورة متواصلة للحصول عليها بأسعار ملائمة، تحتل حيزاً كبيراً في الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية و أولوية من أولويات سياستها الخارجية¹

إن النفط يمثل الوسيلة للنمو الاقتصادي الأمريكي لما له من دور مهم وكبير في الصناعة وخصوصاً الصناعات التكنولوجية التي تعتمد على النفط بشكل أساسي والتي تحتل مكانة كبيرة في الناتج الأمريكي ، فضلاً عن استخدام الطاقة النفطية في الزراعة ومجالات أخرى ، وبما إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك هذه الكميات الكبيرة من النفط الذي يباع للمستهلك الأمريكي .

من جهة أخرى أدت التطورات العلمية السريعة إلى إحداث ثورة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة و هو ما انعكس بدوره على السياسة العامة عامة و السياسة الخارجية خاصة ، إذ أصبحت تتوفر على أدوات مهمة في تنفيذ مقاصدها ، و فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية انتهت تلك التطورات إلى تعزيز أدوات السياسة الأمريكية الرامية إلى تجسيد السيطرة العالمية فهي تعد أكثر الدول الصناعية في السيطرة على نظم المعلومات ، كما أنها تمتلك قدرة علمية - تكنولوجية لا تضاهيها أي دولة أخرى ، وقد رتبت هذه المتغيرات جملة من الحقائق الأساسية التي عززت في النهاية الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية²

أصبح التطور التكنولوجي يلعب دوراً كبيراً في تحديد الهرم الدولي وتحديد المراتب المختلفة في إطاره ، فالدول المتقدمة تكنولوجياً تتمتع بالميزة و القدرة على اعتلاء قمة الهرم الدولي كون التكنولوجيا تتسابق على الاقتصاد و على التكنولوجيا المستخدمة في الجانب العسكري ، و في كلا الحالتين سيكون موقع الدولة أعلى في الهرم الدولي لمن يملك السبق فيهما.

¹ سعد حقي توفيق، مرجع سابق.ص.ص 1-2.

² محمد جودت عامر، مرجع سابق.ص.ص 3.

هنا تظهر أهمية النفط ودوره في التطور التكنولوجي ، إذ يقول مايكل كوكس لآب للولايات المتحدة الأمريكية من استغلال الطاقة النفطية في التطور التكنولوجي حيث يبين بأن حروب اليوم هي حروب تكنولوجية أكثر من كونها حروب تقليدية ، وإذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في قيادة العالم لآب لها من أتباع سياسة قائمة على القوة الناعمة أي التأثير على سياسات الآخريين عبر المعلوماتية والتطور التكنولوجي و كي يتم مثل هكذا تطور فإنه بحاجة إلى موارد و طاقة و اقتصاد ديناميكي تنافسي و قدرة عالية على البحث و التطوير ، و يتيح النفط مباشرة أو من خلال تحوله إلى قوة اقتصادية معظم العوامل الدافعة إلى التطور التكنولوجي لمن يملك قدرة على استخدامها و توظيفها.¹

ب- المحددات العسكرية للسياسة الأمريكية في مجال امن الطاقة :

تعدّ القوة العسكرية من أهم المتغيرات المؤثرة في أهمية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تعتمد على قوتها العسكرية بشكل رئيس من اجل فرض سياستها الخارجية ومن ثم تحقيق أهدافها ، لذا فهي تسعى دائما إلى تطوير قوتها العسكرية ، وهذا لا يمكن تحقيقها ما لم تتوفر مصادر الطاقة وخصوصا النفط لمثل هذه الصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة ، حيث تعد وزارة الدفاع الأمريكية واحدة من اكبر المؤسسات المستهلكة للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إنها استهلكت 34% من إجمالي استهلاك الوقود الحكومي الأمريكي، القوة الجوية 25% ، البحري 33% ، الجيش 7%، وهيئات وزارة الدفاع الأخرى و يستخدم المجمع الصناعي العسكري حوالي 460 مليون برميل من الوقود سنويا بمتوسط 126 ألف برميل من الوقود يوميا.²

عبر ما تقدم تتضح أهمية الطاقة النفطية بالنسبة للقوة العسكرية الأمريكية حيث إن هذه الكميات الكبيرة من الطاقة المستهلكة من قبل وزارة الدفاع والمجمع الصناعي العسكري الأمريكي تجعل منها أداة ضغط على صناع القرار الأمريكي بهدف التأثير على سلوكهم داخليا وخارجيا من اجل ضمان تدفق الوقود إليها وبأسعار مناسبة، فوزارة الدفاع أداة الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسة في تنفيذ سياستها الخارجية و ضمان حماية مصالحها عالميا، وان المجمع الصناعي العسكري يعدّ من أهم المؤسسات المؤثرة على صناع القرار الأمريكي بطريقة مباشرة كونها أداة ضامنة للريادة العالمية عبر صناعاته العسكرية و قوته التنظيمية ، أو غير مباشرة عن طريق مراكز الدراسات والبحوث التي تمولها مؤسسات هذا المجمع ، و بالمحصلة تعدّ من اهم المؤسسات المؤثرة في رسم السياسة الأمريكية وخصوصا السياسة الخارجية.³

2- المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية في مجال امن الطاقة:

يقصد بالمحددات الخارجية تلك المتغيرات التي تحدث على الساحة الدولية والتي من شأنها أن تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية ، خصوصا و أن مسألة أمن الطاقة تشغل الساحة الدولية كافة لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الدول وانعكاساتها على سياستها الخارجية، وأهم هذه المحددات :

¹قاسم أسماء أمينة ،مرجع سابق.ص ص 37-41 .

²المرجع السابق. ص ص 42-43 .

³المرجع السابق. ص ص 43-48 .

أ- الوحدات الدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة :

يوجد تباين في وفرة مصادر الطاقة بين أقاليم العالم المختلفة ، إذ إن هناك مناطق غنية بمصادر الطاقة وخصوصا النفط ، هذه الوفرة جعلت تلك المناطق محط أنظار السياسة الخارجية للعديد من الوحدات الدولية ، التي ترى بأن السيطرة على هذه المناطق يعد مكسبا اقتصاديا كبيرا بالنسبة لها و لمصلحتها القومية مما يؤدي إلى التنافس الدولي الذي يلعب دورا مؤثرا على السياسة الأمريكية ، كونه يمارس تأثيره من قاعدة إن بلوغ مراتب الرفاهية و الريادة في العالم تعتمد منطق الأداء و بناء عناصر القوة و علامات التعاون مع الدول الأخرى و هو منطق بعيد عن الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا إنه سيقود عاجلا أم آجلا إلى الصراع معها في بعض المجالات ، ولعل أهم القوى التي تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط هي كل من : (الصين و اليابان و الاتحاد الأوروبي) .

تعد الصين إحدى القوى الاقتصادية الفاعلة في الساحة الدولية و تحديدا بعد عقد التسعينيات من القرن الماضي ، إذ اخذ نفوذها يتسع في جميع مناطق و دول العالم وواحدة من المؤشرات على هذا الاتساع هو الناتج المحلي الإجمالي وذلك بفعل التطور و النمو الاقتصادي الذي حققته في مختلف القطاعات الاقتصادية، و هذا دفعها للتوجه خارج حدودها الوطنية بحثا عن المواد الخام الأولية لاسيما النفط الذي تحتاجه صناعاتها بعد إن تحولت في عام 1993 من مصدر للنفط إلى مستورد له، ومن أجل إن تحافظ الصين على وتيرة النمو الاقتصادي فأنها تحتاج إلى أن تكون لها مصادر آمنة من الطاقة ، و يلاحظ انه قد ازداد الطلب الصيني على النفط فهذا التوسع في الطلب على النفط الذي شهدته الصين ، جعل منها منافسا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا و إن الصين استفادت من النهج الذي تنتهجه الولايات المتحدة في التعامل الدولي ، إذ لم تستخدم الصين النمط الأمريكي من حيث استخدام القوة العسكرية ، للسيطرة على الموارد ، إنما لجأت إلى صيغة التعاون مع الأقاليم المنتجة ، و إلى الاستثمار طويل الأجل فيها .

أما اليابان قد استمدت مكانتها العالمية عبر اعتمادها على الصناعات الثقيلة القائمة على تحويل المواد الأولية المستوردة ، فهي تحتل المركز الأول في صناعة الحديد و الصلب في العالم ، و ثالث قوة في تكرير النفط، و أول منتج للسيارات ، و تسهم بنحو 40% من الإنتاج العالمي للسيارات ، و ما كان لها إن تحصل على هذا المركز المتقدم إلا اعتمادا على التقدم التكنولوجي و معدلات الاستهلاك العالية للطاقة، هي اكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على مصادر الطاقة و خصوصا النفط الذي يعد الحجر الأساس للصناعات اليابانية المتطورة ، هذا بدوره يوضح اعتماد اليابان و اقتصادها على النفط الخارجي و العمل على ضمان تدفقه إليها بأسعار مناسبة ، وهذا يجعلها في منافسة مع الدول الكبرى الصناعية بشكل عام و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص .

يمثل الاتحاد الأوروبي احد الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي ، فهو يمتلك إمكانيات اقتصادية تؤهله ليكون قوة اقتصادية عظمى في العالم ، إذ يعد من أكبر القوى والتكتلات الاقتصادية العالمية من حيث القدرة الإنتاجية و التبادل التجاري الدولي و كونها سوقا عالمية ضخمة .

و بالرغم من ذلك إلا أن الاتحاد الأوروبي تضمن العجز في الاستهلاك النفطي عبر الاستيراد ، و يأتي اغلبه من مصادر عدة أهمها (روسيا و شمال أفريقيا و دول الخليج العربية) و تسعى لضمان وجودها في المناطق التي

تعد غنية بالطاقة النفطية ، وهذا بدوره يجعل الاتحاد الأوربي في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية الساعية هي الأخرى في تثبيت وجودها في هذه المناطق.¹

ب- المنظمات الدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة :

تؤثر المنظمات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير ، و تأخذ المنظمات الدولية شكلا تنظيميا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها ، كما تؤثر المنظمات الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول و من أمثلة المؤسسات التي أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية نجد :

• منظمة الأوبك كمؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة:

قد كان تأثير هذه المنظمة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة عن طريق حظر عام 1973 م وقد كان تأثيرا كبيرا في الاقتصاد الأمريكي الذي انعكس بشكل واضح على سياستها الخارجية ، فالولايات المتحدة لم تكن مستعدة ببناء مخزون استراتيجي لمواجهة الحظر ، هذا بالإضافة إلى أن الدول التي كانت تمد الولايات المتحدة بما قد تحتاج إليه من بترول - وهي فنزويلا ومنطقة البحر الكاريبي وكندا - أصبحت غير قادرة على مواجهة الزيادة في الطلب الأمريكي وسد النقص ، فالحقول الأمريكية في تلك الفترة انخفض معدل إنتاجها من النفط بمعدل 1,2% سنويا ، وفنزويلا وكندا ليس لديهما الاحتياطي الكافي لمواجهة متطلبات زيادة الاستهلاك في أمريكا ، التي بلغت في نهاية 1972 م أكثر من 5% فأصبح حكام أمريكا يشعرون بأن المنطقة الوحيدة في العالم القادرة على إمدادهم بما يحتاجون إليه من نפט هي المنطقة العربية.

قد طبّق الحظر في وقت كان فيه إنتاج دول الأوبك عند الطاقة الإنتاجية القصوى ، فلم يكن بمقدور الدول الغير العربية في المنظمة تعويض الخفض في الإنتاج العربي. لذا نجد أن حظر عام 1973م أحدث تأثيرا كبيرا ، فقد أحدث حظر عام 1973م نقصاً في الإمدادات النفطية يتراوح بين 5,2-5,3 مليون برميل في اليوم الواحد ، وهذا الحظر إذا استمر سيزيد نسبة تأثيره على الاقتصاد الأمريكي ؛ لان التوسع في الصناعة وفي مجالات التنمية الأخرى سيتوقف عند مستوى منخفض ، أو يكون بنسبه مئوية ضئيلة وقد ذكر كيسنجر في سبتمبر 1975م هذا التأثير للحظر عندما قال : " إن حظر تصدير النفط ، الذي اقترن بزيادة في أسعار النفط من قبل منظمة الأوبك ، قد كلف الأمريكيين نصف مليون من أماكن العمل ،وما يزيد على عشره مليارات دولار من الدخل الوطني ، ورفع مؤشر الأسعار بنسبة 5% " كما ذكر نيكسون في مذكراته : "إن حظر النفط العربي سبب انخفاضاً في الإنتاج الاقتصادي الأمريكي بنسبة خمسة عشر بليون دولار خلال الربع الأول من عام 1974م ، كان لها تأثير إيجابي واحد أنها جعلت الوعي الخاص بالطاقة جزءاً من الحياة الأمريكية" هذا التأثير لحظر النفط يبين مدى اعتماد الولايات المتحدة على نפט العرب ، الأمر الذي جعلها تتخذ عدة تدابير سريعة لإنهاء الحظر ، وهذا يوضح لنا مدى حرص الولايات المتحدة على الحصول على نפט.²

¹ خديجة محجوب محمد صالح، مرجع سابق، ص 62.

² المرجع السابق، ص 63.

• الشركات النفطية كمؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة:

تتميز الشركات النفطية بدورها الفاعل المؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، وهناك سمات تتميز بها هذه الشركات عن غيرها من الشركات الرأسمالية التصنيعية الأخرى، تتمثل أولى هذه السمات بأن على شركة النفط الوصول الأراضي الخارجية لحفر آبار النفط، وهذا بدوره يعني ان على شركات النفط إن تتكيف مع مجموعة من الأصول، والترتيبات القانونية التي تحكم الوصول إلى تلك الممتلكات والموارد النفطية الوطنية فيها. أما السمة الثانية فهي من ناحية إن الشركات النفطية الأمريكية تختلف عن الشركات الرأسمالية التصنيعية الوطنية ، وذلك لان النضوب المتواصل لموردها الطبيعي، مع استخراجها النفط منه وبيعها يعني إنها مدفوعة دفعا لا يرحم بما يمكن تسميته الضرورة الإقليمية (IMPERATIVE TERRITORIAL) إذ يتعين على شركة النفط التحرك باستمرار ناقلة عملياتها من منطقة إلى أخرى ، ومن بلد لآخر ، باحثة عن احتياطات نفطية جديدة لتحل محل تلك الجاري استنزافها فإن فشلت في تعويض الاحتياطات المستنزفة ، لن يطول بها الأمر قبل أن يهبط سعر أسهمها وتبدأ معاناة مجلس إدارتها اثر ذلك ، وذلك لان الاحتياطات النفطية المؤكدة للشركة هي ما يوفر أساس التدفق النقدي لديها والأرباح في المقام الأول ، ويقدر المساهمون برأس مال الشركة القيمة السوقية لأسهمها استنادا إلى حجم ما تبقى من احتياطات نفطية واقعة في مجال عمل الشركة النفطية. بقصد تأمين بيئة مواتية لعملها فأن الشركات النفطية تعمد إلى التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية وعلى صناعات القرار بحثا عن مناطق غنية بالاحتياطات النفطية من اجل ديمومة عملها و أرباحها ، و من اجل إن تصنع تلك السياسة أو تهيئ الظروف الملائمة لعملها.

ث- العمليات السياسية :

تتوافر الاحتياطات النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية من بلدان تشهد صراعات عسكرية أو أهلية لم تحسم ،فضلا عن الكراهية التي تكنها شعوب تلك الدول للولايات المتحدة سواء لسياساتها الخارجية أو لدعمها دولاً ترى شعوب الدول ذات الوفرة للمصادر الطاقة أنها مصدر من مصادر التهديد لها ، و هذا ما يظهر بصورة جلية في منطقة الشرق الأوسط التي تملك **791,145** مليار برميل من الاحتياطات المثبة حسب تقديرات **2013** ، الأمر الذي يجعل أمن الطاقة للولايات المتحدة المعتمد على وارداته النفطية من هذه المنطقة على المحك لعدد من الأسباب منها :

ارتفاع نسبة الكراهية الشعبية في المنطقة تجاه الولايات المتحدة و التي زادت بعد حادثة **11 سبتمبر 2001** و حربها على دولتين إسلاميتين أفغانستان و العراق تحت اسم الحرب على الإرهاب ، ولهذا برى كثير من المسؤولين الأمريكيين و الخبراء السياسيين أن اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة من الخارج يعني استمرار الضغط على سياستها الخارجية خاصة في ظل الاضطرابات السياسية و النزاعات و العمليات الإرهابية، ما يجعل أمن الطاقة الأمريكي في خطر وتوقع توقف إمداداته من وقت إلى آخر.¹

¹ عمر عبد العاطي ،مرجع سابق.ص80-82.

2- أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة:

أ- الأهداف السياسية لتوظيف النفط في السياسة الخارجية الأمريكية:

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق كالفين كولدرج 1923-1929 «إن تفوق الأمم يمكن أن يقوم بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته»، كما يرى وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "هنري كيسنجر" أن هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد، فالولايات المتحدة تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز».

إن دراسة وفهم الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية، باتت ضرورة تفرضها هيمنة الولايات المتحدة على قيادة النظام العالمي، وخصوصاً بعد انتهاء حقبة التوازن القطبي التقليدي في إطار ما يعرف بالحرب الباردة.¹

خلال معظم مرحلة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة متوجسة وخائفة من التهديد السوفيتي والشيوعية، لذا بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لمنع النفوذ السوفيتي من أن يتوغل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وبخاصة ضمان تدفق النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة .

أما في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة وبلوغ الولايات المتحدة قوة منفردة بكل المقاييس وتحديد إدارة القرار السياسي الدولي، فقد بات الأمر مختلفاً بالنسبة لإدارة سوق النفط من مصادره الغنية حتى أماكن استهلاكه الرئيسية في العالم.

كما أصبحت إدارة الصراع الإقليمي والدولي هدفاً سياسياً وجوهرياً لتأمين وحماية النفط من خلال جملة من الأدوات والسياسات التوظيفية التي تبرر تواجد أمريكي بالقرب من المناطق الوفيرة بالنفط.

ففي منطقة الخليج مثلاً، على الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة أخلاقياً وأيديولوجياً بحماية إسرائيل، لكن هدفها الأساس يدور حول ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج عموماً، باعتبار أن الاقتصاد العالمي يحركه النفط، وأن الخليج هو أكبر مستودع للنفط في العالم .

في المرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر من عام 2001، أعادت الإدارة الأمريكية ترتيب أولويات سياستها الخارجية من جديد، مما أدى إلى نشوء سياسة جديدة، تدور حول مجموعة من القضايا الساخنة مثل (مكافحة الإرهاب، نشر حقوق الإنسان، السيطرة على أسلحة الدمار الشامل، ضمان الأمن القومي الأمريكي، والقضاء على الإسلام المتطرف... الخ)، وجميع هذه القضايا كانت تشكل أدوات توظيفية من أجل التحكم بالموارد النفطية ومن ثم إدارة الصراع الدولي وفق أولويات المصالح القومية العليا سواء ما يتعلق بأمنها القومي أو رفاهة مجتمعاتها .

¹ مصطفى احمد عبد، التوظيف الأمريكي للنفط في الصراعات الدولية: (دراسة حالة إيران - روسيا)، رسالة ماجستير، تخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين/العراق، السنة الجامعية 2017، ص 78-79.

في ضوء تلك الترتيبات جاءت الإجراءات العملية للسياسة الخارجية والتي تمثلت في التوسع في القيام بالحروب الإستباقية والوقائية، ومن ثم تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، وبلورة ما كان يسمى بمحور الشر وعزله.¹

استنادا إلى ذلك صار التوجه الأمريكي نحو توظيف سوق النفط والتحكم بالأسعار ارتفاعا أو انخفاضاً كسياسة يراد بها مواجهة الخصوم للضغط عليهم، وعلى الرغم من إن المؤشرات الاقتصادية بكل ما يخص عملية الإنتاج والمعروض النفطي والطلب عليه، بأن يكون له الغلبة في القفزة النفطية، ومنه جاءت المساعي الأمريكية في الهيمنة على الموارد النفطية محددة بثلاث متغيرات :

الأول: الحاجة الأمريكية المتنامية للنفط، لما يشكله من عصب حيوي للصناعة والاستهلاك العام.

الثاني: مصدر رئيس للربح الاحتكاري بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية.

الثالث: كون إن النفط يُعد وسيلة فاعلة للتحكم بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ممارسة أي ضغط على دول العالم كي تتناسق على وفق المسار الأمريكي في تحديد نمط الخارطة النفطية العالمية الجديدة.

بما أن أمن النفط جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، وهذا يؤسس لسلوك أمريكي تطغى عليه سمة الهيمنة من خلال وضع استراتيجيات نفطية شاملة تتضمن جانبين:

1- وضع اليد على مقدرات الطاقة في العالم وتحديد النفط.

2- النقل الصافي لهذا المورد الناضب، من خلال سيطرة شركاتها النفطية العملاقة عبر عقود المشاركة وتراخيص الاستثمار النفطي، مع دور واسع في ممارسة العمل الإداري والتحكم باتجاهات المشاريع الإستخراجية والصناعات الوسيطة، وعلى وفق قاعدة الكلفة المتدنية للوحدة المستخرجة من الحقول النفطية... وهذا الجانب سيعطي سيناريوهات لمستقبل إدارة سوق النفط العالمي سواء باتجاه استمرار هذا النمط، أم باتجاه خطوط التغيير ضمن مدخلات سوق النفط ومخرجاتها.²

ب- الأهداف الاقتصادية لتوظيف النفط في السياسة الخارجية الأمريكية:

تتعدد الأهداف الاقتصادية لتوظيف سوق النفط ومن مدركات إستراتيجية أمريكية، على أن مجمل هذه الأهداف تنصب ضمن المصالح الاقتصادية الأمريكية، غير أن النفط وصناعته وريعه وطرق استثماره في الأسواق العربية والعالمية، جميعها تعد المحور لهذه المصالح، وأهميتها في الاقتصاد الأمريكي.

أولاً: السعي نحو رفع مستوى المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي :

على الرغم من الزخم السياسي والدعم المالي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتتقيد عن الأخير في الأراضي والسواحل الأمريكية، وتساعد الجدل الحديث عن استقلالية الطاقة الأمريكية في ظل توقعات تقرير أفاق الطاقة لعام 2030 بارتفاع احتياطات الولايات المتحدة من النفط الصخري والغاز الصخري، وتوقعات بأن يفوق الإنتاج الأمريكي عددا من الدول المنتجة حالياً، ستظل الولايات المتحدة بحاجة إلى الإمدادات النفطية الخارجية بأسعار متدنية ولأسباب عدة من بينها:-

¹ المرجع السابق. 78-80.

² المرجع السابق. ص ص 81-86.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

1- أن الإنتاج الأمريكي من النفط مستقبلاً، لن يفي بحاجة الولايات المتحدة، والتي هي في تزايد مستمر، فضلاً عن سهولة وقلة تكاليف استخراج النفط الخارجي مقارنة مع تكاليف استخراجه من الأراضي والسواحل الأمريكية، وعليه فإن الولايات المتحدة ستظل تعمل وفق مدركاتها الاقتصادية في استغلال نفط الخارج ومن ثم السيطرة على السوق النفطية لتأمين إمداداتها من النفط وبأسعار معقولة. نظراً لارتفاع تكاليف الطاقة وتقلباتها، تضاعفت أسعار النفط خلال السنوات العشر الماضية، إذ بات أمن الطاقة يشكل مصدراً للقلق المتزايد على الصعيد العالمي، ولا يقتصر الأمر على العالم النامي فحسب، بل يتعداه لدول العالم المتقدم.¹

جدول رقم (6): المخزون النفطي لأعمى خمسة عشر دولة بالمخزون المؤكد حسب إحصائية عام 2015 (بالمليار برميل):

الدولة	المخزون النفطي المؤكد	النسبة من المخزون العالمي %
فرنزويلا	298,3	17,5%
السعودية	267,0	15,7%
كندا	172,9	10,2%
إيران	157,8	9,3%
العراق	150,0	8,8%
الكويت	101,5	6,0%
روسيا	103,2	6,1%
الإمارات	97,8	7,21%
ليبيا	48,4	2,8%
نيجيريا	37,1	2,2%
كازاخستان	30	1,8%
الولايات المتحدة الأمريكية	20,9	1,54%
الصين	18,5	1,18%
قطر	25,7	1,12%
الجزائر	12,2	0,7%

المصدر :

Source : British Petroleum (BP) Statistical Review of World Energy ,June 2015,p8.

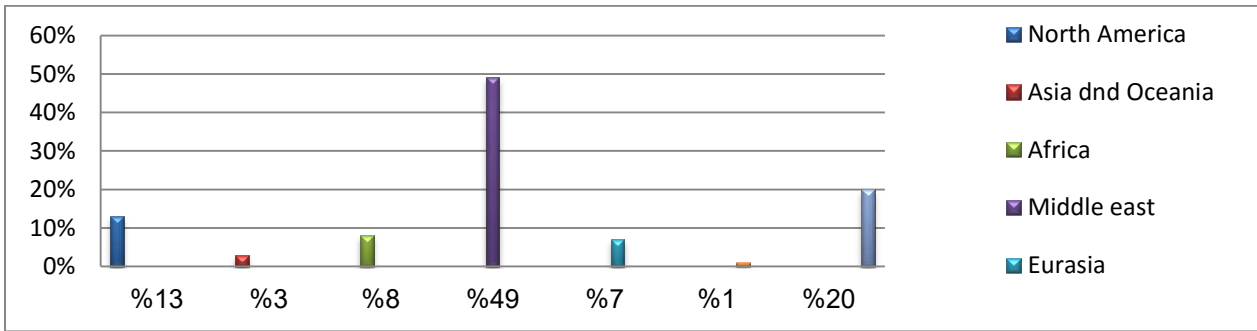
¹المرجع السابق، ص 86.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

قد ركزت الاستراتيجيات للأمن القومي الأمريكي لأعوام (2002، 2006، 2010) على ضرورة سعي الإدارة الأمريكية إلى تعزيز أمن الطاقة الأمريكي من خلال بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، إذ تكمن أهمية هذا المخزون في كونه احتياطيًا نفطياً يجري تخزينه في الدول الصناعية والمستهلكة للنفط، وتأمين الإمدادات النفطية في حال انقطاعها أو في حالة الأزمات.

تحتوي منطقة الشرق الأوسط نسبة عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد، وتقدر بحسب تقديرات إدارة وكالة الطاقة الأمريكية بنحو 49% من احتياطي النفط العالمي مقارنة بنحو 20% في أمريكا الجنوبية والوسطى وبنحو 13% فقط في أمريكا الشمالية وبنحو 3% في دول آسيا الباسفيك.¹

شكل رقم (3): يوضح توزيع الاحتياطي النفطي المؤكد في مناطق العالم لعام 2013 (نسبة مئوية)

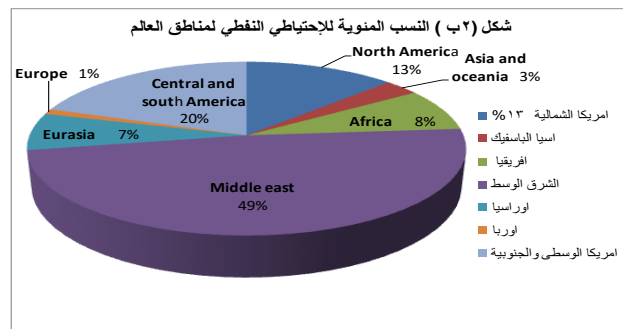


المصدر: British Petroleum (BP) Statistical Review of World Energy, June 2015, p8.

إن ديمومة تدفق النفط، وتأمين المخزون الاستراتيجي، يُعد من أهم استراتيجيات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما وتُعد من أولويات الأهداف التي حفزتها نحو شن الحرب على العراق في عام 1991 تحت مبرر تحرير الكويت، وعام 2003 تحت مبرر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وبمشاركة حلفائها الدوليين .

شكل رقم (4) النسب المئوية لاحتياطي النفط لمناطق العالم

إلى جانب ذلك فقد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية في مخزونها النفطية، سواء في أراضيها، أم أراضي الدول الصديقة عبر إقامة ما يسمى بالمخزونات العائمة، إذ تجوب الناقلات النفطية العملاقة المحيطات محملة بملايين الأطنان من النفط الخام تحسباً لأي طارئ.²



المصدر: <http://cutt.us/sY3Ge>

¹ المرجع السابق. ص ص 87-90 .

² Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr., CSIS Commission on Smart Power : a smarter, more secure America, (The Washington: the Center for Strategic and International Studies), 2007, pp:54-58

من هنا يتضح من أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطا وثيقا بإمكاناتها الاقتصادية والنفطية منها، لاسيما وان النفط يُعد أهم عوامل قوتها في حالة السيطرة والتحكم به، بينما على العكس من ذلك في حالة فقدانها السيطرة على هذا المتغير، في ظل حالة النضوب التي تمر بها معظم حقولها النفطية، وهو ما اثر بها بقوة في التوجه نحو سياسة التخزين، المصدر وذلك لضمان التأثير على أجمالي حركة السوق النفطية العالمية.¹

ثانيا : التأثير على الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط لتعزيز المصالح الأمريكية :

تُعد منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأغنى في العالم بموارد الطاقة وتحديدًا النفط، ومن الأهداف الأمريكية في توظيف السوق النفطية هو التأثير المستمر بدول الإنتاج النفطي ومنها الحلفاء العرب الخليجيين لاستمرار تبعيتهم للسياسة النفطية الأمريكية في عموم الشرق الأوسط..

في العالم الشرق أوسطي على وجه العموم والعالم العربي على وجه الخصوص تجتمع بواعث المنافسة والصراع الآسيوي - الغربي وهي دوام تدفق الغاز والنفط وحماية (إسرائيل) ومواجهة الإسلام المتطرف، والشواهد على توظيف واستخدام هذه المعطيات منذ عقود حاضرة، فتوظيف النفط استخدم سابقا واليوم كسلاح في معركة التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الدوليين من جهة وروسيا وإيران والصين وسوريا وحلفائهم من جهة أخرى وتعزي بعض التحليلات الإستراتيجية سعي بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقويض وتدمير الاقتصاد السوري الحليف لكل من روسيا وإيران من خلال ضمان احتكار إنتاج وتسعير وتسويق الغاز إلى أوروبا والعالم.

أما في إفريقيا فأن أحد الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية، هو عزل تلك الدول التي تزعم إنها أخفقت في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية وارتكابها خروقات فاضحة لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة السودانية بأن المذابح التي أدت إلى موت مئات الآلاف في منطقة دارفور، قد نفذت بموافقة الحكومة، وهددت واشنطن بفرض عقوبات على السودان عن طريق منع الشركات النفطية الأمريكية من القيام بأي نشاط في ذلك البلد.

فيما يخص منطقة آسيا الوسطى، ومن المنظور الجيوسياسي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد موقعها الإقليمي، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الروسي، وإلى ضمان أن تظل إيران مستبعدة من أكبر مشروعات تطوير النفط والغاز، وممرات العبور والأهم من ذلك كله ضمان أن يصب جل إنتاج آسيا الوسطى من الطاقة في الغرب الأوروبي، فلو تمكنت الولايات المتحدة من وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فإنها سوف تعلق الولايات المتحدة الأمريكية أهمية قصوى على تركيا كونها ممر النقل الرئيسي من آسيا الوسطى إلى أوروبا الغربية، وقد حققت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى أهم نجاح لها مع الانتهاء من خط أنابيب نفط "باكو - جيهان" العابر لأذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي ينقل النفط الأذربيجاني مسافة 1760 كم إلى ميناء جيهان التركي شرقي البحر الأبيض المتوسط.²

¹ مصطفى احمد عبد، مرجع سابق. ص ص 91.

² المرجع السابق. ص ص 91-98.

ثالثاً: الحفاظ على الإمدادات النفطية للولايات المتحدة وحلفائها الدوليين:

منذ تسعينيات القرن الماضي تمكنت الولايات المتحدة من تنويع مصادرها من إمدادات الطاقة العالمية وبصورة كبيرة، وسوف يستمر هذا التوجه في تقديم نفسه في المستقبل، حين تتعزز الدبلوماسية الأمريكية، الخاصة بالطاقة والموجهة نحو المناطق الإستراتيجية والغنية بالطاقة، حيث تبقى الإستراتيجية الأمريكية منطوية على نفسها، في حالة تعارضها مع بعض المنتجين الرئيسيين للطاقة (مثل إيران وفنزويلا وربما دول أخرى)، وهذه ربما تدخل في صراع وتحدي كبيرين أمام المدرك الأمريكي حيال النفط.

بالنظر لأهمية منطقة الشرق الأوسط، لاسيما منطقة الخليج في المدرك الاستراتيجي الأمريكي واستمرار مشهد الاعتماد على إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط بشكل رئيس، فقد بات يشكل معضلة كبيرة على الأمن القومي الأمريكي، وعليه فقد بات ضمان إمدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) هدفاً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهما كانت توجهاتها، سواء جمهوريين أم ديمقراطيين، أمست تتطرق من حقيقة مفادها أن حماية الأمن القومي الأمريكي وضمن المصالح الحيوية تُعد من الثوابت والمنطلقات التي لا يمكن التنازل عنها.

وفقاً لاعتبارات الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي يمكن إن نستنتج إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية للاستحواذ على المناطق الرئيسية لمصادر الطاقة في العالم، والسيطرة عليها إنما يتمحور حول عدة أهداف منها:

- 1- توسيع المخزون الاستراتيجي النفطي للولايات المتحدة، وحلفائها الغربيين، والذي تشكل منذ عام 1975، واللجوء إليه وقت الطوارئ، ومواجهة أي نقص في الإمدادات أو ضبط الأسعار ومنعها من الارتفاع.
- 2- حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم السياسية والاقتصادية من خلال التحكم بموارد الطاقة وخصوصاً (النفط)، الأمر الذي يُمكنها من ممارسة تأثيرات هامة على المستوى الدولي، فالنفط ينتج الثراء، والثراء تنتج القوة، وبالقوة يمكن السيطرة على العالم.
- 3- إضعاف منظمة أوبك والتي تمتلك أكثر من نحو 62,5% من احتياطات النفط العالمية وهي بذلك تشكل المصدر الرئيس لإمداد العالم بالاحتياجات النفطية، ومحاولة إخضاعها للمقاربات الاقتصادية والسياسية الدولية ومحاولة عدم فسح المجال لها بأن تقرر سياسات التسعير والإنتاج النفطية (أي العمل على نقل عملية تسعير النفط من يد الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة).
- 4- العمل على سحب السيادة تدريجياً من الهيئات، والشركات النفطية الوطنية في الدول المنتجة عن طريق عودة الشركات النفطية الاحتكارية إلى نظام المشاركة، وبما يضمن لتلك الشركات السيطرة على عملية إنتاج وتسويق النفط، والتحكم بصناعته من المنبع وحتى وصوله إلى المستهلك.

5- الضغط على الجانب العربي من أجل مراعاة المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والتجارية، فضلا عن إمكانية التحكم بأسعار النفط ومن هنا يمكن فهم أحد الأهداف الرئيسية الثابتة في المدرك الأمريكي، والمستمر حول مناطق الإنتاج النفطي الغنية بالعالم، وهو ما ترجمته لاحقا في احتلالها العراق عام 2003.¹

ج- الأهداف الأمنية لتوظيف النفط في السياسة الخارجية الأمريكية:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح هناك محددًا أساسياً يمكن أن يركز عليه الإدراك الأمني الأمريكي وهو تركيز على محور الطاقة، إذ عدت الولايات المتحدة إن أمن الطاقة في العالم، مرتبط بأمن النفط الأمريكي، وبهذا تجسدت التوجهات الأمريكية حيال مناطق النفط بوصفها المناطق الأكثر أهمية في الإدراك الأمريكي للنفط، لوجود الثروة النفطية الهائلة فيها وهو ما دفع مدركاتها الإستراتيجية في التحرك من خلال الارتكاز على محورين يتضمن الأول: التحالفات مع دول المنطقة التي تعمل في أطر ترتيبات أمنية جديدة ، في حين يشمل المحور .

الثاني: الإجراءات العسكرية والتي يقع ضمنها إدخال استخدام القوة العسكرية، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولتحقيق ذلك لابد من تواجد عسكري أمريكي مباشر في المنطقة لتحقيق متطلبات، وحماية المصالح الغربية والأمريكية.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على السوق النفطية إلى دعم الأنظمة الصديقة وحمايتها جزءا مهما من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مناطق النفط الغنية، إذ أن الحفاظ على استمرار مولاة هذه الأنظمة للولايات المتحدة الأمريكية يؤمن استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة حاضرا ومستقبلا.

تأتي بعدها قضية الحرب على الإرهاب كي تثير تساؤلات داخل الأروقة الأمريكية حول مدى جدوى الاعتماد المتنامي على نفط مستورد من مناطق تعاني من حالة عدم الاستقرار، إذ أسهمت هذه المسألة، مع المخاوف المتعلقة بالبيئة من إعطاء انطباع مفاده ؛ انه لا بد من إعادة النظر في الإستراتيجية الأمريكية النفطية، في ظل الحلول الجانبية المتعلقة بالإمدادات المحلية التي لم تعد ردا ملائما للولايات المتحدة من مجرد الاعتماد على استيراد الطاقة، ولذلك ستبقى إستراتيجية الطاقة الأمريكية الجديدة تشغل حيزا أكبر في الحوار السياسي الدائر في الداخل الأمريكي.²

الكارثة كانت يمكن أن تحل بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما لو فقدت السيطرة أو التأثير على البلدان النفطية، أو على سوق النفط العالمية، وأهم أشكال فقدان السيطرة هو عدم القدرة في التحكم بالإنتاج انخفاضا أو ارتفاعا، سواء من قبل الدول النفطية أو المنظمات النفطية العالمية، ولذلك فأن مفهوم الأمن العالمي على صعيد النفط يؤكد على هدف جوهري، وهو ضرورة تدفق مستمر للنفط وضمان أسعار ملائمة ومقبولة من وجهة النظر الأمريكية، لأنها تدرك الأهمية الإستراتيجية للنفط بالنسبة للدول الصناعية، فضلا عن غياب البديل الطاقوي الذي تتعدد مجالات استخدامه كما هو في النفط على الأقل في الأمدن القصير والمتوسط، وهذا ما جعل النفط مصدرا عاما للطاقة. وتؤكد الإدارات الأمريكية المتعاقبة في استراتيجياتها الكونية حول مدى إمكانية ضمان الحصول

¹المرجع السابق.ص ص 98-100.

²المرجع السابق.ص ص 104-107.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

على النفط من مصادر مختلفة، إذ في الوقت الحالي تأتي مستورداتها النفطية من أربعة مصادر رئيسة هي كندا والسعودية والمكسيك وفنزويلا، وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب نحو ثلثي استهلاكها من النفط من هذه الدول الأربعة ونحو 15% من مجمل القارة الأفريقية، وهذا التنوع في المصادر وممرات التجهيز يُعزى إلى سببين:-

الأول : الخشية من حدوث انقطاع في أحد مصادر التجهيز فتكون البدائل جاهزة للتعويض.

ثانيا : ضمان استمرار نفوذها على أوسع رقعة من مناطق الإنتاج النفطي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سيطرتها في الاستحواذ على مخزونات النفط العالمية، كي يُسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المتنافسة وهو ما يبنى على ذلك محاصرة النفوذ الأوربي واليابان والصين ومنعها من الوصول إلى هذه المناطق، وترى أن كلا السببين يبرران الانتشار العسكري الأمريكي في أو قرب تلك المناطق.¹

¹المرجع السابق.ص 108.

المبحث الثاني: السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل قضية تأمين مصادر الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث أصبح تأمين احتياجات الداخل من مصادر الطاقة قضية أمن قومي بالنسبة لها، ويعود اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بتأمين مصادر الطاقة منذ بداية القرن العشرين، بحيث شكلت قضية تأمين دخول مصادر الطاقة و خاصة النفط، أحد ركائز الأمن القومي الأمريكي و ذلك باعتمادها على مجموعة من المبادئ المتنوعة التي تحدد السياسة الطاقوية الأمريكية.

يمكن إرجاع الأسباب التي جعلت من قضية امن الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الأمريكية هو محدودية توافر مصادر الطاقة التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية .

و منه تنطلق الدراسة على توضيح المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال امن الطاقة ،وما هو تأثير محدودية توافر مصادر الطاقة التقليدية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين الطاقة:

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر .

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية مما اثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية، ومنه تحولت الولايات المتحدة بوصفها اكبر منتجي النفط إلى مستورد ، فمنذ عام 1970 أصبحت غير قادرة على إنتاج كميات من النفط تغطي استهلاكها، إذ وصل معدل إنتاجها من النفط إلى ذروته في تلك السنة، فضلا عن أنها لم تعد قادرة على التحكم في أسعار النفط العالمية فمنذ أزمة عام 1973 ،و التي نجحت فيها الدول العربية المنتجة للنفط في التأثير على السياسة النفطية للولايات المتحدة عندما أخذت تتحكم بأسعار النفط الخام العالمية وليس الشركات الكبرى وذلك حينما فرضت هذه الدول حظرا على تصدير النفط للولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل.¹

ومنه اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ في سياستها الخارجية و التي هي:

أ. الاعتماد على حلفاء موثوق بهم :

لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت إلى صراعات خلال فترة استثمار هذه المصادر وكونها اكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى سعت الولايات المتحدة لان يكون لها الدور الكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ولاسيما خلال فترة تناقص موارد الطاقة .

في المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول إلى احتياطات النفط، وحثتها كذلك على إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي. وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها

¹ خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 74.

مساهمة لدى البنوك الأمريكية والاقتصاد الأمريكي بقيمة العش عند شراء كل برميل نفط خام، وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة استثمارها في الدول الغربية وفي شراء الأسلحة الأمريكية ، وبالمقابل وعدا بحماية أمريكا لهم . ومن خلاله فان المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط بشكل أمن وبالتالي الحفاظ على استقرار أسعار النفط.

لقد أصبحت الصلة قوية بين النفط والسياسة فالسعودية دعمت تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة والتي تتعهد بحماية المملكة من أي هجوم خارجي ، وهي علاقة تمثلت وتجسدت بالتحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة لتحرير الكويت في عام 1991 من الاحتلال العراقي لها في عام 1990. ويتضح العصب الجديد الجامع للنفط والسياسة أيضا في مساعي إيران لإيجاد رابطة اتصال بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي كما يتضح ذلك في بلدان آسيا الوسطى المنتجة للنفط. أما بالنسبة للولايات المتحدة فان سياسة النفط تعني منع روسيا وإيران من اكتساب أية مزايا سياسية تنشأ عن تطوير خطوط تصدير تمر عبر هذين البلدين.¹

بالإضافة كان الاتفاق الدفاعي الذي وقع بين كل من الولايات المتحدة والكويت بتاريخ 1991 قد أكد على تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين لمواجهة وردع أي عدوان أو تهديد ضد سيادة دولة الكويت وأمنها ووحدة أراضيها، وللولايات المتحدة وقعت معاهدة دفاعية مع البحرين ترجع إلى عام 1992 ووجود عسكري أيضا ، إذ أصبحت البحرين مقرا لقيادة الأسطول الأمريكي الخامس منذ عام 1995 ، ومع قطر وقعت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي في العام 1992. وتستخدم الولايات المتحدة كذلك قاعدة العديد في قطر منذ العام 2001 وتم التوقيع على اتفاق بشأن ذلك في 2002.

من أجل تأمين وصول إمدادات نفط الخليج العربي إلى مختلف دول العالم والحفاظ على أسعاره أصبح تأمين استقرار هذه المنطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن اجل ذلك فقد أقامت العديد من القواعد العسكرية والجوية فيها كما تم ذكره.

يتركز اهتمام الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين على محاولة منع ربط اورو - اسيا المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، وخاصة بالعراق وإيران اللتين كانتا حتى وقت قريب بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الأمريكية، ولعل السبب الرئيسي في محاولات الولايات المتحدة لاحتواء العراق في ظل النظام السابق وإيران حاليا لمنعهما من امتلاك الأسلحة النووية أو القوة العسكرية يكمن في أن الإستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية والموارد النفطية في الوقت ذاته لأن ذلك سيمكنها من التحكم بأسعار الطاقة والحصول على الجزء الأكبر من ثروة الغرب، ولهذا يتركز معظم الإنفاق العسكري للغرب للحفاظ على السيطرة على هذه المنطقة.²

¹ سعد حقي ،مرجع سابق.ص ص 9-10.

²المرجع السابق.ص ص 10-12.

ت- سياسة المخزون الاستراتيجي:

لقد حفزت أزمة النفط المتتبعين (1979-1978 و 1983) الأوساط السياسية في الولايات المتحدة من إمكانية تعرضهم لصدمة نفطية جديدة وأضحت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بشأن ذلك فقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء المخزون الاستراتيجي النفطي (spr) القومي الذي يمكن أن يوفر قدرا من المرونة على تجاوز الخطر أثناء الأزمات، ويقع هذا المخزون الاحتياطي على ساحل خليج المكسيك وتبلغ سعته القصوى 700 مليون برميل من النفط الخام، وكان من المعتقد أن يساهم ذلك في تفادي اضطرابات الإمداد الطويلة الأمد والارتفاعات المستمرة في الأسعار.

كان هذا المخزون الاستراتيجي إحدى مجموعتين من التدابير والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول الصناعية كرد فعل على المصاعب السياسية للنفط في السبعينات، تاركة أثر هائل في بلورة الاقتصاد السياسي للنفط، أما الإجراء الثاني فقد تمثل في سياسة فرض ضرائب استهلاك كبيرة على البنزين وغيره من مشتقات النفط.

إن القصد من إنشاء مخزونات حكومية نفطية هو أن تكون وافية لامتناس الصدمات وأن تعمل على تخفيف الحاجة إلى التكيف السريع مع حالات النقص في العرض وإيجاد سقف للأسعار أو ضغط معاكس لإنزالها، حيث إن مجرد وجود مخزون واق لدى الحكومات إنما يترك أثره القوي على سوق النفط.¹

ج. تنوع مصادر استيراد النفط :

توجهت الدول الكبرى إلى تنوع مصادر استيرادها للطاقة، ولاسيما النفط وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للالتزام النفطية، فالولايات المتحدة سعت إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات وذلك حينما سعت إلى التقليل من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ولاسيما، انه يعد إحدى المناطق غير المستقرة في العالم، وإزاء ذلك ظهرت آراء تطالب بتنوع مصادر استيراد الولايات المتحدة من النفط.

تنصح بعض مراكز القرار الأمريكية بزيادة حصة الولايات المتحدة من النفط الإفريقي وذلك في ضوء التهديدات التي تمارسها فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والآخر، بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط.

لعل ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو تنوع حقيقي لوارداتها النفطية وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط وهو ما دعا الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في 2006 إلى الإشارة إلى اعتماد الكبير الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وضرورة العمل على الاستغناء عنه بمقدار 75% بحلول العام 2025 من مصادر أخرى.²

¹المرجع السابق.12-14.

²المرجع السابق.14-16.

كذلك تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الإفريقي من أجل محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة، فضلا عن إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية مما يسهل تحكمها في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة بشكل اكبر.

يرى البعض بان احتلال الولايات المتحدة للعراق مكنها من السيطرة على نفطه وان إسقاط طالبان في أفغانستان في العام 2001 مكنها من الاقتراب من نفط بحر قزوين الذي كان يمثل احد محاور الخطة الأمريكية للسيطرة على نفط العالم¹.

د: حماية إمدادات الطاقة:

إن أمن الطاقة يتطلب حماية إمدادات الموارد الحيوية والتي منها النفط. ولهذا أخذت الولايات المتحدة تقوم بنشر قواتها في الخليج العربي وتحضر لأجل عمليات موسعة في مناطق أخرى غنية بالموارد بما في ذلك منطقة بحر قزوين، وتوسع بحرية الولايات المتحدة أيضا وجودها في المياه المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة عبر السفن.

في منطقة بحر قزوين وAsia الوسطى تسعى الولايات المتحدة في إطار تشجيعها إلى التعددية والتنوع في مصادر إمدادات الطاقة من هذه المنطقة حيث نجحت جزئيا في تحقيق أهدافها في إنشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في بعض هذه الدول (أذربيجان و كازاخستان) على وجه الخصوص ويرجع هذا النجاح إلى توافق المصالح الإستراتيجية الأمريكية مع احتياجات هذه الدول في ضوء حاجة الأخيرة إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة لعمليات البحث والتنقيب، بما يفتح الباب للشركات الأمريكية التي تمثل جسرا تتمكن من خلاله واشنطن مد مصالحها الإستراتيجية، سواء بتمكنها من السيطرة على هذه المصادر الجديدة والمهمة للطاقة أو بإخراج الدول المنتجة من دائرة النفوذ الروسي، ومحاولة احتواء التحركات الصينية المتزايدة في المنطقة².

المطلب الثاني: تأثير محدودية توافر مصادر الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن توافر أو عدم توافر القدرات القومية له تأثيره على السياسات الخارجية للدول المختلفة، فالقدرات القومية هي التي تحدد مجالات التحرك و البدائل المتاحة أمام صانع قرار السياسة الخارجية، إضافة إلى دورها في تحديد مقدار القوى الذي يمكن أن تمارسه في النسق الدولي، ومدى قدرتها على إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمها³.

فان محدودية توافر مصادر الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، و اعتمادها على الخارج للإيفاء باحتياجاتها المتزايدة من هذا المورد الاستراتيجي يؤثر على سياستها الخارجية، فالملاحظ أن هذه المحدودية لم تنعكس سلبا

¹ المرجع السابق. ص 17.

² المرجع السابق. ص 19-22.

³ خديجة عرفة، مرجع سابق. ص 115.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

على الدور الدولي الأمريكي ولم تترجم إلى ضعف في السياسة الخارجية الأمريكية- كما يفترض نظريا- بل كانت تلك السياسة أكثر حدة وأكثر نشاطا.

فكلما زاد الاحتياج الأمريكي لمصادر الطاقة من الخارج ، و كلما كان هناك ظهور لقوى دولية متعطشة لمصادر الطاقة الخارجية ، كلما تحولت السياسة الخارجية الأمريكية لكي أصبح أكثر حدة و نشاطا، فالولايات المتحدة الأمريكية و في ظل اعتمادها على الخارج في تأمين مصادر الطاقة لجأت للأدوات المرنة، ومع تزايد الاعتماد تم التحول التدريجي إلى نشر القوات العسكرية ، بحيث ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على استخدام الأداة العسكرية لتحقيق مصالحها الاقتصادية ، فهي لا تتعامل مع امن الطاقة كقضية اقتصادية بل كقضية امن قومي وهذا ما يفسر استخدامها للأداة العسكرية.

فالإحساس الأمريكي بعدم الأمان انعكس على الأدوات التي استخدمتها لتأمين مصادر الطاقة، فالولايات المتحدة الأمريكية اتجهت في إدارة سياستها الخارجية نحو التركيز بصورة اكبر نحو القوى العسكرية ، كما انعكس أيضا هذا الإحساس على مجالات التحرك من خلال توسيع نطاق الموردين خاصة بعد أزمة 1973.¹

فيما يتعلق بتأثير توفر مصادر الطاقة على مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي، والقدرة على إتباع سياسة خارجية نشطة ، يمكن القول انه بالرغم من الناحية النظرية من أن توافر تلك المصادر يزيد من مقدار القوة و فعالية السياسة الخارجية ، فان هذا الواقع النظري لم يتحقق في السياسة الخارجية الأمريكية حيث لم تقف موارد الطاقة حائلا دون قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية ، كما لم تنعكس محدودية توافر مصادر الطاقة على الدور الدولي الأمريكي .

الولايات المتحدة حاليا تعتمد على الخارج لتوفير ثلثي احتياجاتها من النفط ومازالت القوة الدولية الأكبر، فهي تمتلك الدعائم العسكرية والسياسية التي تمكنها من القيام بدور دولي اكبر حتى ولو لم تتوفر لديها مصادر الطاقة الكافية، والدليل على ذلك انه حتى في حالة نقص الإمدادات و توقف العرض من بعض المناطق كان لدى الولايات المتحدة البدائل الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها.²

فالولايات المتحدة الأمريكية من واقع سياستها الخارجية لتحقيق امن الطاقة تسعى للمكاسب السياسية والهيمنة أكثر من المكاسب الاقتصادية، فالنفط لم يكن المبرر الوحيد للتدخل العسكري التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بل هناك أيضا اعتبارات الهيمنة، ومن جهة أخرى إن الولايات المتحدة الأمريكية بسعيها لتحقيق امن الطاقة تحركت بناءا على مصالحها وليس وفقا لمسؤولياتها ، فالدول خاصة الكبرى لديها مصالح خارجية و مسؤوليات دولية، والتوفيق بين المصالح والمسؤوليات أمر في غاية الصعوبة بحيث أن بعض الدول في بعض المواقف تميل إلى تغليب مسؤولياتها على مصالحها في حين انه في أحيانا حالات أخرى تكون الغلبة للمصلحة على حساب المسؤولية الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية تدعي أنها معنية بقضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية

¹ المرجع السابق. ص ص 116-117.

² المرجع السابق ص 119.

و خوفاً على مصالحها لجأت إلى طرح مبررات غير أكيدة لحماية مصالحها، ومن أمثلة ذلك حالة حرب العراق عام 2003.

أما عن تأثير محدودية توافر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية الأمريكية، فإذا كان امتلاك الدولة للقدرات القومية قد لا يترجم بالضرورة إلى القدرة على تحقيق السياسة الخارجية. وذلك نظراً لأن تأثير القدرات القومية على السياسة الخارجية يتوقف على قدرة الدولة على ترجمة هته القدرات القومية إلى نفذ خارجي. فالولايات المتحدة نجحت ورغم محدودية توفر مصادر الطاقة لديها من نفط وغاز طبيعي في تحقيق سياستها الداخلية و الخارجية إلى حد كبير، بحيث لم تقف محدودية مصادر الطاقة حائلاً دون نجاح السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الشأن، بحيث مازالت القوة الدولية الأكبر و الأكثر هيمنة.¹

المطلب الثالث: بدائل الطاقة المتجددة في الأمن الطاقوي الأمريكي:

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في إنتاج بدائل للنفط لسد حاجتها من الطاقة، و من بين تلك البدائل الاستثمار في موارد نفطية غير تقليدية، يتطلب إنتاج النفط من ها موارد وتكنولوجيات متقدمة، و زيادة الاعتماد على الطاقة النووية، و التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة ناهيك عن الاستثمار في تكنولوجيا تستخدم طاقة اقل لتحقيق ذات المنفعة أو اكبر من ها، لذا أن سياسات الولايات المتحدة تشهد بعض التغيير في استهلاك الطاقة معتمدة في ذلك على مجموعة من البدائل التي قد تمكنها في المستقبل الاستغناء عن موارد الطاقة التقليدية أو على الأقل التقليل من الاعتماد عليها بشكل كلي، من بين هذه البدائل نجد:

1- الغاز والنفط الصخري:

يعدان من أهم المصادر غير التقليدية، نظراً إلى توافر كميات ضخمة من هما، خصوصاً في الولايات المتحدة، وإمكان إنتاج البترول الصخري متوفر منذ أربعينات القرن العشرين لكنه كان مكلف اقتصادياً، لكن أصبح من المستطاع إنتاجه تجارياً و بكلفة معقولة نحو 57 دولاراً للبرميل منذ عام 2010 بسبب ارتفاع أسعار النفط التقليدي إلى مستويات تسمح بالاستثمار في النفط غير التقليدي، و من الم هم أيضاً الإشارة إلى أن النجاح التجاري في إنتاجه تحقق في الولايات المتحدة، أهم دولة مستهلكة ومستوردة للطاقة عالمياً، ما أدى إلى إمكان قلب الموازين، فبدلاً من أن تستمر في استيراد النفط الخام والغاز الطبيعي، أصبحت قادرة على تحقيق حلم قديم، طالما راودها منذ المقاطعة العربية النفطية عام 1973 وهو الاستقلال في مجال الطاقة، واستغنائها عن استيراد النفط الخام من الخارج، وبخاصة من دول الخليج العربي، فضلاً عن ذلك تدل الاكتشافات في عام 2010 و ما بعده على وجود حقول صخرية عملاقة في الولايات المتحدة، تفتح المجال أمام تصدير الولايات المتحدة للنفط و الغاز المسيل.

¹ المرجع السابق. ص ص 120-121.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

ويتم إنتاج البترول الصخري عبر استعمال الماء المضغوط الممزوج بالرمال والكيماويات لتكسير الصخر الذي يكمن على عمق مئات الأمتار تحت سطح الأرض، والسبب في نجاح الصناعة هو التقنيات الحديثة التي يمكن الوصول إلى ها في المسح* السيزمي واكتشاف الحقول الصخرية العميقة الممكن توافر الهيدروكربون فيها ، وتقنية تكسير الصخور على عمق مئات الأمتار، مع فتح المسامات فيها وتوسيعها لمساحات كي يتسرب النفط والغاز عبرها إلى بئر الإنتاج¹.

هذه التقنيات الحديثة دفعت بالصناعة إلى الإمام وكثفت استخدامها للموارد و الاستثمارات مستغلة التكنولوجيا و ارتفاع أسعار النفط التقليدي حتى صارت صناعة اقتصادية ، كون كلف الإنتاج لا تعيق الحصول على أرباح عالية منها، لكن الصناعة تواجه عقبات عدة، منها :

- الاستخدام العالي للمياه (آلاف الغالونات للبئر الواحد).
- الكيماويات الممزوجة بالماء وهي مواد مسرطنة .
- تسرب المياه الملوثة بعد تكسير الصخور إلى أحواض المياه القريبة، ومن ثم ظهور معارضة منظمات المجتمع المدني و منظمات حماية البيئة².

ولقد اهتمت الولايات المتحدة بهذه الأنواع من النفط بحكم وجود احتياطات هائلة من النفط و الغاز الصخريان ، و التي قدرت احتياطياتها من النفط بحدود **7000** مليار برميل .

ولازالت البيانات الخاصة باحتياطيات النفط غير التقليدية تتصف بدرجة عالية من عدم اليقين فهي، من جهة، مرشحة للارتفاع لتوقع في زيادة الكميات المكتشفة نتيجة لوجود مساحات شاسعة في العالم لا زالت غير مستكشفة، كما يتوقع أن يؤدي التقدم التكنولوجي جراء عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات الكبيرة ومراكز البحوث المتخصصة إلى زيادة معدلات الاستخلاص.

يتوقع أن تؤدي السرعة نحو إنتاج البترول غير التقليدي إلى زيادة أسعار النفط، لأن إنتاجه مكلف أكثر من البترول التقليدي بطريقة لا مقارنة بينهما، وزيادة الكلفة هذه ستعني رفع أسعار النفط الخام خارج كونها عملية تخضع لآليات العرض و الطلب ، ويأتي هذا الاهتمام بإنتاج البترول غير التقليدي من رغبة الدول الصناعية الكبرى، بخاصة الولايات المتحدة، التي تسعى إلى تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة بأي ثمن ممكن ، فإذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية تكنولوجيا تجعل إنتاج النفط غير التقليدي بحدود مقبولة بين **20-30** دولار للبرميل سيقبل الطلب على النفط التقليدي ، وسنكون أمام إنتاج /عرض مرتفع من النفط التقليدي يوازي **40**

¹ خضر عباس عطوان و عبد الصمد سعدون عبد الله ، إستراتيجية الولايات المتحدة في إدارة سوق النفط العالمية: دراسة مستقبلية، بحث مقدم الى كلية اقتصاديات الأعمال ، جامعة النهريين، 2014، ص. 6.

* هي الطريقة القياسية لتوليد موجات زلزالية بواسطة وضع شحنة من الديناميت داخل بئر التفجير.

² المرجع السابق.

مليون برميل يوميا لا يشتري له، وهذا بدوره يقود إلى طرح المنتجين الكبار لنفطهم بأسعار منخفضة ، ربما اقل من 20 دولار لزيادة مبيعاتهم ، وعندها سيكون الإنتاج غير التقليدي عرضة للتوقف¹.

2- الطاقة المتجددة:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل سياستها الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للطاقة في المستقبل إلى اللجوء لبدائل النفط لسد حاجتها من الطاقة و الاستمرار في تحقيق نموها الاقتصادي ، و من بين تلك البدائل هي الطاقة المتجددة ،وتلك المصادر هي :

أ- الطاقة النووية:

تضمنت السياسة القومية للطاقة NEP التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 التوسع في استعمال الطاقة النووية خلال المستقبل المتوسط أو البعيد عن طريق تحسين الفعالية لعمليات الحصول على تمديدات زمنية لترخيصات تشغيل محطات الطاقة النووية القائمة ، وكذلك عمليات الحصول على رخص لبناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية، كما سعت السياسة القومية للطاقة أيضاً إلى تشجيع استعمال الطاقة النووية عن طريق تطوير وتجربة ونشر تكنولوجيات الجيل الجديد من الطاقة النووية، ومن الأمور المهمة كونها هدفت إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق الأبحاث وتطوير دورات وقود قد يثبت أنها أنظف وأكثر كفاءة وأقل إنتاجاً للنفايات وأكثر مقاومة للانتشار من الوقود النووي المعد للاستعمال مرة واحدة، والذي يتطلب تحليلاً جيولوجياً من الوقود المستعمل.

تملك الولايات المتحدة الأمريكية أكثر عدد من مفاعلات الطاقة النووية في العالم المخصصة للطاقة الكهربائية، ويبلغ عددها 104 مفاعل، تنتج نحو 100322 ميغاواط من الكهرباء، وتسد لها 19,5% من مجمل احتياجاتها من الطاقة الكهرباء وذلك عام 2011 مقارنة بوجود نحو 439 مفاعل في العالم تولد طاقة كهربائية تقدر بنحو 371686 ميغاواط، أي نحو 26,99% من الإنتاج العالم في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2015 وتوقعات المستقبل القريب .

بالرغم من أهمية الطاقة النووية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن هناك تحديان رئيسان يواجهان الطاقة النووية، ففي الولايات المتحدة يعدّ القلق الشعبي حول السلامة النووية، و إدارة المخلفات، عاملاً حاسماً في ما يتعلق باتخاذ قرارات لبناء محطات جديدة.

تعتبر السلامة النووية مسؤولية وطنية إلى جانب كونها هما عالمياً، ووجود سجل عالمي ثابت للسلامة، خاصة بعد حادثة تشيرنوبيل سيكون بمثابة عامل حاسم بالنسبة للدور المستقبلي للطاقة النووية، ولتحقيق مثل هذا

¹ Josef Braml, Can the United States Shed Its Oil Addiction?, THE WASHINGTON QUARTERLY (WASHINGTON: The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology), AUTUMN 2007, pp.126-129 .

السجل هناك حاجة لتعاون دولي وثيق من قبل الجميع ولمصلحة الجميع.¹

ب- **الطاقة الشمسية (sun Energy)** : منح قانون سياسة الطاقة في الولايات المتحدة في عام 2005 تخفيضات في المبلغ الذي تفرض عليها ضريبة دخل فدرالية بلغت 30% من سعر أنظمة الطاقة الشمسية المشتراة للاستعمال في المنازل وشركات الأعمال في الولايات المتحدة، وذلك فضلا عن برامج تقديم إعانات مالية رسمية في ولايات مثل كاليفورنيا ونيو جيرسي وذلك بقصد دعم الابحاث و استخدامات الطاقة الشمسية.

تمكنت الولايات المتحدة من مضاعفة حجم إنتاجها من الطاقة الشمسية خلال عام 2011 مقارنة بالعام 2010 من خلال التوسع في إقامة محطات الطاقة الشمسية، وذكر تقرير لصحيفة وول ستريت أن زيادة إنتاج الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية زاد رغم أن الإنتاج الأمريكي من الألواح الشمسية تراجع عام 2011 في ظل زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه الألواح في العالم مع انخفاض الأسعار، ونقلت الصحيفة عن دراسة نشرها اتحاد صناعات الطاقة الشمسية الأمريكي ومؤسسة (جي تي إم ريسيرش) القول إن انخفاض الأسعار والدعم الحكومي للطاقة الشمسية ساعد في نمو هذا القطاع بقوة عام 2011 وحسب الدراسة فقد تم إنشاء محطات طاقة شمسية خلال عام 2011 تنتج 1855 ميغاوات بتكلفة إجمالية بلغت 8.4 مليارات دولار مقابل طاقة إنتاجية قدرها 887 ميغاوات في عام 2010 وأصبحت الولايات المتحدة رابع أكبر سوق للطاقة الشمسية في العالم بعد ألمانيا وإيطاليا والصين بحسب الدراسة ، وتصل حصة الولايات المتحدة من هذه السوق 7% عام 2011 ولكن يتوقع أن تضاعف الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحصة بحلول عام 2020 في حال استمر نمو القطاع بنفس الوتيرة ليصل إلى 14% من حجم السوق العالمية.²

ت- **طاقة الرياح (Wind Energy)** : أفاد تقرير جديد لوزارة الطاقة الأمريكية أن طاقة الرياح باتت تكتسب حصة أكبر في سوق الطاقة الأمريكية، ما يجعل الولايات المتحدة إحدى أكبر وأسرع الأسواق نموا في العالم لهذا المصدر النظيف والمتجدد للطاقة، واستناداً إلى ما أوردهته وزارة الطاقة الأمريكية .

بلغت طاقة الإنتاج الإجمالية في بداية عام 2006 لوسائل الإنتاج من الرياح المركبة في الولايات المتحدة 9149 ميغاواط وقد تم تركيب قسم كبير من هذه الطاقة الإنتاجية 2420 ميغا واط، في عام 2005، ثم أضافت وسائل إنتاج تقدر طاقتها الإنتاجية بثلاثة آلاف ميغاواط في عام 2006 وبفضل التقدم التكنولوجي الذي شهده القطاع في السنوات الأخيرة، تحسنت قدرة الطاقة المولدة من الرياح على منافسة الطاقة المولدة من الغاز الطبيعي من حيث السعر، مما يدعم النمو المستمر لهذه الصناعة حتى بلغ ما منتج منها عام 2015 بحدود 17 ألف ميغاواط.

¹ Ibid. 129-202

² سبنسر أبراهام، سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة وأمن الطاقة العالمي. نقلا عن : <http://usinfo.state.gov/ar/archive/2004/aug/19-338542.htm>.

بتاريخ: 2019/05/22 على الساعة 23:10.

فضلاً عن ذلك، تقدم الحكومة الفدرالية الأمريكية إلى الشركات إعفاءات من الضريبة على إنتاج طاقة الرياح تعادل حوالي 1,9 سنتاً لكل واط/ ساعة منتجة، وقد شكلت هذه السياسة حافزاً قوياً لجذب المستثمرين الذين تهمهم الضرائب كشرائح الكهرباء ، نحو امتلاك مزارع توليد الطاقة من الرياح.

وفق تقرير سوق تكنولوجيايات طاقة الرياح لعام 2012 فقد ازدادت قدرة طاقة الرياح في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 22 ضعف منذ عام 2000 وحدث هذا التوسع إلى حد كبير من خلال مبادرات القطاع الخاص، لكنه ينسجم مع إستراتيجية حكومة الرئيس أوباما للطاقة التي تشمل جميع ما ورد أعلاه لأجل تعزيز التوسع في مصادر الطاقة المتجددة في سبيل الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة، وتوقيع الاقتصاد والطاقة، ورفع مستوى التكنولوجيات المبتكرة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري ، وقد التزمت الحكومة الأمريكية عام 2012 بمضاعفة قدرة إنتاج الطاقة من الرياح بحلول عام 2020.¹

ث-الهيدروجين (Hydrogen) : تسعى الولايات المتحدة إلى تطوير وزيادة الاعتماد على الهيدروجين الذي من شأنه أن يُخفف كثيراً اعتمادها على مستوردات الطاقة ، كون الهيدروجين حاملاً للطاقة وليس مصدراً للطاقة، وتعد مبادرة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش المسماة مبادرة (فريدم كار) سيارة الحرية ووقود الهيدروجين (Freedom Car and Hydrogen Fuel Initiative) الصادرة في عام 2004 التزاماً باقتصاد الهيدروجين في المستقبل، كما أنها ولدت حماساً هائلاً في أوساط صناعات الطاقة والسيارات ، وخصصت الولايات المتحدة 1,7مليار دولار للإستثمار في هذه الصناعة للسنوات من 2005- 2010 للتغلب على العديد من الحواجز التقنية والاقتصادية الهامة التي تقف عائقاً بوجه تنمية الاستخدام الموسع للهيدروجين، وخلايا الوقود، والتكنولوجيات المتطورة في صنع السيارات.

فضلاً عن ذلك ، يتمثل دور الحكومة الفدرالية في تسريع تطوير استخدام الهيدروجين وخلايا الوقود لتمكين الصناعة من اتخاذ قرار تسويقها بحلول نهاية العقد الثاني من هذا القرن، غير أن تصنيع وتسويق خلايا الوقود أو السيارات المتطورة سوف يكون من مسؤولية الصناعة.

إن تحقيق هذه الرؤية سوف يتطلب مجموعة من الاختراقات التكنولوجية التي تتقبلها الأسواق، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية القومية اللازمة لطاقة الهيدروجين، و لن يتحقق النجاح بين ليلة وضحاها، ولا حتى خلال شهور، بل خلال سنوات من العمل المتواصل ، كما انه سوف يتطلب قيام عملية ثابتة لإدخال مراحل استعمال الهيدروجين في نفس الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيات والأسواق جاهزة له.²

ج-الوقود البيولوجي (biology fuel) : تتوقع الإدارة الأمريكية أن يشكل الوقود البيولوجي و بصورة رئيسة الايثانول المستخرج من الذرة و المخلفات النباتية الأخرى ، أعظم فرصة للاستثمار في قطاع الطاقة

¹ Bureau of Economic and Business Affairs Office of International Energy and Commodity Policy: <http://www.state.gov/e/eb/c9982.htm>.

² Ibid.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

المتجددة في الولايات المتحدة خلال المستقبل القريب ، ويبدو أن إنتاج الإيثانول المستخرج من الذرة يتطلب كمية من البترول تقل كثيرا عما يتطلبه إنتاج البنزين، وأن كمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري المنبعثة من الإيثانول أقل بنسبة بين 15 و 20% من الكمية التي يولدها البنزين. وقد خفضت التكنولوجيا الجديدة للإيثانول الكمية المنبعثة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما خفضت إستهلاك البترول و زاد الطلب على الإيثانول المدمج بالبنزين ، كعامل مساعد على خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، و ذلك بعد اتجاه بعض الولايات الأمريكية إلى منع استعمال محلول مثل (أثير البيوتيل الثلاثي) في البنزين بسبب ، حجم

الغازات الملوثة للبيئة التي يتسبب بها جراء استهلاكه.¹

في عام 2006 تم إنتاج 17,9 مليار لتر من الإيثانول، ومنذ عام 2012 يتم إنشاء مرافق إضافية في الولايات المتحدة تبلغ طاقتها الإنتاجية 8,6 مليار لتر من الإيثانول سنويا. وقد تنبتهت شركات صنع السيارات في الولايات المتحدة للإهتمام بالوقود البيولوجي وأخذته في الحسبان. فعلى سبيل المثال، تنتج شركة جنرال موتورز منذ عام 2012 تسع موديلات من السيارات التي يمكن تشغيلها باستعمال الوقود، E85 وهو مزيج مكون من الإيثانول بنسب 85% ومن البنزين بنسبة 15% .

من المتوقع أن يقود التوسع في استخدام الوقود الحيوي إلى انخفاض معدلات إستهلاك النفط التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية و على ه التأثير على معدلات إستهلاك الطاقة الكلي فيها هذا من جانب، و من جانب آخر إن التوسع في إنتاج الوقود الحيوي له تأثيرات على سلة الغذاء كونه مستخرج غالبا من الذرة.

عبر ما تقدم، يتضح إن الطاقة المتجددة هي مجموعة واسعة من المصادر التي تعتمد على الطاقة المتوفرة طبيعياً حولنا، لكنها لا تشكل حلاً سحريا لجميع مشاكل الطاقة، إلا أنه كلما ازداد استعمالها كلما قل الاعتماد على الاستهلاك النفطي و ما يتعلق به من تهديدات مختلفة وتخفيض درجة التلوث وكمية الغازات المنبعثة المسببة للاحتباس الحراري ، و هذا ما تسعى لتحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف خلق مساحة من الحرية في سياستها الخارجية المتعلقة بتأمين مصادر الطاقة.

¹ — Environmental and Energy Study Institute ,from: <http://www.eesi.org/index.html> Date:06/06/2019 at time 12:34.

المبحث الثالث: دوائر تحرك السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين الطاقة:

تسعى الدول في إطار حركة سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف من حيث الأولوية، وعلى وفق ما يراه صانع القرار السياسي الخارجي، وتتحدد الأهداف نظرا للدوافع التي تقود في نهاية المطاف إلى تحقيقها، ومن هنا يمكن فهم الدوافع بدلالة المعنى العام للهدف، أي إن الدولة عندما يكون لها أهدافا تتعلق بالحصول على الموارد الأولية أو فتح الأسواق لبضائعها فان الدافع يكون اقتصاديا، وعندما تسعى الدولة إلى قوة عسكرية لحماية إقليمها ومصالحها من التهديدات الخارجية، فان الدوافع تكون هنا عسكرية ذات طابع امني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الإشارة إلى الدوافع على إنها السبيل الذي يقود إلى تحقيق الهدف والوصول إليه بالطرق والوسائل المتاحة المناسبة، وبهذا يكون الوسائل مرادفا للسلوك الخارجي للدول من أجل تحقيق أهدافها المختلفة.

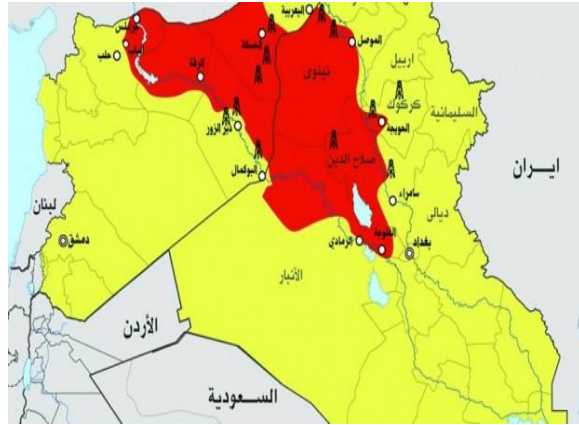
المطلب الأول: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق لتأمين مصادر الطاقة :

1. دوافع لسياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط العراقي :

ولقد اقترنت أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص فيما مضى بوصفها طريقا استراتيجيا

يربط أوروبا بالشرق الأقصى، ومع اكتشاف النفط فيه أصبحت المنطقة تشكل مركز الثقل الاقتصادي للعالم اجمع، لكونها المنطقة الرئيسة التي تكلفت منذ الحرب العالمية الثانية بسد حاجات العالم الغربي من النفط، كذلك لأنها المنطقة الوحيدة القادرة أيضا على تلبية هذه الحاجات لعقود مقبلة، حيث تشير التقديرات المؤكدة إلى امتلاك العراق 143.1 مليار برميل أي انه يحتوي على رابع اكبر مخزوننفطي في العالم.¹

خريطة رقم(8): توزيع النفط في العراق



المصدر : <http://cutt.us/ynQnI>

قد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن آخر قطرة نفط في العالم ستكون في العراق وان الاحتياطي النفطي في العراق أكثر بكثير من المعلن عنه الآن، كما أن النفط العراقي يعد من أجود أنواع النفط في العالم واقلها تكلفة.

¹ Doaa Abdol Moneim Kafi ,USA Strategy and Iraqi Oil after 2013 Study in cognition and Employment , the college of political sciences / partial fulfillment for the requirements of obtaining M.A degree in political sciences / Strategy, Al-Nahrain University, 2015 .p89.

جدول رقم (7): صادرات العراق من النفط الخام في عام 2015

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع	معدل البرميل
2015	كانون الثاني	الكمية	المبلغ	الكمية	المبلغ	الكمية	المبلغ (\$ للبرميل)
		مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	41.450
		برميل	دولار	برميل	دولار	برميل	
		74.1	3.055	4.5	203	78.6	
							3.258

المصدر: صادرات النفط الخام، وزارة النفط العراقي، الموقع الرسمي، التاريخ 11-2-2015، نقلا عن : <http://www.oil.gov.iq/index.php?name=pages80p=Page&pid=77>.

وبذلك تعد منطقة الخليج العربي والعراق ذات مصلحة حيوية للولايات المتحدة، وإن أية محاولة للمساس بها يعني تهديدا للأمن القومي الأمريكي، مما يمهّد الطريق للتدخل لحماية تلك المصالح، ولاشك فإن التوجه الاستراتيجي تجاه النفط العراقي يرجع إلى دوافع أساسية عدة تشكل بمجملها جملة المصالح الأمريكية في المنطقة، التي يمكن تحديدها بما يأتي:

أولاً: إشباع الطلب الأمريكي من النفط :

أن الولايات المتحدة تستهلك 25% من الإنتاج العالمي للنفط، ويتوقع أن تكون نسبة استيرادها من النفط نسبة إلى احتياجاتها النفطية حوالي 64% عام 2020، حيث تتزايد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط في مجال الصناعة والاقتصاد بسبب ضخامة مؤسساتها الصناعية وترسانتها العسكرية، وبسبب اعتمادها على إمدادات الخارج لسد النقص في متطلباتها الصناعية والتكنولوجية، ويكفي أن الإشارة بهذا الصدد إلى أن حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز يبلغ 9.8% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطات المؤكدة بنسبة 2.9% من الاحتياطي العالمي، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر إلى تأمين حاجاتها من النفط المستقبلي ونتيجة لذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية زيادة مخزونها النفطية لتلبية الحاجة المستمرة والمتزايدة.

يشير والتر ليفي الخبير الاقتصادي الأمريكي بان: "الاعتماد المتزايد لأمريكا وحلفائها على النفط المستخرج من المنطقة العربية، يجعل من احتمالات انقطاعه ذات أبعاد خطيرة على الأمن القومي للقوى الرأسمالية بزعامة أمريكا"، فإن ذلك الواقع قد يجعلها عرضة لأي اضطرابات تحدث في أسواق النفط الدولية، وتأتي اغلب الواردات الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.

أدل على ذلك من تعبير الجنرال انتوني زيني عندما كان قائدا للقيادة المركزية عام 1999 حين ذكر أن: "منطقة الخليج العربي وما تحويه من كميات كبيرة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل (free access)، في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية"، وبذلك يعود سبب

اهتمام الولايات المتحدة بنفط المنطقة إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة لاسيما وان عجزا تصاعديا بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي.¹

ثانيا: التحكم في أسعار النفط :

يشير تقرير الأمن والدفاع إلى أن تكاليف استخراج النفط العراقي تعد الأدنى على مستوى العالم، ويعود سبب ذلك إلى وقوع حقول النفط فيه على اليابسة، وقرب النفط العراقي من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة و متسارعة نتيجة التضخم النفطي الموجود به، كما أن أكثر من ثلث الاحتياطات الحالية تبعد عن الأرض بمقدار 600 متر فقط، فضلا عن تعدد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، وحتى نظريا في الوقت الحاضر على البحر الأحمر، إذ تشير التقديرات إلى أن تكلفة استخراج برميل النفط في العراق ومنطقة الخليج العربي تتراوح ما بين دولار إلى دولار ونصف، في حين تصل التكلفة في أمريكا الشمالية إلى حوالي 12 دولار، وإلى 18 دولار في أمريكا الجنوبية، ومن هذا المنطلق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على ادنى مستوى لأسعار النفط في المناطق الأخرى من العالم استجابة للأصوات المنادية بضرورة العمل على أن لا يتعدى سعر البرميل الواحد عشرة دولارات، ولا يأتي ذلك إلا من خلال السيطرة على التدفقات النفطية.²

ثالثا: التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى:

إن من أهم الدوافع الأمريكية للسيطرة على نفط الشرق الأوسط وبخاصة نفط العراق هو التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى والتي تعتمد بشكل أو بآخر في مجال الطاقة على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال طريقتين هما:

- التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى، ومنها الصين واليابان وفرنسا
- والتحكم بأسعار النفط من خلال العمل على خفضها في السوق النفطية العالمية، بما يحقق خسائر هائلة في عائدات البلدان النفطية ومنها روسيا وبما يتماشى مع إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي صدرت في أواخر عام 2002 والتي تحمل في ثناياها نوايا الولايات المتحدة الأمريكية للتقرد في قيادة العالم، وعدم السماح لأية قوى أخرى بمنافستها في هذا التوجه، وبالتالي ضمان استمرار الهيبة الأمريكية، وتشكيل النظام العالمي الجديد، بقيادة أمريكية منفردة يعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة، هكذا أصبح النفط شأنا لصيقا بالنفوذ الدولي، وقيادة النظام العالمي، ولم يعد مجرد أمر يتعلق بضمان الرفاهية للشعب الأمريكي فقط.
- الدافع الأساسي من سيطرة الولايات المتحدة على نفط المنطقة لتحقيق أهدافها المرتبطة بالتحكم في إنتاج النفط وأسعاره وفي حجم توزيعه عالميا كذلك التحكم بإمدادات النفط للدول المنافسة لها ومن ثم جعلها تحت السيطرة، وهذا الأمر يتيح للولايات المتحدة تأمين حاجاتها النفطية بأسعار رخيصة فضلا عن إفشال أية محاولة للسيطرة الذاتية على دول المنطقة ورسم سياسة نفطية وطنية تتحكم بأسعار النفط.³

¹ Ibid.pp 90-93.

² Ibid.pp 94-95.

³ Ibid.pp 95-96.

II. وسائل السيطرة على النفط العراقي :

من المعروف أن السياسة الخارجية تضع أهداف الدولة وترسم الاستراتيجيات بقصد الوصول لتلك الأهداف، و للسياسة الخارجية وسائل متعددة وتختلف بطبيعة وبنوعية الهدف المراد تحقيقه، إذ لا توصف أي سياسة خارجية وعلى أي صعيد بأنها ناجحة إلا إذا نجحت في التطبيق وحققت الأهداف التي سعت وصنعت من أجلها، وهذا لا يتأتى إلا بالاستخدام الأمثل لوسائل التنفيذ الخاصة بهذه السياسة على وفق خصوصيتها.

1- الوسيلة العسكرية:

نظرا للطابع الحيوي الذي تتميز به الطاقة وخصوصا النفط، اعتمدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وسائل مختلفة للسيطرة عليها ومن بينها الوسائل العسكرية كعامل مساعد في امتلاك هذه السلعة الإستراتيجية الذي يعد امتلاكه مهما لضمان استمرارية نشاط المؤسسات الإنتاجية والصناعية و الخدماتية للدول وذلك بفضل مشتقاته العديدة، وتعد منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص ونظرا لما تحتويه من احتياطات نفطية ضخمة احد أهم المناطق الجغرافية التي اتضحت فيها سياسات القوى الكبرى وأدت إلى انعكاسات جيوسياسية مهمة .

قد أدركت الولايات المتحدة منذ الاستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر 1973 أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموما والأمريكية بصورة خاصة عد مناطق النفط الموجودة في الخليج العربي "مصلحة حيوية" للولايات المتحدة، ففي إطار المساعي الأمريكية لتأمين إمدادات الطاقة وسيطرتها على منطقة الوفرة، اعتمدت الإدارات الأمريكية على القوة العسكرية لتأمينها، وهذا النهج عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في خطابه لحالة الاتحاد في 1980، فقد قال "إن أي محاولة لقوى خارجية الحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف يعد في نظر الولايات المتحدة هجوما على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية"، وعلى اثر ذلك تم إنشاء "قوة الانتشار السريع" لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج العربي عند الضرورة.¹

أدت تداعيات العدوان الأمريكي على العراق عام 1991 اثر دخول القوات العراقية للكويت، والمرحلة التي تلتها إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي والعراق تحديدا، إذ كشف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه في خطابه 1991/1/21 في السعي الأمريكي لاحتلال منابع النفط بقوله "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد أن يكون القرن الجديد أمريكيا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه، وهذا بالطبع ليس ممكنا إلا بالسيطرة الكاملة على النفط واحتياطاته، وفائض البترودولار"،

¹ الكريم إسماعيل، "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة"، نقلا عن:

www.revaes.unvouargla.dz/index.php/numero-06-2011defatir/259-2013-04-03-31.

بتاريخ: 2018/12/06. على الساعة: 23:09.

ولقد أدت تداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991، والحقبة التالية لها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي والعراق . تحديدا في اتجاهين: ¹

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد ومحطات ومواقف ومطارات ومعسكرات ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة وتتضمن تلك التسهيلات حق استخدام المجال الحيوي وزيادة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية والانتشار المتقدم وخدمات الوقود فضلا عن المناورات العسكرية المشتركة.

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، وتأتي أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسة، تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية. ²

بل ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ابعد من ذلك عندما عملت على تعزيز توجهها النفطي ببعد تسليحي في منطقة الخليج العربي، مما ترتب عليه تبعية دول الخليج للولايات المتحدة والمعسكر الغربي عموما، فضلا عن ربط اقتصاديات منطقة الخليج العربي بشبكة من الروابط الاقتصادية مع الدول الغربية، وتعزيز الاستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات والصناعات الغربية مما يعني التحكم بالثروات الهائلة القادمة من الخليج إلى الغرب.

وتعد أحداث **11 سبتمبر 2001** فرصة للولايات المتحدة الأمريكية، لتنفيذ خطة إستراتيجية تضمن من خلالها تحقيق وجود عسكري اكبر في المناطق النفطية، ووفقا لذلك فان الولايات المتحدة تعيد ترتيب وهيكله مناطق مختلفة من العالم على قاعدة تدفق إمدادات النفط والغاز وذلك باستخدام آلتها العسكرية، لاسيما أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأول في العالم.

وعلى اثر ذلك فقد أطلق الرئيس الأمريكي السابق **جورج دبليو بوش** في عام **2002** مبداه الذي عرف "بمبدأ بوش"، الذي اعتمدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ما بعد، والمتمثل بالاستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتوجيه الضربات الاستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديدا مباشرا للمصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت.

وبناءا عليه، فان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام **2003** لم يكن بمنأى عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين طرق وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول، خاصة إذا ما عرفنا أن العقلية السياسية الأمريكية تجمع دائما بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي.

¹ سمير حازم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، نقلا عن:

www.guw.dem.org/book/05/study05/022/book05/sd007htm

بتاريخ: 2018/12/06. على الساعة: 23:59.

² المرجع السابق.

لذا فالنفط هو المحدد المهم وراء الحرب الأمريكية على العراق فانه ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية الآتية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها على وفق مشروع (القرن الأمريكي الجديد) الذي يرى دعائه انه لن يتحقق دون السيطرة على النفط.¹

2- الوسيلة الاقتصادية :

لقد أدركت الولايات المتحدة ومن وقت مبكر أن النفط هو السلعة الإستراتيجية الأهم في العالم، وهو المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي عموماً، واقتصاد الدول الصناعية على وجه الخصوص، وهو الركيزة الأساسية في نهوض الاقتصاد العالمي وتطوره، وفي هذا الصدد صرح الرئيس الأمريكي كالفين كولدج 1923-1929 قائلاً: "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، إذ ارتبطت الصناعات النفطية منذ نشوئها ببروز مجموعة من التناقضات العميقة في الاقتصاد النفطي الرأسمالي والمرتبطة أساساً بسيطرة الاحتكارات المطلقة على مقدرات الإنتاج والتسويق .

قد تم الإعلان في مناسبات عدة، عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حث الحكومة العراقية لإصدار قانون النفط والغاز وقد مهدت لكتابته وصياغته مجموعة خبراء ومستشارين نفطيين، في إعداد صيغة أولية ثم تحويلها مع استمرار محاولة تحسين مظهرها بإجراء عدة نسخ متوالية لها، وقد تضمنت النسخة الأخيرة التي أرسلت من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب في 2007 ، أن جميع النسخ تتضمن محوراً رئيساً واحداً، يدور حول منح التراخيص للشركات الأجنبية للعمل في العراق لكن لم يتم تعريف التراخيص ولم توضع لها حدود واضحة لإرباحها، بل بقيت مبهمه، فقد يمكن تفسيرها، بما يلائم مصالح الشركات الأجنبية، بحيث قد تدخل كشريك في استثمار النفط، بالرغم من التعديلات لتحويل مفهوم المشاركة.

من هنا يمكن فهم توجه وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني لجولات التراخيص التي أعلن عنها عام 2008، كوسيلة لاستدراج الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الإنتاج النفطي، لتحديثه وتطوير قدرات الحالية المحدودة سعياً لزيادة الموارد المالية في اقرب مدة زمنية، وبعد جولتين للتراخيص الأولى والثانية تم التعاقد على تطوير أكثر الحقول النفطية المعروضة، انتهت بتوقيع عقود طويلة الأمد تمتد لعشرين عاماً، وهو ما يعدّ فترة طويلة جداً غير متعارف عليها في عقود الخدمة، إذ نجد أن محاولة الشركات الأمريكية والبريطانية في الحصول على عقود استثمارية في الحقول النفطية العراقية كان واضحاً منذ احتلال العراق حيث نشرت جريدة الغارديان البريطانية في 2003 في الدعوة التي وجهتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية إلى حوالي أكثر من 100 شركة معظمها نفطية ومصرفية، واغلب هذه الشركات أمريكية وبريطانية لمناقشة فرص الاستثمار في العراق.²

ولقد كشف النائب الديمقراطي دينيس كيسينيش انه ينوي التقدم بطلب إلى الكونغرس لإعادة النظر بالعواقب المترتبة على فرض جدول زمني على الحكومة العراقية لإجراء إصلاحات: أهمها سن قانون جديد يفتح

¹ المرجع السابق.

² Doaa Abdol Moneim Kafi ,op.cit.pp109-111.

الباب للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط، وقال لصحيفة نيويورك تايمز: "لا يجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية كشرط لإنهاء الاحتلال"، وعلى وفق هذا التخطيط، فإنه بالإمكان الدخول لهذا القطاع الحيوي عبر ما يسمى بالخصخصة.

الواقع أن عمليات الخصخصة تخدم المصالح الأمريكية من ناحيتين:

الأولى: وهي ضمان حصول الشركات النفطية الأمريكية على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات، لاسيما أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالميا في الصناعات النفطية وما يعنيه ذلك من زيادة أرباح هذه الشركات التي تربط بين مجالس إدارتها وبعض أعضاء الإدارة الحالية علاقات وثيقة.

والثانية: وهي أن الاستثمارات الأجنبية تعني الهيمنة على الاكتشافات النفطية الجديدة، وإملاء الشروط اللازمة للصراف على مثل هذه الاكتشافات، وبالتالي تقليل قبضة تلك البلدان على سوق النفط العالمية، وهو ما تحلم به الولايات المتحدة منذ عقود متتالية.

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خصخصة القطاع النفطي والغاز في العراق إلى جعل النفط العراقي حكرا لشركاتها في المقام الأول عبر عقود ملزمة، وبذلك تستعيد الشركات الأمريكية وضعها السابق ما قبل التأميم بل وأفضل من السابق، إذ أن اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي يعود إلى ان احتياطي النفط الذي يبلغ 115 مليار برميل، فضلا عن عان كلفة إنتاج النفط في العراق تعد الأقل في العالم، إذ تصل إلى 1.4 دولار / البرميل، فضلا عن خطط الولايات المتحدة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الإستراتيجية العليا منطلقين من مقولة هنري كيسنجر من: "أن من يتحكم بمنطقة الشرق الأوسط يتحكم بالعالم اجمع".¹

كما لا يفوت الذكر بأن الولايات المتحدة قد عززت من فاعلية شركاتها من خلال قواعدها العسكرية الموجودة في العراق، التي أخذت مكانها بإطار قانوني ودستوري على وفق الاتفاقية الأمنية الموقعة مع العراق، إذ تمارس هذه القواعد العسكرية دورا مهما في تحريك الاقتصاد الأمريكي ذاته، وذلك عن طريق الشركات التي تعمل على مد القواعد العسكرية لما تحتاجه، وبالطبع ليس فقط شركات السلاح التي تأتي في مقدمة هذه الشركات، وإنما كذلك تلك التي تعد القواعد العسكرية بمختلف الخدمات من الاتصالات والألبسة والغذاء وصولا إلى مستلزمات الترفيه.

إن الولايات المتحدة قد وصلت إلى قناعة مفادها انه في السابق كانت القوة العسكرية هي المعيار الأول والرئيس لتحديد من هي القوى الكبرى في العالم، وعند انتهاء الحرب الباردة، حيث لم تعد القوى العسكرية هي المعيار الأول لأنه لم يعد هناك عدو أو ما يسمونه عدو عالمي وبدأ العامل الاقتصادي يأخذ أهمية متزايدة وبنظرة مستقبلية رأت الولايات المتحدة انه بازياد أهمية العامل الاقتصادي لن تستطيع أن تكون قوة كبرى وحيدة بعد اليوم.²

¹Ibid.pp111-112.

²Ibid.p114.

3- الوسائل السياسية:

يرتبط نفط دول الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص بالسياسة ويخضع لاعتبارات إستراتيجية وربما أكثر من أي موقع آخر، بسبب غزارة احتياطياته واتساع استخداماته وظروفه الأمنية الاستثنائية وتزايد الاعتماد العالمي عليه، إذ يجسد كل الدلالات ومعاني القوة بما في ذلك دلالات النفوذ والسلطة والتأثير والقدرة على إحداث التحولات والتغيرات في سلوك الأفراد والجماعات، وليس هناك من شك في أن النفط لا يقتصر على كونه سلعة اقتصادية فقط، وإنما يتعدى ذلك ليصبح للنفط أهمية أخرى، ألا وهي الأهمية الإستراتيجية من وجهة نظر البلدان الرأسمالية المستهلكة له، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ انه يمثل شريان الحياة الأساسي لاقتصادها.

ونظرا لذلك، استوجب استخدام آليات ووسائل مختلفة لإدارة السيطرة والهيمنة الأمريكية على أهم منابع النفط الرئيسية في العالم، إذ ارتبطت صناعة النفط بالسياسة قبل الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا، فقد أصبح النفط من غيره من المواد الأولية الأخرى محلا للمنافسة من قبل الدول الكبرى، وإظهار القوة وترجمة المطامع السياسية للدول الكبرى فيما يسمى "بديبلوماسية النفط"، تنشط على استراتيجيات تهدف إلى السيطرة على مناطقه مهما كلف الثمن وبسط يدها عليه خوفا من أن يستحوذ عليه الآخرون، وبذلك قد دخل النفط في لعبة السياسة في العديد من دول العالم.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاستهلاك الأكبر في العالم فقد اهتم الساسة الأمريكيان بموضوع الطاقة وتوفيرها من روزفيلد واتفاقه الشهير مع ملك السعودية، إلى الوقت الذي جاءت حملة جورج دبليو بوش عام 2000 بجملة اقتراحات لتطويع وتنويع مصادر الطاقة، فضلا عن تأمين تدفق النفط الأجنبي المصدر إلى الولايات المتحدة.¹

ففي أول تعديل لقانون الطاقة الأمريكي استهدف دولا ذات سيادة، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بشكل مبدئي في 21-6-2005 على مشروع قانون تحت اسم لأوبك، يمنح وزارة العدل الأمريكية، أو مجلس الطاقة الاتحادية الأمريكية، سلطة مقاضاة أوبك بتهمة التلاعب بالأسعار، وفي إطار ذلك قال السيناتور الجمهوري مايك ديوين: "إن أسعار النفط والغاز متسعة جدا وقد حان الوقت لفعل شيء حيال ذلك"، وقد أضاف زميله الديمقراطي هيري كول إلي اشترك معه في تقديم التعديل: "لو أن أوبك مجموعة من الشركات العالمية الخاصة الحكومات أجنبية، لكان تصرفها غير قانوني لتلاعبها بالأسعار".

وقد بدأت الولايات المتحدة على التدخل في الأزمات الدولية في مناطق النفوذ الغنية بمصادر الطاقة، والعمل على إذكاء الأزمات وافتعالها، ومن ثم توظيف مخرجاتها و تسييرها على وفق مصالحها وتوجهاتها السياسية، إذ أن مبدأ نشر الديمقراطية أو التحول نحو الديمقراطية، لا يمثل مرتكزا استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة، بل يمكن أن يوصف هذا المبدأ على انه جزء من أهداف الحرب على الإرهاب التي تخوضها، فإتساع نطاق سياسة التدخل الأمريكية انطلاقا من مفهوم التدخل الشامل أدت إلى تنوع أزمات هذا التدخل بالشكل الذي

¹ سمير حازم .مرجع سابق.

جعله يأخذ مضامين عديدة وأبعاد شتى ومنها التدخل باسم التحول إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي ، سياسة بسط الديمقراطية بعد الحرب الباردة قصد استقرار سياسي ضامن لأمن دول الخليج ولاسيما العراق، في حين كان يرى صناع القرار والساسة الأمريكيون : " انه من الضروري بسط سياسة القوة على كل من لا يستجيب لطلباتنا ورغباتنا في المنطقة حتى ولو التزم الأمر فرض الإصلاحات السياسية بالقوة العسكرية لأمن مصالحها، مادامت الولايات المتحدة الأمريكية قوة سياسية واقتصادية وعسكرية عظيمة في العالم".¹

III. أثر انسحاب الولايات المتحدة من العراق على أمنها الطاقوي :

عندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، أعلنت أنها ستبقى هناك لعقود قادمة، وأنها ستجعل من العراق قاعدتها الرئيسية ، إلا أن المقاومة الوطنية العراقية التي بدأت منذ 10 أبريل 2003 وسرعة ردها غير المتوقع، أفشلت كل هذه المخططات، واضطرت الإدارة الأمريكية إلى أن تنتقل من إستراتيجية إلى أخرى في المستقبل العراقي، وانتهت بإستراتيجية الخروج أو "اقطع واهرب (Cut and Run)" العام 2009 وصولاً إلى إستراتيجية الانسحاب التكتيكي وترك العراق للعراقيين.

وقد استطاعت الإدارتان الأمريكيتان الحالية والسابقة أن تطرحا إستراتيجية الانسحاب التكتيكي من العراق بتقنين دستوري قانوني دولي لا يمكن الاعتراض عليه، ولا اعتباره نتيجة للهزيمة التي منيت بها القوات الأمريكية في العراق. فقد تم التوقيع على المعاهدة الأمنية الإستراتيجية المعروفة باسم "سوفافا SOFA" في 2008، وهي معاهدة طويلة الأمد وتضم معاهدتين:

- الأولى: تنظيم سحب القوات الأمريكية من العراق وفق جدول زمني بدأ من 2009 على أن تنتهي مع سحب آخر جندي أميركي مع نهاية 2011.

- الثانية: معاهدة الإطار الإستراتيجي للتعاون بين البلدين على كافة الأصعدة وخصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ومن خلال هذه المعاهدة وإستراتيجية الانسحاب، ستحقق الإدارة الأمريكية الهدفين المهمين اللذين شنت من أجلهما هذه الحرب اللامشروعة على العراق، ودمرت من خلالها بلداً ناهضاً ومتطوراً على الأقل بالقياس إلى عموم دول منطقة الشرق الأوسط. وهذان الهدفان هما:

- الأول، تحقيق الوجود المتقدم في الشرق الأوسط بوجود قاعدة أو مجموعة قواعد في العراق بموقعه الجيو-إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

- الثاني: تحقيق القاعدة الجيو-اقتصادية القائلة بأهمية النفط العراقي والسيطرة على احتياطياته للتحكم بالأسواق العالمية، وللتخلص من أزمة الطاقة الأمريكية المرتقبة على مدى سنوات القرن الحادي والعشرين القادمة.

الأكيد أن الخروج الذي كانت ترفضه أميركا سابقاً وافقت عليه مرغمة لسببين: أولهما فعل المقاومة، وثانيهما التكاليف المادية العالية في وقت تعاني فيه الميزانية الأمريكية من أكبر وأخطر عجز في تاريخها. وبذلك فإن

¹ المرجع السابق.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

نهاية هذا العام 2011 يفترض شهدت انسحابا كاملا للقوات الأمريكية المتواجدة في العراق، وهذا الأمر سيكون له أثر كبير على العراق، الطرف الأول في المعادلة، وعلى النفوذ والتواجد الفعلي للولايات المتحدة في المنطقة، الطرف الثاني في المعادلة¹.

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بحر قزوين لتأمين مصادر الطاقة :

1. دوافع لسياسة الخارجية الأمريكية تجاه نفط بحر قزوين:

هناك تأثير لأمن الطاقة الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل اعتمادها على الطاقة من دول خارجية ، مما دفعها إلى تبني سياسة خارجية من شأنها تحقق استمرار أمن الطاقة و الحفاظ على الموردين الأساسيين لها ، مع البحث عن مصادر جديدة في إطار تنويع مساعيها نحو تنويع مصادر إمداداتها فكان التوجه نحو منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة واعدة في سوق الطاقة العالمية، و كونها أضحت منطقة للتنافس الدولي بع انهيار الإتحاد السوفياتي .

خريطة رقم(9): ثروات بحر قزوين

وتعد منطقة بحر قزوين إحدى المناطق الواعدة في سوق الطاقة العالمية ،لما تتمتع به من احتياطات نفطية و ثروات طبيعية غير مستغلة بحسب كثير من التقديرات الدولية لاحتياطات المنطقة من مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، ومنه تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد



المصدر: <http://cutt.us/rm18u> فرصة للسيطرة على موارد المنطقة وثرواتها ،كما تسعى إلى استغلال مناطق النفوذ في آسيا الوسطى لاستخراج هذه الموارد و نقلها ، وبذلك تمنع عودة الهيمنة الروسية على هذه الدول ، وتتحكم بإنتاج الطاقة وأسعارها في وجه دول منظمة الأوبك المصدرة للنفط ، ومواجهة النفوذ الصيني التصاعد في المنطقة².

في إطار اهتمام الحكومات الأمريكية بتنويع مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي ، جاء الاهتمام الأمريكي في منطقة بحر قزوين التي تمثل لها مصدرا مهما للطاقة الرخيصة ، ما يوفر لها عنصرا آمنا للتقدم و الازدهار ، مع الضغط على المنظمات المؤثرة في إنتاج وسعر النفط العالمية مثل أوبك ، ويقلل الاعتماد تدريجيا على نفط الخليج العربي ، كما يحقق هدفها في نقل المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية من المنطقة العربية إلى منطقة بحر قزوين .

¹ Jaafar Bahlool Jaber ALhussaynawi , The Political and Economic Dimensions Of the Occupation of Iraq and its Impact on Regional Neighbors', **PRTIAL FULFILLMENT OF REQUIRMENTS OF MASTER DEGREE IN THE POLITICAL SCIENCE** , Department of International Economic Relations, Al – Nahrain University, 2013.pp.63-65.

² عمرو عبد العاطي، مرجع سابق. ص 142.

الفصل الثالث: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

البحث عن مصادر جديدة يشكل هدفاً أمريكياً مهماً في إطار إستراتيجيتها لأمن الطاقة، لهذا يشكل مد شبكات أنابيب متعددة لتصدير النفط و الغاز من منطقة بحر قزوين الباقي أنحاء العالم أولوية من أولويات الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ أواسط تسعينات القرن الماضي ، لكون بحر قزوين أهم المصادر الجديدة للنفط المنتج خارج دول الأوبك في الأعوام الأخيرة ، ويتوقع أن يستمر ازدياد الكمية التي تنتجها المنطقة في الأعوام القادمة، وعن هذه المنطقة قال ديك تشيني متحدثاً إلى مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين في واشنطن عام 1998: "لا اعرف يوماً ظهرت فيه فجأة منطقة ما لتصبح ذات أهمية إستراتيجية كبحر قزوين".¹ أنظر الجدول أدناه.

جدول الرقم(8): إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012 (ألف برميل يومياً)

الدولة	إجمالي الإنتاج من حوض قزوين	إجمالي الإنتاج	نسبة مساهمة بحر قزوين في الإنتاج الإجمالي
أذربيجان	922	922	100%
إيران	0	3367	0%
كازاخستان	1387	1515	92%
روسيا	120	9922	1%
تركمانستان	216	216	100%
الإجمالي	2645	15941	17%

المصدر: عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ،بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014. ص.147.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من الوجود في منطقة بحر قزوين مواجهة النفوذ الإيراني الروسي في المنطقة ، حيث تعتبر كل من إيران و روسيا منطقة بحر قزوين مجالاً حيويًا لهما لمصالحها السياسية و الاقتصادية ،خصوصاً بما يتعلق بثروات بحر قزوين من الطاقة وهي مصالح تعارضها الولايات المتحدة الأمريكية بشدة فهي تحول عزلها مستندة بذلك إلى نشر قواتها العسكرية في دول المنطقة و تكوين علاقات مع الدول التي تحيط بهما .²

II. وسائل السيطرة على نفط بحر قزوين :

سعت الولايات المتحدة في إطار سياستها الخارجية إلى تعزيز سيطرتها على موارد منطقة بحر قزوين ، مستخدمة بذلك مختلف الوسائل للوصول إلى هدفها و من بينها يوجد :

¹المرجع السابق.ص.143.

²المرجع السابق.ص.143.

1- الوسائل العسكرية :

اعتمدت الولايات المتحدة في تعزيز وجودها في منطقة بحر قزوين على التعاون العسكري بين دول المنطقة و تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لتحقيق المصالح الأمريكية ، حيث أقامت تحت عنوان مكافحة الإرهاب قواعد عسكرية في المنطقة الممتدة بين البحر الأسود مروراً ببحر قزوين وصولاً إلى حدود الصين .

يذكر تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية صدر في مارس 2011 أن الولايات المتحدة الأمريكية : "أن الولايات المتحدة تدخل بحر قزوين في قائمة أولويات سياستها ، وتستمر بمساعدة دول المنطقة في تأمين بحر قزوين من خلال تقوية جيوشها ، و على الأخص أذربيجان و كازاخستان و تركمنستان " .

تصطدم السياسة الخارجية الأمريكية الهادفة إلى السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالوصول الحر إلى احتياطات النفط بمؤشرات عدم الاستقرار في مناطق تلك الاحتياطات ووجود نخب معارضة لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ، ولكي تكون سياسة الطاقة قابلة لتحقيق العملي كان على الولايات المتحدة قادرة على إيصال قواتها العسكرية إلى تلك المناطق ، و لن يكون ذلك إلا بربط الانتشار العسكري بالحرب على الإرهاب ، ولهذا باتت الحرب الأمريكية على الإرهاب تسهم في الجهد الهادف إلى تأمين الوصول إلى منابع النفط .

ففي منطقة بحر قزوين لم تكفي الولايات المتحدة الأمريكية بالوجود السياسي و التجاري ، بل أخذت تدعم وجودها و سيطرتها على المنطقة من خلال الوجود العسكري بدعوى حماية أمن الطاقة في المنطقة وحماية استثماراتها ، إضافة إلى رغبتها في القضاء على بؤر الإرهاب و التطرف الموجودة في المنطقة ، وقد أتاحت أحداث 11 سبتمبر الفرصة للولايات المتحدة لتحقيق ذلك .

في إطار التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة بحر قزوين الثلاث المستقلة حديثاً قام وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بزيارة أذربيجان بهدف بحث سبل التعاون في المجال العسكري معها ، حيث أكد في هذه الزيارة أن بلاده مهتمة بالتعاون العسكري مع دول المنطقة من أجل ضمان توفر حالة الأمن و الاستقرار لديها ¹.

ففي كازاخستان تستخدم المساعدات الأمريكية لتجديد القاعدة الجوية من العهد السوفياتي في آتيروا على الساحل الشمالي لبحر قزوين قرب حقل نفط تنغيز غزير الإنتاج ، بالاقتران مع هذا المسعى تقوم الولايات المتحدة أيضاً بالمساعدة في تمويل إنشاء "لواء التفاعل السريع" المخصص لتعزيز قدرة كازاخستان للرد على التهديدات الإرهابية الرئيسية لمنصات إنتاج النفط أو الحدود .

كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معدات عسكرية متقدمة لأذربيجان من أهمها ثمانية زوارق مراقبة في إطار اتفاقية أمريكية أذربيجانية للتعاون العسكري ، فضلاً عن تدريب عدد من قوات البحرية الأذربيجانية في

¹ المرجع السابق.ص 168-170.

المعاهد العسكرية الأمريكية و التركية ، و إرسال خبراء عسكريين من حلف الناتو لتدريب القوات البحرية في باكو على تقنيات الليزر في الرصد و المراقبة .¹

2- الوسائل الاقتصادية :

سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز سيطرتها على موارد منطقة بحر قزوين بتشجيع شركات الطاقة الأمريكية لأن يكون لها مكان في المنطقة و السيطرة على طاقتها ، و مناقشة الشركات الدولية عموما و الإيرانية و الروسية الموجودة في المنطقة خصوصا ، و الحاصلة على حقوق التنقيب فيها .

أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون عن مبادرة بحر قزوين لتقديم الدعم المالي إلى الشركات و الكيانات الأمريكية للاستثمار في المنطقة ، وهذا ما يفسر الاتفاقية النفطية التي وقعتها الشركات النفطية الأمريكية (شيفرون ، اكسون، موبيل) مع شركة النفط الأذربيجانية بقيمة ثمانية مليار دولار إلى جانب حقوق استثنائية إلى شركات الأمريكية تضمن إجراء مباحثات في شأن استغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين.

لم تكن الولايات المتحدة بوجود شركاتها في المنطقة ، بل سعت إلى السيطرة على منابع النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة و زادت رغبتها في السيطرة على خطوط و طرق تصدير النفط ز الغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية ، حيث قامت بتنويع طرق تصدير الغاز الطبيعي و تبنت سياسة إنشاء خطوط متعددة الأطراف لنقل النفط من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية.²

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لخطوط نقل الطاقة لحسر قزوين بعيدا عن أراضي روسيا و إيران ، و ترفض تصدير النفط القزويني بعيدا عن الأراضي الإيرانية على الرغم من قلة التكاليف ، و تصر على تصديره عن طريق الأراضي التركية على الرغم من ارتفاع التكاليف ، ولهذا تدعم الولايات المتحدة بقوة اختياريين:

الأول : نقل النفط من باكو في أذربيجان التي تقع على الشاطئ الغربي لبحر قزوين إلى الميناء التركي جيهان شرق البحر المتوسط .

الثاني : الخط العابر قزوين الذي سوف يقوم بنقل الغاز الطبيعي من تركمنستان إلى تركيا.³

الخط الأول تشجعه واشنطن باعتباره الخط الرئيس للتصدير و سوف يكون طوله نحو 1080 ميلا بتكلفة تقدر بما بين 2.4 مليار دولار و 3.7 مليار دولار ، و يقدر أن ينقل هذا الخط نحو مليون برميل يوميا .

¹ المرجع السابق . ص 171-173.

² علي مجادلي و بوقره جمال ، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه بحر قزوين... تحول الصراع منم روسيا إلى إيران"، نقلا عن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372866&r=0>

بتاريخ: 2019/05/27 ، على الساعة: 14:08.

³ عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق، ص 174.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء التحالفات مع الدول المحيطة ببحر قزوين مستفيدة على هذا الصعيد من رغبة هذه الدول من الخلاص من السيطرة الروسية من جهة ومن خلافاتها مع الجار الإيراني من جهة أخرى الأمر الذي يحقق لها الفرصة لاختيار الطريق الأنسب لتقل الغاز الطبيعي و النفط إلى الأسواق العالمية.¹

مما تقدم يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت مختلف الوسائل في سياستها الخارجية تجاه المناطق التي تحتوي على مصادر الطاقة ، وان هذه الوسائل اختلفت من منطقة إلى أخرى فتتوعدت بين استخدام القوة الصلبة و ضغط على هذه الدول ،ومنها ما كان بالقوة الناعمة و كل ذلك لفرض الهيمنة على نفط هذه المناطق،وبالتالي الهيمنة على الاقتصاد العالمي وفرض سياستها لضمان مصالحها الإستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية وتحقيق الحلم الأمريكي بتكوين الإمبراطورية الكونية الأمريكية .

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل أن مصادر الطاقة و خاصة النفط قد أسهمت بدور كبير و بارز في توجه الولايات المتحدة الأمريكية حيال كل الأقاليم التي تحتوي على هذه المصادر ، فبسبب تنامي حاجتها إليها أصبحت محور السياسة الخارجية الأمريكية و شغلها الشاغل ،و إن أي تهديد لإمداداتها يعد بمثابة تهديد للأمن القومي الأمريكي، من هنا أصبحت مسألة الوجود الامريكي في الأقاليم الغنية بمصادر الطاقة على درجة من الأهمية لتشرّف مباشرة على مصالحها الحيوية في هاته المناطق ، فضلا عن عدم السماح للقوى الأخرى المنافسة لها في السيطرة على هذه المناطق المهمة.

¹المرجع السابق. ص 175.



الخاتمة

الخاتمة

تمحورت هذه الدراسة حول معالجة إشكالية إلى أي مدى انعكس الإدراك الاستراتيجي للدول لأمن الطاقة في سياستها الخارجية من خلال دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، و توصلت الدراسة بعد البحث و التحليل إلى الإجابة على الفرضيات التالية:

أن هناك عوامل مشتركة بين الدول خاصة الصناعية منها المستوردة لمصادر الطاقة أنها تتعامل مع أمن الطاقة كقضية أمن قومي و سياسات عليا ، مما أدى إلى التنافس و الحرص على تنويع أدوات و مجالات التحرك ، والأهم الحرص على أن لا تتحول الدول المصدرة لقوى مؤثرة في النظام الدولي.

إن مصادر الطاقة الرئيسية (النفط والغاز الطبيعي) سوف تبقى تمثل المصدر الأساس للطاقة في ضوء عدم وجود البديل الذي يمكن من خلاله إضعاف أهمية النفط والغاز الطبيعي ، وهو السبب الذي جعل التنافس الدولي على هذه المصادر واضح مابين الدول الصناعية الكبرى للوصول إلى أمن الطاقة لإدامة التنمية الاقتصادية لتلك الدول باعتبار تلك المصادر الطاقوية الشريان الحيوي لتلك الاقتصاديات.

إن لتوفر مصادر الطاقة من عدمه تأثيره على السياسة الخارجية لكل من الدول المنتجة والمستوردة على حد سواء ، من خلال تأثيره على مكانة الدولة في النظام الدولي ، و قدرتها على إتباع سياسة خارجية نشطة، وكذلك تحديد البدائل ومجالات التحرك المتاحة أمام صانع قرار السياسة الخارجية.

احتلت قضية أمن الطاقة أهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية ، لكون الطاقة شريان الحياة الاقتصادية و العسكرية الأمريكية و لأهميتها الإستراتيجية العالمية ، وفي ظل تزايد الطلب المستمر للولايات المتحدة على الطاقة أصبحت الموارد المحلية غير قادرة على تحقيق الاكتفاء لما تحتاجه من طاقة ، وبالتالي حولت توجهات سياستها الخارجية نحو المناطق الغنية بمصادر الطاقة ، بل أصبح من أولويات سياستها الخارجية .

و من أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة بعد عملية التمهيص والتدقيق و التحليل:

✓ أمن الطاقة مفهوم محل خلاف و جدل كبيرين، إذ يفتقد لوحدة وجهة النظر بخصوصه، لأن تحديد المقصود منه يتوقف على جملة من العوامل المؤثرة، مثل موقع كل دولة فيما يعرف بـ "سلسلة الإنتاج" و التي تتشكل من منتجين و مستهلكين، و لكل دولة بحسب موقعها في سلسلة الإنتاج، و عامل آخر يتعلق بكون أمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد، منها البعد الاقتصادي، و البعد الأمني، و بعد السياسة الخارجية، و هي كلها أبعاد معقدة و متداخلة و تتفاعل مع بعضها البعض، و هو ما يبقي أمن الطاقة مفهوم يقبل مدى واسع من التأويلات.

✓ أدت التطورات التي شهدتها النظام الدولي إلى إتباع الدول الكبرى إستراتيجية تتفق مع المتغيرات الدولية الجديدة عبر منح الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على غيرها من الاعتبارات الأخرى في سلم أولويات

الخاتمة

سياستها الخارجية ، وتأتي مسألة الحصول على مصادر الطاقة وخصوصا النفط في مقدمة هذه الاعتبارات الاقتصادية.

✓ إن النفط سلعة إستراتيجية دولية لا يمكن أن تنافسها في قيمتها الاقتصادية والعسكرية أي مادة أولية أخرى، فضلاً عن إن النفط ينظر إليه على أنه عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية الكبرى بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بسبب ما تتمتع به من مكانة اقتصادية و عسكرية عالمية، لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف أدوات سياستها الخارجية (السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الثقافية) كافة في التوجه نحو الأقاليم المنتجة للطاقة و التي تملك احتياطي نفطي كبير .

✓ إن جميع مصادر الطاقة البديلة للنفط سواء كانت التقليدية منها أم غير التقليدية لم تستطع إن تؤدي الدور الذي قام به النفط من حيث انخفاض تكاليف استخراجها وتنوع استخداماتها ، كما أنها تواجه تحديات تفوق تلك التي يواجهها النفط ومنها ارتفاع تكاليفها ونسبة تلويثها العالية للبيئة بالنسبة لمصادر الطاقة التقليدية ، كما أنه يتعذر نقلها في اغلب الأحيان ، كما هو الحال في الطاقة المتجددة على الرغم من الدعم الحكومي لها .

✓ أن أهمية النفط في ظل تنامي الطلب عليه والاستهلاك له عالمياً قد أكسبته موقعاً متميزاً في المنظور الإستراتيجي الأمريكي، وقد فرض هذا التوجه نمطاً جديداً من العلاقات الاقتصادية الدولية المحكومة بنوازع القوة والهيمنة الأمريكية على مناطق النفط العالمية، وهدفاً إستراتيجياً جوهرياً يدخل ضمن أهداف سياستها الخارجية المعلنة تجاه علاقاتها مع الأطراف النفطية، ولا يمكن التراجع عنه، وهو في الوقت ذاته جزء من مدركاتها في تنفيذ مشروعها لترسيخه واقعاً، بعد أن توفرت لها مقومات تحقيق هذا الغرض من خلال سيطرتها المباشرة على أغنى المناطق النفطية في العالم.

✓ تهدف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق الإنتاج والاحتياطي النفطي الإستراتيجية في العالم إلى حماية الإمدادات النفطية. فاستمرار الإمدادات هو ضرورة ملحة للعالم الصناعي المتقدم، وبغية ضمان استمرار الإمدادات تعتمد الولايات المتحدة إلى الآتي:

- توظيف كل من العولمة والإرهاب باعتبارها آليات مهمة لاحتواء القوى المنافسة.
- احتواء القوى الإقليمية في مناطق إنتاج ونقل النفط.
- فرض سيطرتها على مناطق الإنتاج والاحتياطي الاستراتيجي العالمي وطرق نقل النفط للعالم الصناعي.

وضحت الدراسة سابقا أن لمصادر الطاقة و خاصة النفط مكانة إستراتيجية لدى الدول، متعلقة بسد احتياجات الرفاهية الداخلية، ورفع قدرة الدولة في احتلال مكانة ضمن النظام الدولي وعلاقاتها الاقتصادية، و تأثيرها في السياسة الخارجية للدول، إلا أن هذا لا يعني انه لا يمكن فتح الأفق للموضوع لدراسته مستقبلا من زاويا أخرى ، والتي يمكن أن تكون من خلال:

- دراسته من جانب تقلص تأثير النفط في السياسة الخارجية للدول وذلك بإتباع سياسات حكومية لتخفيض الاستهلاك ، فضلا عن التطور التكنولوجي في مجال موارد الطاقة المتجددة تؤدي بدورها إلى تقلص التأثير .

الخاتمة

• أو دراسته من خلال احتمالات اتساع نطاق الطلب على النفط، مقابل اتجاه انخفاض المعروض من النفط في السوق العالمية، ما يجعل الدول الصناعية الكبرى في تنافس كبير، و الذي من شأنه أن يوتر أنظمة أمن الطاقة العالمية و الظروف البيئية، أو يغير اتجاهات بعض الدول المستوردة للنفط لاسيما كبريات الدول المستهلكة، و بالتالي قد يقود ذلك إلى صراع بين تلك الدول من أجل السيطرة على مصادر الطاقة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

ا. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، 2014).
- 2- عبد المطلب النقرش، الطاقة-أنواعها-مصادرها. (الأردن: وزارة الطاقة و الثروة المعدنية، 2005).
- 3- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة غي السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2014).
- 4- محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (مصر: مكتب النهضة، 1998).
- 5- نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2001).

المجلات والدوريات:

- 1- حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع 141، م1، السنة 2014.
- 2- حسين عبدالله، قانون النفط العراقي على خلفية تذبذب وتآكل الدخل في الدول النفطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، ع40، السنة 2012.
- 3- سعد حقي، "التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة"، مجلة العلوم سياسية، ع43، (د.س.ن).
- 4- محمد مصطفى الخياط، الطاقات البديلة تحديات وآمال، مجلة السياسة الدولية، ع 164، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، 2006.
- 5- ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا (نموذج التنافس الأمريكي-الصيني على السودان)، مجلة دراسات افريقية، ع45، (د.س.ن).

الدراسات غير المنشورة:

- 1- أحمد بخوش و زاره بطاش، الطاقة المتجددة كبديل للنفط. مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

قائمة المراجع

- 2- خضر عباس عطوان و عبد الصمد سعدون عبد الله ، إستراتيجية الولايات المتحدة في إدارة سوق النفط العالمية: دراسة مستقبلية، بحث مقدم إلى كلية اقتصاديات الأعمال ، جامعة النهريين، 2014.
- 3- خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 م حتى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعته الخرطوم،(د.س.ن).
- 4- قاسم أسماء أمينة،التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و انعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات دولية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجبلالي بونعامه خميس مليانة ' 2015 .
- 5- سعيد ملاح ،تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية ،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة قسنطينة ،2005.
- 6- صبرينا مزياني ،أمن الطاقة و التحديات التي تواجهه، رسالة دكتوراه ،تخصص دراسات إستراتيجية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،2013.
- 7- دخالة مسعود،العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2005.
- 8- محمد جودت عامر،متغير الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2000(النفط أنموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و السياسة الدولية ،قسم السياسة الدولية،كلية العلوم سياسية،جامعة النهريين،2015.
- 9- مصطفى احمد عبد،التوظيف الأمريكي للنفط في الصراعات الدولية:(دراسة حالة إيران - روسيا)،رسالة ماجستير، تخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية،قسم العلاقات الاقتصادية الدولية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهريين/العراق، السنة الجامعية 2017 .

المنتديات:

- 1- أبكر عبد النبات آدم إبراهيم،"التنافس الصيني الأوروبي على إفريقيا بين الحاضر والمستقبل"،مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق"،مركز البحوث و الدراسات الإفريقية ،جامعة إفريقيا العالمية،الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017.

قائمة المراجع

2- الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، "المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة الجماهيرية الليبية"، 26/ 25 سبتمبر، 2010.

المواقع الإلكترونية:

1- احمد ملي، "التنافس الدولي على حوض قزوين"، نقلا عن:

www.lebermy.gov.lb/ar/content.

بتاريخ: 2019/02/12 على الساعة: 20:07

2- _____، "الطاقة الجوفية"، نقلا عن :

http://emkanat.org/geothermal_power/htm.

بتاريخ: 2019/05/21 على الساعة: 14:13.

3- _____، "الطاقة النووية ايجابية و سلبية"، نقلا عن :

blogspot.com_2016_07_blog-spot-1.htmwww.bohoti

بتاريخ: 2019/02/03 على الساعة : 19 : 22.

4- إدارة معلومات الطاقة، "الاستهلاك المباشر للطاقة في العالم"، نقلا عن:

www.eia.doe.gov.emeu/iea/tableel.html

بتاريخ: 2019/01/11 على الساعة: 11:11.

5- _____، "الطاقة وأنواعها"، نقلا عن :

www.d8a8d8add8ab-d8b9d986/d8a7tPYW5.htm.

بتاريخ: 2018/12/29 على الساعة: 18:26

6- الوليد أبو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهميته في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم و الإبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن :

www.democraticac.de/?p=42440.com

بتاريخ: 2018/12/:15.

7- الكريم إسماعيل، "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة"، نقلا عن:

www.revaes.unvouargla.dz/index.php/numero-06-2011defatir/259-2013-04-03-31.

بتاريخ: 2018/12/06. على الساعة: 23:09.

قائمة المراجع

- 8- بن حامد سمير ، محاضرات في اقتصاديات الطاقة ، سنة أولى ماستر للعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، السنة الجامعية 2017 ، نقلا عن :
[=chrom \\$sourced oj !57 69 www.google.dz/search?q=cteleh-economie-de-lenergie80q=chrome \\$je=ETF-8.pdf.](http://chrom.sourced.oj!5769www.google.dz/search?q=cteleh-economie-de-lenergie80q=chrome&sje=ETF-8.pdf)
بتاريخ: 2018/12/01 على الساعة: 07:10.
- 9- محمد صلاح ، " الطاقة الحرارية "، نقلا عن :
www.alfreed-ph.com/2017/10/Geothermal-energy-pdf.html
بتاريخ: 2018/12/06 على الساعة: 22:23.
- 10 - محفوظ رسول ، "أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية (قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل) " ، نقلا عن :
[.www.mahfoud rasoul.moustataiibal.arab.464.final.pdf](http://rasoul.moustataiibal.arab.464.final.pdf .www.mahfoud)
بتاريخ: 2018/11/08، على الساعة: 19:58.
- 11 - _____ ، "تحليل السياسة الخارجية " ، نقلا عن :
WwwD8%A7%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%87%D8%A3%.PDF
بتاريخ: 2018/12/16. على الساعة: 18:45.
- 12 - توفيق ، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية" ، نقلا عن :
www.albayan-magazine. Com/files/africo/index.htm
بتاريخ: 2010/05/18 على الساعة: 18:54.
- 13 - علي مجادلي و بوقره جمال ، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه بحر قزوين... تحول الصراع منم روسيا إ إيران" ، نقلا عن :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372866&r=0>
بتاريخ: 2019/05/27، على الساعة: 14:08.
- 14 - عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات "، نقلا عن :
www .democraticac.de. ?p=4171 ?,htm
بتاريخ: 2018/12/18 على الساعة : 10:23.
- 15 - غازي فيصل حسين، "العلاقات الجيوسياسية الأمريكية- الأفريقية" ، نقلا عن :
www.almusallh.ly/military_concepOon/72_2010.04_24_26_17_03_54.html
بتاريخ: 2012/12/06 على الساعة: 10:43.

قائمة المراجع

16- سبنسر أبراهام، سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة وأمن الطاقة العالمي. نقلا عن :

<http://usinfo.state.gov./ar/archive/2004/aug/19-338542.htm>.

بتاريخ:2019/05/22 على الساعة:23:10.

17- سمير حازم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، نقلا عن :

www.guw.dem.org/book/05/study05/022/book05/sd007htm

بتاريخ:2018/12/06. على الساعة:23:59.

18- مصطفى دسوقي كسبة، ثروات آسيا الوسطى- قزوين من البترول والغاز"، نقلا عن :

<http://cutt.us/TsF6D.pdf.pp.954-956>

بتاريخ:2019/02/17 على الساعة:17:09..

19- مغاوري شلبي، "الصراع الرمادي على القارة السوداء"، نقلا عن :

www.islam.online.net/iol.arabic/dowalia/namaa1-1-00.namaasp

بتاريخ: 2010/05/18 على الساعة:19:18.

II. مراجع باللغة أجنبية:

Magazines and periodicals :

- 1- Anthony H .cordesman and arleigh A .Burke chaire,"rethinking globrl energy security : geostatigic and economic risks",the center of stratigic and international studies , wachington , dc ,november 9,2006.
- 2- Josef Braml, Can the United States Shed Its Oil Addiction?, THE WASHINGTON QUARTERLY (WASHINGTON: The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology) , AUTUMN 2007.
- 3- Robert Ebel, GeoppoliΘcs of Energy into the21 century, August, 2002 .
- 4- Wenran Jiang Fueling the dragon :Chinas quest for energy security and Canada's Opportunities (Vancouver Asia pacific Foundation of Canada's , April 2010).

Unpublished studies :

- 1- Andrei v.belyi, energy security in international relations theories, higher school of economics, cathedra of political issues of internatonal energy.

قائمة المراجع

- 2- Doaa Abdol Moneim Kafi ,USA Strategy and Iraqi Oil after 2013 Study in cognition and Employment , the college of political sciences / Al-Nahrain University in partial fulfillment for the requirements of obtaining M.A degree in political sciences / Strategy, 2015.
- 3- Jaafar Bahlool Jaber ALhussaynawi , The Political and Economic Dimensions Of the Occupation of Iraq and its Impact on Regional Neighbors', PARTIAL FULFILLMENT OF REQUIRMENTS OF MASTER DEGREE IN THE POLITICAL SCIENCE , Department of International Economic Relations, Al – Nahrain University, 2013.
- 4- Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr., CSIS Commission on Smart Power : a smarter, more secure America, (The Washington: the Center for Strategic and International Studies), 2007.

Web sites :

- 1- ANDREWE, KRAMER, NewGas Pipeline From central Asia Feeds China, The New York Times, December 14, 2009.at : http://www.nytimes.com/2009/12/15/world/asia/15_pipeline.Html. Date of view :03/02/2018.
- 2- — ,Bureau of Economic and Business Affairs Office of International Energy and Commodity Policy: <http://www.state.gov/e/eb/c9982.htm>.
- 3- The editors of encyclopeadia,britanica,nuclear energy ,edited from : www.Britanic.com .
dete of view :09.01 2018.
- 4- — ,Energy Security concept in international relation, from : www-11-Chapter3.pdf.pp65-68.
Date of view 15/12/2018 .
- 5- — ,Environmental and Energy Study Institute ,from :<http://www.eesi.org/index.html> Date:06/06/2019 at time 12:34.
- 6- JAMES KANTER, European Natural Gas Pipelines Plagued by Uncertainties, The New Yor; Times, June 13, 2011,at: http://www.nytimes.com/2011/06/14/business/energy_environment/14pipeline.html Date:06/06/2019 at time 12:37.
- 7- — ,Nuclear Power in the World Today ,from: <http://www.world-nuclear.org/information-library/current-and-future-generation/nuclear-power-in-the-world-today.aspx>

قائمة المراجع

- 8- — ,US Energy Information administration, china country analysis brief accessed 11july 2006 at : www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html. Date of view :15/12/2018.



الفهرس

الصفحة	الفهرس
	شكر و عرفان
	الإهداء
أ - هـ	مقدمة
34 - 6	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ل: "الطاقة - أمن الطاقة - السياسة الخارجية"
18 - 7	المبحث الأول: مفهوم الطاقة
8 - 7	المطلب الأول: تعريف الطاقة
11 - 8	المطلب الثاني: أشكال الطاقة
18 - 12	المطلب الثالث: مصادر الطاقة
27 - 19	المبحث الثاني: مفهوم أمن الطاقة
21 - 19	المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة
23 - 21	المطلب الثاني: تصورات أمن الطاقة بالنسبة للدول المنتجة و المستوردة
27 - 23	المطلب الثالث: أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية
27 - 23	المبحث الثالث: مفهوم السياسة الخارجية
30 - 28	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية
35 - 30	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية
71 - 36	الفصل الثاني: أثر الطاقة في السياسة الخارجية للدول
39 - 37	المبحث الأول: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية للدول
38 - 37	المطلب الأول: البعد الطاقوي كأحد محددات السياسة الخارجية للدول
39 - 38	المطلب الثاني: توظيف الطاقة في السياسة الخارجية للدول
44 - 40	المبحث الثاني: تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول
42 - 40	المطلب الأول: تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المنتجة
44 - 42	المطلب الثاني: تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية للدول المستوردة
71 - 45	المبحث الثالث: التنافس الدولي لتأمين مصادر الطاقة
58 - 45	المطلب الأول: تنافس الدول الصناعية الكبرى لتأمين مصادر الطاقة
71 - 58	المطلب الثاني: نماذج للتنافس الدولي لتأمين مصادر الطاقة
108 - 72	الفصل الثالث : أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية
83 - 73	المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة
75 - 73	المطلب الأول: الخلفية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة

88 - 76	المطلب الثاني: محددات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في مجال أمن الطاقة
9 - 89	المبحث الثاني :السياسة الطاقوية الأمريكية
92 - 84	المطلب الأول:مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين مصادر الطاقة
94 - 92	المطلب الثاني :تأثير محدودية توفر مصادر الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية
99 - 94	المطلب الثالث :بدائل الطاقة المتجددة في الأمن الطاقوي الأمريكي
109 - 100	المبحث الثالث:توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين مصادر الطاقة
109 - 100	المطلب الأول:وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في مجال تأمين مصادر الطاقة
113 - 109	المطلب الثاني : وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بحر قزوين في مجال تأمين مصادر الطاقة
116 - 114	الخاتمة
122 - 117	قائمة المراجع

الصفحة	فهرس الخرائط - الأشكال - الجداول
فهرس الخرائط	
45	الخارطة رقم (1): توزيع النفط الخام في العالم في عام 2015 م
48	الخارطة رقم (2): احتياطي النفط في بحر قزوين
49	الخارطة رقم(3): احتياطي الثروات في إفريقيا
52	الخارطة رقم(4): إنتاج الغاز بالعالم حسب القارات لسنة 2016م
58	الخارطة رقم(5):الخريطة السياسية لآسيا الوسطى
64	الخارطة رقم(6): توزع الثروات في القارة الإفريقية
100	الخارطة رقم(7): توزيع النفط في العراق
109	الخارطة رقم(8): ثروات بحر قزوين

فهرس الأشكال

13	الشكل رقم (1):الاحتياطي النفطي في مناطق العالم
46	الشكل رقم (2): توزيع نسب احتياطات العالم من النفط الخام في 2015 م
84	الشكل رقم(3): يوضح توزيع الاحتياطي النفطي المؤكد في مناطق العالم لعام 2013 م(نسبة مئوية)
84	الشكل رقم(4): النسب المئوية لاحتياطي النفط لمناطق العالم

فهرس الجداول

47	جدول رقم(1):نسبة احتياطي النفط في دول الخليج في سنة الاكتشاف
49	جدول رقم (2):الاحتياطات النفطية المؤكدة والمحتملة لدول بحر قزوين
50	جدول رقم(3): احتياطي النفط في الدول الإفريقية بمليارات البراميل لسنة 2013م
51	جدول رقم(4): الدول العشرة الأولى في الاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي لعام 2011م
55	جدول رقم(5): العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين للصين 2014م (بحسب الواردات)
83	جدول رقم(6): المخزون النفطي لأعلى خمسة عشر دولة بالمخزون المؤكد حسب إحصائية عام 2015م(بالمليار برميل)
101	جدول رقم(7): صادرات العراق من النفط الخام في عام 2015
110	جدول رقم(8):إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012م (ألف برميل يوميا)

Energy security has become one of the manifestations of foreign policy that began to take shape and take its scientific and practical place in many of the post-Cold War changes. Energy security has become like many of the determinants of national security. Energy occupies a prominent place in International relations as the main engine of the economy , especially because of the increasing need for it, can no longer be dispensed with because it is the main engine of global economies.

The energy resources as a strategic resource influence the adoption of an active foreign policy or the status of the state and its position in the international system. The industrialized countries pay great attention to the issue of securing their requirements so as not to be affected by their industry and internal growth, while exporting countries are working on how to exploit this feature Foreign policy.

Energy sources Oil and natural gas are of great importance in international competition, so that it has become a prominent place in foreign policy priorities and its impact on international relations, as well as the importance of oil and natural gas in maintaining the position of countries in hegemony and the global economy as well as the level of economic development , Calls on major economic powers to pay attention to this type of energy and try to get.

The issue of securing energy resources is a central issue in American foreign policy, so securing the needs of the domestic energy source has become a national security issue for it. The issue of securing the entry of energy resource especially oil, has been one of the pillars of American national security by adopting a set of principles Diversity that defines American energy policy.

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات السياسة الخارجية التي بدأت تتشكل و تأخذ مكانتها العلمية و العملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن الوطني، حيث تحتل الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية ، كونها المحرك الأساسي للاقتصاد ، خاصة بسبب ازدياد الحاجة الشديدة لها ، فلم يعد من الممكن الاستغناء عنها لأنها المحرك الأساسي للاقتصادات العالمية .

تؤثر مصادر الطاقة كمورد إستراتيجي على إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمها و على مكانة الدولة و موقعها في النظام الدولي ، فالدول المتطورة صناعيا تولي اهتماما بالغا بقضية تأمين متطلباتها حتى لا تتأثر صناعتها و نموها الداخلي، في حين تعمل الدول المصدرة على كيفية استغلال تلك الميزة في سياساتها الخارجية .

تأتي مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي على أهمية كبرى في التنافس الدولي ، بحيث أصبح يحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية وتأثيره في العلاقات الدولية ، كما من أهمية النفط والغاز الطبيعي في الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد العالمي وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية ، وهو الأمر الذي يدعو القوى الكبرى الاقتصادية إلى الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة ومحاولة الحصول.

تمثل قضية تأمين مصادر الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث أصبح تأمين احتياجات الداخل من مصادر الطاقة قضية أمن قومي بالنسبة لها، و منه شكلت قضية تأمين دخول مصادر الطاقة و خاصة النفط، أحد ركائز الأمن القومي الأمريكي و ذلك باعتمادها على مجموعة من المبادئ المتنوعة التي تحدد السياسة الطاقوية الأمريكية.